

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

عنوان الأطروحة:

واقع وتوجهات التطور العمراني للمراكز المحلية في شمال الضفة الغربية

دراسة حالة بلدة عزون / محافظة قلقيلية

إعداد الطالب:

محمد رشيد حسين خالد

إشراف

الدكتور علي عبد الحميد

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط الحضري

والإقليمي بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية

نابلس - فلسطين

٢٠٠٢ - ١٤٢٠ م

عنوان الأطروحة:

واقع وتوجهات التطور العمراني للمراكز المحلية في شمال الضفة الغربية

دراسة حالة بلدة عزون/ محافظة قلقيلية

إعداد الطالب:

محمد رشيد حسين خالد

إشراف

الدكتور علي عبد الحميد

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط الحضري

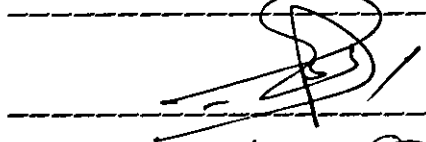
والإقليمي بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٢م وأجيزت

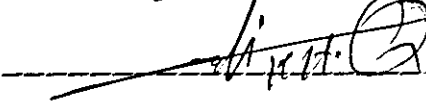
أعضاء لجنة المناقشة:



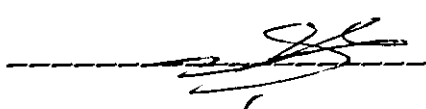
١. د. علي عبد الحميد (رئيساً)



٢. د. عزيز الدويك (ممتحناً داخلياً)



٣. د. خالد قمحية (ممتحناً داخلياً)



٤. د. صالح مراعبة (ممتحناً خارجياً)

الإهداء

إلى شهداء الأقصى الذين قضوا دفاعاً عن كرامة الأمة ودفاعاً عن مدننا وقرانا ومخيماتنا

.....

إلى أبطال الحرية والعدالة في العالم.....

إلى الأطفال غير الأمنين في بيوتهم.....

إلى والدي الإلتماء... ووالدي العطاء...

إلى إخواني وأخواتي...

إلى زوجتي وبنائي...

إلى أصدقائي وأحبابي...

شكر و تقدير

الحمد و الشكر لله أولاً الذي أعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع ،ومن ثم أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لمن ساهم في إخراج بحثي هذا إلى حيز الوجود و أخص بالذكر الدكتور علي عبد الحميد الذي قدم من جهده و وقته الكثير و أشكره خالص الشكر على ملاحظاته القيمة والسديدة التي رافقتني بها خلال خطوات إنجاز هذا البحث .

و كما أتقدم بخالص شكري و عميق إمتناني إلى صديقي و أخي الأستاذ عبد الجابر فارس والأخت هالة هاشم اللذان قدما لي كل سبل الدعم المعنوي . و أتقدم بالشكر و التقدير إلى كل الزملاء في وزارة الشؤون الإجتماعية و أخص بالذكر الزملاء في الإدارة العامة للطفولة الذين مكثوني و يسروا لي إنجاز هذا العمل .

و أتقدم أيضاً بجزيل الشكر إلى الأخ إحسان عبد اللطيف رئيس بلدية عزون و الكادر الوظيفي و كل رؤساء البلديات و القرى و المؤسسات و الدوائر الحكومية و غير الحكومية في محافظة قلقيلية لحسن تعاونهم و جميل صبرهم . و لا يفوتني أن أتقدم بعظيم إمتناني و خالص شكري للزميلات رولا عورتاني و ربي نوفل اللواتي تحملن عناء و مشقة الطباعة لهذا البحث .

و أخيراً أتقدم بجزيل الشكر إلى كل أولئك الذين غفل القلم عن خطهم .

ملخص الدراسة

تركزت هذه الأطروحة على دراسة إتجاهات التطور العمراني في المراكز المحلية في شمال الضفة الغربية من خلال دراسة نموذجية في محافظة قلقيلية تناولت بلدة عزون كمركز محلي و وضعت الدراسة تصورات لمفهوم و طبيعة المراكز المحلية في الضفة الغربية بالإرتكاز على جملة من العوامل و العناصر .

و صنفت الدراسة مراحل تطور العلاقة الريفية الحضرية حيث هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة وتحليل العلاقة الإقليمية القائمة بين هذه المراكز المحلية و التجمعات السكانية الريفية من جهة و العلاقة القائمة بين هذه التجمعات و المدن أو مراكز المحافظات من جهة أخرى .

ولتحقيق هذا الهدف أستخدمت النظريات و النماذج لقياس التفاعل المكاني و العلاقات المتبادلة بين التجمعات العمرانية بالإعتماد على الإحصاءات و البيانات التي جمعها الباحث من خلال إستبانات خاصة بموقع الدراسة و التجمعات السكانية المحيطة .

و قد توصلت هذه الدراسة إلى وجود درجة عالية من التفاعل ما بين بلدة عزون و مختلف التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية في حين سجلت درجة أقل من التفاعل ما بين هذه التجمعات و مدينة قلقيلية و خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الإعتبار الحجم السكاني .

و توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود درجة قليلة من التفاعل ما بين بعض التجمعات السكانية الريفية و مراكز المحافظات حيث تزداد درجة التفاعل بين هذه التجمعات و مدينة نابلس (مركز إقليم الشمال) و خصوصاً تلك التجمعات التي تتساوى عندها المسافة ما بين مركز المحافظة و مركز الإقليم .

و قد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج و التوصيات على المستوى الإقليمي المحلي و الخاص بموقع الدراسة تتعلق في معظمها بضرورة تعزيز و تطوير الواقع العمراني و الإقتصادي و تطوير شبكة المرافق العامة و البنى التحتية للمراكز المحلية لتمكينها من القيام بدورها على المستوى المحلي لتحقيق التكامل و التساند الوظيفي لمختلف التجمعات العمرانية.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء
ب	شكر وتقدير
ت	ملخص الدراسة
ث	فهرس المحتويات
ج	فهرس الجداول
ح	فهرس الأشكال
خ	فهرس الملاحق
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
٢	٠١٠١ تمهيد
٤	٠٢٠١ مشكلة الدراسة
٤	٠٣٠١ أهمية الدراسة ومبرراتها
٤	٠٤٠١ أهداف الدراسة
٥	٠٥٠١ حدود الدراسة
٦	٠٦٠١ منهجية الدراسة
٧	٠٧٠١ مصادر المعلومات
٨	٠٨٠١ محتويات الدراسة
	الفصل الثاني: الإطار النظري
١٠	العلاقة بين الريف والحضر
١٣	٠١٠٢ مراحل تطور العلاقة الريفية والحضرية
٢٠	٠٢٠٢ أسس ومعايير التصنيف بين الريف والحضر
٢٤	٠٣٠٢ المراكز المحلية: مفهومها وخصائصها
٢٤	١٠٣٠٢ مفهوم المراكز المحلية وعوامل تحديدها

٢٦	٢٠٣٠٢ خصائص المراكز المحلية
٣٣	٠٤٠٢ العلاقات المتبادلة بين المراكز المحلية والتجمعات المحيطة
٣٣	١٠٤٠٢ العلاقات المتبادلة والتفاعل المكاني بين المراكز المحلية كمدن والتجمعات السكانية المحيطة
٣٤	٢٠٤٠٢ أنواع العلاقات المتبادلة بين المراكز المحلية كمدن والمحيط السكاني
٤١	٠٥٠٢ نظريات ونماذج قياس التفاعل المكاني
٤١	١٠٥٠٢ نظريات الموقع
٤٥	٢٠٥٠٢ نظريات الاستقطاب
٤٩	٣٠٥٠٢ نظريات التحيز الحضري
٥٢	٤٠٥٠٢ نظريات قياس التفاعل المكاني

الفصل الثالث : المراكز المحلية في شمال الضفة الغربية

٥٥	٠١٠٣ مفهوم المراكز المحلية في الضفة الغربية
٥٥	٠٢٠٣ تحديد المراكز المحلية في شمال الضفة الغربية
٦٢	٠٣٠٣ العلاقات المتبادلة والتجمعات المحيطة

الفصل الرابع : الملامح الجغرافية، الاجتماعية والاقتصادية لبلدة عزون

٦٦	٠١٠٤ الملامح الجغرافية
٦٦	٠١٠١٠٤ الموقع العام للبلدة
٦٨	٠٢٠١٠٤ التضاريس
٦٩	٠٣٠١٠٤ إقليم المركز
٧٣	٠٢٠٤ الملامح الاجتماعية والسكانية
٧٣	١٠٢٠٤ النمو والحجم السكاني
٧٤	٢٠٢٠٤ خصائص السكان
٨٠	٣٠٢٠٤ الخدمات الاجتماعية
٩٧	٠٣٠٤ الملامح الاقتصادية
٩٧	١٠٣٠٤ قطاع الزراعة
١٠٢	٢٠٣٠٤ قطاع الصناعة
١٠٤	٣٠٣٠٤ قطاع التجارة والمواصلات

الفصل الخامس : الملامح الفيزيائية والعمرانية لبلدة عزّون

١٠٩	٠١٠٥	التطور والامتداد العمراني
١١٢	٠٢٠٥	استعمالات الأراضي
١١٢	١٠٢٠٥	المناطق السكنية
١١٢	٢٠٢٠٥	مناطق الخدمات
١١٣	٣٠٢٠٥	الاستعمالات التجارية والحرفية
١١٤	٤٠٢٠٥	الاستعمالات الصناعية
١١٦	٥٠٢٠٥	الأراضي الزراعية
١١٧	٦٠٢٠٥	شبكة الطرق والمواصلات
١٢٠	٧٠٢٠٥	شبكة المرافق العامة
١٢٢	٠٣٠٥	التجربة التخطيطية للبلدة

الفصل السادس : تحليل وتقييم الواقع الحالي لبلدة عزّون

١٢٧	٠١٠٦	عناصر القوة والضعف
١٢٧	١٠١٠٦	عناصر القوة
١٢٩	٢٠١٠٦	عناصر الضعف
١٣٠	٠٢٠٦	الإمكانات والفرص المتاحة
١٣٠	١٠٢٠٦	الإمكانات السكانية والبشرية
١٣٠	٢٠٢٠٦	الإمكانات الاقتصادية
١٣١	٣٠٢٠٦	الإمكانات الخدماتية
١٣٣	٠٣٠٦	المعوقات والصعوبات
١٣٣	١٠٣٠٦	المعوقات التنظيمية
١٣٤	٢٠٣٠٦	المعوقات الاقتصادية

الفصل السابع : اتجاهات التطور العمراني لبلدة عزّون كمركز محلي

١٣٧	٠١٠٧	أهمية عزّون كمركز محلي
١٣٧	١٠١٠٧	الأهمية الإقليمية

- ١٤٠ ٢٠١٠٧ الأهمية في ضوء الإمكانيات والفرص المتاحة
- ١٤٢ ٠٢٠٧ اتجاهات ومقترحات التطور العمراني
- ١٤٢ ١٠٢٠٧ الاحتياجات السكانية المتوقعة

الفصل الثامن :

النتائج والتوصيات

المراجع

الملاحق

١٥٤

١٥٨

فهرس الجداول

رقم الصفحة	رقم الجدول
١٦	جدول رقم (١): مراكز الحضر في العالم، أحجامها، أعدادها، سكانها .
٥٦	جدول رقم (٢): توزيع هرمية المراكز تبعاً لمستوى الخدمات .
٦١	جدول رقم (٣): توزيع الخدمات تبعاً للمستويات الجغرافية في الضفة الغربية .
٧٢	جدول رقم (٤): نوع التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية .
٧٣	جدول رقم (٥): تعداد السكان في بلدة عزون ما بين عام (١٩٢٢-١٩٦١)
٧٥	جدول رقم (٦): توزيع السكان في محافظ قلقيلية ما بين عام (١٩٦١-١٩٩٧)
٧٦	جدول رقم (٧): معدل النمو السكاني في محافظة قلقيلية حسب التجمع السكاني ولسنوات مختارة .
٨٠	جدول رقم (٨): توزيع الخدمات التعليمية في محافظة قلقيلية لعام ٢٠٠١ .
٨٣	جدول رقم (٩): توزيع الخدمات التعليمية في عزون لعام ٢٠٠١ .
٨٦	جدول رقم (١٠): توزيع الخدمات الصحية في محافظة قلقيلية لعام ٢٠٠١ .
٩١	جدول رقم (١١): توزيع الخدمات الاجتماعية في محافظة قلقيلية لعام ٢٠٠١ .
٩٩	جدول رقم (١٢): قيمة الانتاج الزراعي في الضفة الغربية لعام ١٩٩٧-١٩٩٨ .
١٠٠	جدول رقم (١٣): توزيع مزارع الدجاج واللاحم والبيض وخلايا النحل في محافظة قلقيلية
١٠١	جدول رقم (١٤) : توزيع الابقار والاغنام والماعز في محافظة قلقيلية .
١٠٢	جدول رقم (١٥): توزيع الخدمات الصناعية في محافظة قلقيلية .
١٠٦	جدول رقم (١٦): توزيع الخدمات التجارية في محافظة قلقيلية .
١١٣	جدول رقم (١٧) : عدد ونوع المحلات التجارية والحرفية في بلدة عزون لعام ٢٠٠١ .
١١٤	جدول رقم (١٨): توزيع الصناعات في عزون لعام ٢٠٠١ .
١٢٠	جدول رقم (١٩): توزيع كمية استهلاك المياه في بلدة عزون لعام ٢٠٠١ .
١٢١	جدول رقم (٢٠): اتصال شبكة المياه بالمساكن المأهولة في عزون لعام ١٩٩٧ .
١٢١	جدول رقم (٢١): اتصال شبكة الكهرباء بالمساكن المأهولة في عزون لعام ١٩٩٧ .
١٣٧	جدول رقم (٢٢): المسافة بين بعض التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية ومدينة نابلس .
١٣٩	جدول رقم (٢٣): التفاعل المكاني بين التجمعات السكانية في المحافظة .
١٤٢	جدول رقم (٢٤): الاحتياجات المستقبلية والاحتياجات الفعلية لموقع الدراسة في ضوء الخدمات القاتمة .

فهرس الاشكال والصور

رقم الصفحة	رقم الشكل
٢٧	شكل رقم (١): دائرة العلاقات بين التجمعات السكانية الريفية ومدينة نابلس .
٤٦	شكل رقم (٢): نظرية التنمية الدائرية .
٥٨	شكل رقم (٣): توزيع المراكز المحلية في الضفة الغربية طبقا لدراسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي .
٦٧	شكل رقم (٤): خريطة محافظة قلقيلية .
٧٠	شكل رقم (٥): خريطة اقاليم محافظات الضفة الغربية .
٧٨	شكل رقم (٦): الرسم البياني لمعدلات النمو للتجمعات السكانية في محافظ قلقيلية من سنوات ما بين ١٩٦١-١٩٩٧ .
٧٩	شكل رقم (٧): الرسم البياني لمعدلات النمو الخاص لموقع عزون لسنوات مختارة .
٨٤	شكل رقم (٨): توزيع الخدمات التعليمية في محافظة قلقيلية لعام ٢٠٠١ .
٨٥	شكل رقم (٩): توزيع الخدمات التعليمية في عزون لعام ٢٠٠١ .
٨٩	شكل رقم (١٠): توزيع الخدمات الصحية في محافظة قلقيلية لعام ٢٠٠١ .
٩٠	شكل رقم (١١): توزيع الخدمات الصحية في عزون لعام ٢٠٠١ .
٩٢	شكل رقم (١٢): توزيع الخدمات الاجتماعية في محافظة قلقيلية لعام ٢٠٠١ .
١١٥	شكل رقم (١٣): خريطة استعمال المباني في بلدة عزون .
١١٩	شكل رقم (١٤): خريطة الشوارع القائمة في بلدة عزون .
١٢٤	شكل رقم (١٥): خريطة توسعات المخطط الهيكلي لبلدة عزون حسب اتفاقية اسلوب .
٩٤	صورة رقم (١): مبنى جمعية البر والاصلاح الخيرية في عزون .
٩٥	صورة رقم (٢): مبنى لجنة التخطيط في عزون .
١٠٨	صورة رقم (٣): البلدة القديمة في عزون .
١٤٥	صورة رقم (٤): الطريق الرابطة بقرية عسلة .
١٤٥	صورة رقم (٥): مدخل البلدة الغربي .
١٤٦	صورة رقم (٦): المدخل الجنوبي للبلدة الرابط ببلدة كفر ثلث .
١٤٦	صورة رقم (٧): المدخل الشمالي الرابط بالطريق الالتفافي .
١٥٣	صورة رقم (٨): سوق الحضار .
١٥٣	صورة رقم (٩): منطقة الدوار وسط البلدة .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- ١٠١ تمهيد .
- ٢٠١ مشكلة الدراسة .
- ٣٠١ أهمية الدراسة ومبرراتها .
- ٤٠١ أهداف الدراسة .
- ٥٠١ حدود الدراسة .
- ٦٠١ منهجية الدراسة .
- ٧٠١ مصادر المعلومات .
- ٨٠١ محتويات الدراسة .

في ظل التطورات السريعة و الهائلة التي حدثت مع نهاية القرن العشرين من تقدم تكنولوجيا عظيم أضحت الحاجة ملحة للوقوف لحظات مع الذات و التفكير ملياً في ماهيات هذا التطور الكبير الذي ننتفع جميعاً من إفرازاته، أضحت الحاجة ضرورية لأن نسلك النهج العلمي و الطريقة الموضوعية للتخطيط في حياتنا من مختلف جوانبها و موضوعاتها إقتصادياً، إجتماعياً، سياسياً، فيزيقياً، و عمرانياً ، لم تعد العشوائية و القياسات المحسوبة على التوجه السليقي تعطي أكلها ، لم يعد للإعتباطات الشخصية و التوقعات مكاناً في هذا العالم المحسوب و المنظوم .

إن الحاجة ماسة للنظر إلى المسائل و القضايا بنظرة موضوعية علمية مبنية و مرتكزة أساساً على معطيات دقيقة و مدروسة تفيدها الهدف و الغرض .

إن نظرية الموقع (Location Theory) وضعت المصفوفات الفكرية و التنظيمية في قالب التميز و تحديد المواقع المركزية و بحث آلية نشوء و تطور المواقع و إختلافها من النواحي الجغرافية التي تنسجم في مضمونها مع الإختلاف الإجتماعي و الثقافي و الإقتصادي بين موقع وآخر ، هذا التميز لا يحصر نفسه فقط بين إقليم و آخر أو وطن و آخر و إنما يخرج بالصيغة ذاتها للمفارقة ما بين موقع و آخر داخل الإقليم الواحد على أن لا ننسى القاعدة القائلة أن الأصل هو الإختلاف هذا الإختلاف الذي بالضرورة سيقودنا نحو التكامل و الكلية .

يجب أن نخدم المدينة المركز و المواقع المجاورة لتلك المدينة في علاقاتها الوحدة الكاملة "الإقليم" الذي يحوي و يضم كل من المواقع الصغيرة و الموقع الكبير المركزي ذلك الإقليم الذي يشكل جزء من كل يخدم أيضاً مسألة التكامل وصولاً إلى الكلية .

و لقد عانت التجمعات السكانية الفلسطينية و مازالت من السلوك الإحتلالي الهادف إلى ضرب مجالات الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و التخطيط العمراني لهذه التجمعات، حيث وضعت العراقيل و العقبات أمام تطور و نمو المدن و القرى و المخيمات الفلسطينية و التي حددت معظم حدودها التنظيمية بما يخدم تضيق الخناق في التوسع لهذه التجمعات و يعطي المساحة الأكبر للمستوطنات الإسرائيلية للتوسع على حساب الأراضي الفلسطينية .

و بالرغم من أن السلطة الفلسطينية (وزارة التخطيط) حاولت مؤخراً تعويض النقص و سد الفجوة التخطيطية ما بين فترة الإحتلال و العهد الحالي (الحكم الذاتي) من خلال وضع مخطط إقليمي للضفة الغربية و قطاع غزة، إلا أن هذا المخطط بقي محافظاً على الفجوة ما بين مراكز

الأقاليم و الأقاليم ذاتها حيث تعامل هذا المخطط مع الضفة الغربية كوحدة متكاملة دون التركيز على الأقاليم الجزئية داخل الضفة .

لقد أصبح من الضروري بمكان أن ندرك الحاجة لتطور و تنظيم المناطق السكنية من مدن و قرى و مخيمات و أهمية وجود خطة تنظيمية تستند إلى تقليص الفجوة بين المراكز الإقليمية الرئيسية من جهة و التجمعات الريفية من جهة ثانية من خلال توجيه الإهتمام للتجمعات الريفية و تزويدها بالموارد و الإمكانيات و تطوير قدراتها على النمو و التطور ضمن خطة موضوعية واقعية .

إنسجماً مع ما ورد آنفاً من حديث فإننا سنحاول خلال هذه الدراسة و التي ستضم المواقع المركزية في شمال الضفة الغربية أن نتبين بالتحليل لواقع مركز من هذه المراكز من حيث الخدمات و الإمكانيات البشرية و الطبيعية المتوفرة و إمكانية وضع تصورات تخطيطية تعنى بالهوض في هذه المواقع تماشياً مع التطور السليم المخطط و تفادياً للتطور العشوائي الغير منظم.

٠٢٠١ مشكلة الدراسة:

إن الإهمال الذي حظيت به التجمعات العمرانية على اختلاف أنواعها و تحديداً القرى الفلسطينية إبان فترة الإحتلال و ما سبقها أدى إلى عشوائية في التطور، و الحد المقصود من توفر الخدمات وأحياناً ضرب للبنى التحتية الموجودة ، كل ذلك يشكل مدعاة لإعادة النظر في السياسات التخطيطية التي يجب أن تأخذ بعين الإعتبار حجم الفجوة و مدى إتساعها ما بين الواقع الخدماتي في القرى الفلسطينية و هذا الواقع في المدن ، و فيما يتعلق بموقع الدراسة فقد عانى كغيره من التجمعات من غياب السياسات التخطيطية و المخططات الخاصة بتطور الموقع كمركز محلي يخدم التجمعات المحيطة .

٠٣٠١ أهمية الدراسة ومبرراتها

ترجع أهمية الدراسة الى عدد من المبررات والأسباب، وأهمها:

- ١) عدم وجود مخططات حديثة تتعامل مع المتغيرات الديموغرافية و الإقتصادية و العمرانية للمراكز المحلية والإحتفاظ بالتعامل مع المخططات الإسرائيلية في هذه المواقع إن وجدت.
- ٢) البنى التحتية و الخدماتية المدمرة في هذه التجمعات.
- ٣) بيان خصائص المراكز على المستوى المحلي و ضرورة التركيز عليها و إيلاءها الإهتمام الأكبر عند الإعداد للخطط القومية و الإقليمية .
- ٤) إبراز أهمية المراكز المحلية في عملية التساند و التكامل الوظيفي مع المدينة في خدمة التجمعات السكانية المحيطة .
- ٥) تعد هذه الدراسة الأولى من نوعها التي تتناول منطقة الدراسة بالشمولية و الدراسة الميدانية مما يساهم في توفير قاعدة معلوماتية و تلقي الضوء على إحتياجات و مشاكل التجمعات السكانية .

٠٤٠١ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى تحليل الوضع القائم في المنطقة على الصعيد العمراني والإداري و الإجتماعي و الإقتصادي و الديمغرافي و الخدماتي، وذلك لإعداد سياسية تخطيط و تنظيم عمري من أجل النهوض بالتجمعات السكانية في المنطقة، و بشكل خاص تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف و الغايات التالية :

١. إبراز أهمية المراكز المحلية كمواقع خدماتية .

٢. التعرف على المشاكل التي تعاني منها المراكز المحلية بشكل عام و موقع الدراسة بشكل خاص ، والتجمعات السكانية المحيطة .
٣. وضع إطار تخطيطي للمراكز المحلية و علاقتها بالمواقع المجاورة .
٤. إيجاد نوع من العلاقة و الترابط بين المراكز المحلية و التجمعات الحضرية أو المدن المركزية والتجمعات الريفية المحيطة.
٥. إمكانية الاستفادة من الدراسة في تعميم النتائج التي سيتم التوصل إليها على المراكز المحلية في شمال الضفة الغربية .
٦. وضع الإطار النظري لتحديد المراكز المحلية في الضفة الغربية .
٧. كيفية الاستفادة من النظريات و النماذج التي تبحث في التفاعل المكاني و العلاقات المتبادلة بين التجمعات السكانية في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تعاني منها .
٨. وضع إستراتيجيات للتخطيط الإقليمي للمنطقة تعمل على تنميتها و النهوض بها وكذلك تشكل نموذجاً للمناطق المجاورة .
٩. الوقوف على الإمكانيات و الفرص المتاحة و استثمارها في تطوير و تنمية الموقع والتجمعات السكانية المحيطة .

٥٥٠١ حدود الدراسة :

سنتناول خلال الدراسة الخصائص الطبيعية و الإجتماعية و الإقتصادية للمراكز المحلية في شمال الضفة الغربية و تشمل هذه الدراسة المراكز المحلية في الإقليم الشمالي ، حيث تم تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقاليم إفتراضية من قبل الباحث :

أ- إقليم الشمال و الذي هو موضوع البحث .

ب- إقليم الوسط و يضم القدس ، رام الله ، و بيت لحم .

ج- إقليم الجنوب و يضم الخليل .

لقد تم إختيار بلدة عزون /محافظة قلقيلية كنموذج لدراستنا و تم تحديد هذا الموقع بإعتباره موقعاً مركزياً لإعتبرات عدة أهمها :

أولاً : من الناحية الجغرافية

حيث يتوسط هذا الموقع المحيط الجغرافي لمحافظة قلقيلية .

ثانياً : سكانياً

يعد هذا الموقع الأول من حيث الحجم السكاني في المحافظة بعد مدينة قلقيلية .

ثالثاً : خدماتياً

قياساً بباقي المواقع في المحافظة ترتفع نسبة الخدمات المقدمة لجمهور السكان في هذا الموقع عنه في مواقع أخرى داخل المحافظة .

وستركز هذه الدراسة على الجوانب الخدمائية و البنية التحتية و التطور الفيزيائي و العمراني وكذلك النمو السكاني و التوزيع الديموغرافي للموقع ، و تشمل أيضاً دراسة ميدانية لمختلف التجمعات الريفية في محافظة قلقيلية من حيث الخدمات و البنى التحتية .

٦٠١ منهجية الدراسة:

لقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج المقارن والمنهج الوصفي القائم على التحليل والتقييم وبشكل عام تركز الدراسة على ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: الإطار العام والنظري

ويتناول دراسة نظرية للمبادئ والمفاهيم والنظريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، حيث تم استعراض العلاقة بين الريف والحضر والعلاقات المتبادلة بين المراكز المحلية والتجمعات المحيطة إضافة إلى النظريات والنماذج التي تقيس درجة التفاعل المكاني.

المحور الثاني: الإطار الميداني

ويشمل جمع المعلومات والبيانات ذات العلاقة بمنطقة الدراسة (بلدة عزون) من حيث الملامح الجغرافية ، الاجتماعية، الاقتصادية والعمرانية من خلال دراسة ميدانية مسحية شملت :

أ_ دراسة عن المراكز المحلية في شمال الضفة الغربية من خلال البيانات و الدراسات المتوفرة .

ب_ دراسة خاصة عن بلدة عزون كمركز محلي و التجمعات السكانية المحيطة من خلال الدراسات الميدانية و التي شملت :

١ . الإستبانات المتعلقة بالوقوف على القوة البشرية و الإقتصادية و مدى توافر الخدمات العامة و المرافق العامة .

٢ . المقابلات الشخصية الشفوية مع رؤساء المجالس البلدية و القروية بالإضافة إلى المقابلات التلفونية التي هدفت الإستفسار و التأكد من بعض المعلومات .

٣ . الملاحظة الشخصية و التي تحدد مجاها في طبيعة موقع الدراسة و البيئة العمرانية و الطرق و المواصلات ، و إتجاهات الحركة السكانية الداخلة و الخارجة .

المحور الثالث: الإطار التحليلي والتقييم والاستنتاج

ويتناول تحليل وتقييم الواقع الحالي لبلدة عزّون من خلال تحديد نقاط القوة والضعف والإمكانات وعوامل التهديد، إضافة إلى تطبيق بعض النماذج والنظريات الواردة في المحور الأول، وكذلك وضع بعض المقترحات للتطور المستقبلي ومن ثم الخروج ببعض الاستنتاجات والتوصيات.

٠٧٠١ مصادر المعلومات:

ارتكزت المعلومات الواردة في هذه الدراسة على عدد من المصادر أهمها:

١. المصادر الرسمية و تشمل :

النشرات و الوثائق و التقارير الشهرية الصادرة عن المؤسسات و الجهات ذات الصلة بموضوع الدراسة ممثلة بوزارة التخطيط و التعاون الدولي ،وزارة الحكم المحلي ، وزارة التربية و التعليم ، وزارة الزراعة ،وزارة الصناعة، وزارة الصحة ، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، وزارة الداخلية ، المجالس البلدية و القروية .

٢. المصادر المكتبية :

و تشمل الكتب و المراجع و الدوريات و رسائل الماجستير و الدكتوراه في مواضيع ذات العلاقة بالتخطيط الإقليمي و جغرافية المدن و التخطيط الريفي و غيرها .

٣. المصادر شبه الرسمية :

و تشمل الأبحاث و الدراسات و التقارير الصادرة عن مراكز الدراسات و الأبحاث و المنظمات الأهلية مثل (بكدار)،الجامعات الفلسطينية، مركز البحوث و الدراسات الفلسطينية .

٤. مصادر شخصية :

و تشمل استطلاعات الرأي و الدراسة الميدانية و المسحية التي قام بها الباحث من خلال المقابلات الشخصية و الإستبانات و الملاحظة و الخبرة بالتعايش ، حيث ستعني تجربة الباحث الدراسة باعتباره أحد سكان منطقة الدراسة .

٠٨٠١ محتويات الدراسة:

في ضوء المنهجية المشار إليها سابقا يمكن تقسيم هذه الدراسة إلى ثمانية فصول أساسية:
الفصل الاول ويتناول مقدمه عامه للدراسه واهميتها واهدافها ومنهجيتها، اما الفصل الثاني فيتناول دراسة نظرية للمراكز المحلية والعلاقات المتبادلة مع التجمعات الحيطة وكذلك النظريات والنماذج التي تدرس التفاعل المكاني، وفي الفصل الثالث تم الحديث عن المراكز المحلية في شمال

الضفة الغربية حيث تقع بلدة عزون ، وتم تخصيص الفصلين الرابع والخامس للحديث عن الملامح الجغرافية ، الاجتماعية ، الاقتصادية والعمرانية لبلدة عزون . وفي الفصل السادس تم تحليل وتقييم الواقع الحالي للبلدة في ضوء نظرية (SWOT) اما الفصل السابع فتناول مناقشة اتجاهات التطور العمراني للبلدة كمركز محلي ، واخيرا في الفصل الثامن تم استعراض النتائج التي خلصت اليها الدراسة وكذلك بعض التوصيات الهامة للجهات المعنية وصانعي القرار .

الفصل الثاني

الإطار النظري

العلاقة بين الريف والحضر

- ٠١٠٢ مراحل تطور العلاقة الريفية والحضرية .
- ٠٢٠٢ أسس ومعايير التصنيف بين الريف والحضر .
- ٠٣٠٢ المراكز المحلية: مفهومها وخصائصها .
- ١٠٣٠٢ مفهوم المراكز المحلية وعوامل تحديدها .
- ٢٠٣٠٢ خصائص المراكز المحلية .
- ٠٤٠٢ العلاقات المتبادلة بين المراكز المحلية والتجمعات المحيطة .
- ١٠٤٠٢ العلاقات المتبادلة والتفاعل المكاني بين المراكز المحلية كمدن وبين التجمعات السكانية المحيطة .
- ٢٠٤٠٢ أنواع العلاقات المتبادلة بين المراكز المحلية كمدن والمحيط .
- ٠٥٠٢ نظريات ونماذج قياس التفاعل المكاني .
- ١٠٥٠٢ نظريات الموقع .
- ٢٠٥٠٢ نظريات الإستقطاب .
- ٣٠٥٠٢ نظريات التحيز الحضري .
- ٤٠٥٠٢ نظريات قياس التفاعل المكاني .

العلاقة بين الريف والحضر

لقد دأب البشر منذ النشأة على تصنيف الأحداث و الظواهر بمختلف أشكالها الإجتماعية و الإقتصادية و الطبيعية... الخ ، ، حتى أن هذا التصنيف قد طال البشر أنفسهم فهناك الأبيض والأسود ، المرأة و الرجل ، القصير و الطويل... الخ ، و إن كان البشر قد غالوا في تصنيفهم لأنفسهم بما يشع رغبات و نزوات البعض منهم في محاولة المس بالبعض الآخر ، إلا أن لهذا التصنيف أساسه الموضوعي في تسهيل التعامل مع الظواهر المختلفة ، إذ لا يمكن أن تغطي السمات الشخصية التي تبقى مصدراً للإعتزاز و الإعتراف عند فئة من السكان كصفات تمثل جموع السكان .

و قد حاول العديد من الباحثين في المجالات المختلفة الإجتماعية و الإقتصادية والجغرافية ، تصنيف التجمعات السكانية كل بما يستقيم مع تخصصه ، فالإجتماعي يحاول تصنيف التجمعات السكانية بما تغطيه هذه التجمعات من علاقات إجتماعية و ما ينم عنها من قيم وعادات وسلوكات تنسجم معاً في إطار واحد يشكل جوفه حياة ريفية أو حضرية . أما الإقتصاديون فكان جل إهتمامهم التركيز على الوظيفة التي يخدمها و يقدمها و يمارسها مجموعة من السكان يمكن على أساسها تصنيف التجمع الحضري أو ريفي . كذلك الجغرافيون الذين حاولوا في تفسيرهم لتصنيف التجمعات السكانية التركيز على الظاهرة الجغرافية و الطبيعة المكانية للتجمع السكاني .

فلاختلافات المكانية الدور الكبير لتصنيف نوعية السكان في المواقع المختلفة ، و لكن كان لابد من تحديد أكثر و أدق للسلوك الإجتماعي أو الإقتصادي الذي تفرزه هذه التجمعات ، و لذا حاول الجغرافيين الربط و التركيز على السلوك الإقتصادي لإرتباطه بالعالم المادية (الأرضية) الملموسة حتى أنهم غالوا الكثير في الهجوم على الإجتماعيين و الميل القاطع نحو الجانب المادي ذات الأثر الكبير و نستذكر هنا ما قاله بعض الجغرافيون "إذا كانت النظرية الإجتماعية لظاهرة الحضر قد وجدت في السلوك الإجتماعي و النظام الإجتماعي وعاء لعملية التحضر ، و أن السلوك الإجتماعي أصبح يقين و يميز بين الحضر و الريف فإن إقتناع الجغرافيين بأهمية و نوع النشاط الإقتصادي والإجتماعي المحكوم بالظروف المادية و دلالاتها ، إن هذا الإقتناع قاد الجغرافيين إلى أهمية الشكل الحضري أو الشكل الريفي و دراسة هذه الأشكال تبدو مادية في ظاهرها لها الكثير من الدلالات الإنسانية و الإجتماعية و الإقتصادية و لكن من منطلق علاقة الإنسان بالأرض (علم الجغرافيا) ، و ليس من منطلق علاقة الإنسان بالإنسان (علم الاجتماع) ، و هل من المعقول أن يقيم الجغرافيين الأرياف و الحضر على أساس السلوك الإجتماعي ، و يتجاهلون

إعتبرات هيكل الريف و الحضر من حيث الحجم السكاني و السكاني ، ومن حيث نوع و كثافة النشاط الإقتصادي . و إذ نحن سلمنا للنظرية الإجتماعية فلماذا لم يخرج أصحاب هذه النظرية بأحكام تحدد ما هو الريف و ماهو الحضر و أين كل منهما ، فالإنسان واحد في سلوكه و طباعه قبل أن يتأثر بظروف البيئات المحلية التي يتفاعل معها ."(١)

ويستطرد هذا الكاتب في حديثه و يعود ليسلم أن الإنسان ليس نوعاً واحداً في سلوكه و طباعه والسبب في رأيه أن تباين السلوك لظروف تباين المكان عبر الزمان ، و بذلك يعتبر أن السلوك و الطباع و الثقافة ظواهر ثانوية في تحديد و تميز الحضر عن الريف .

و أمام هذا الموقف كان لا بد لنا من موقف ، و في البداية نود أن نصحح الكاتب في تعريفه لعلم الإجتماع الذي هو أساساً دراسة الإنسان في علاقته مع الإنسان في البيئة التي يعيشها ، و هنالك فرع متخصص في علم الإجتماع يسمى الأيكولوجيا البشرية و الإجتماعية و هو دراسة الإنسان بعلاقته في البيئة الطبيعية التي يعيش فيها (يدرس الإنسان في تكيفه مع البيئة بظواهرها الطبيعية والغير طبيعية) ، و من جانب آخر إذا كان من الصعب و الغير مقبول لدى الجغرافيين في تصنيفهم للحضر و الريف على أساس السلوك الإجتماعي فكيف لهم أن يفسروا لنا لماذا لم يستطع الحجم و الهيكل السكاني و السكاني أن ينقل البدو إلى التحضر رغم مضي عقود طويلة على النقل من مظاهر الحياة البدوية إلى مظاهر الحياة الحضرية ، و خير دليل على ذلك ما عاشته وتعيشه حتى اللحظة جموع السكان في الجزيرة العربية و الخليج . و من الناحية الأخرى لا بد لنا من التنويه بعد أن عاد الكاتب و سلم أن الإنسان ليس نوعاً واحداً في السلوك و الطباع رغم عدم تأكده ، قال أنه من البديهي أن يتباين السكان لتباين المكان عبر الزمان ، و نحن بدورنا نقول كيف يفسر لنا الكاتب مقولته حين يعلم أنه قد تباين هو نفسه مع أشقائه و أسرته الواحدة في البيت و المكان الواحد . ما نريد قوله هنا أن المادة و التغير المادي أسهل و أسرع من التغير المعنوي ، فعناصر الثقافة المادية تتغير و تتنوع بسهولة أما الثقافة المعنوية أو العناصر الثقافية غير المادية (السلوك الإجتماعي و الثقافي) هي الأصعب في التغير و حتى سنين قليلة لم يستطيع الخليجي الإستغناء عن الخيمة و الجمل رغم عيشه في القصور . و هذا يقودنا أيضاً و بنفس الإتجاه إلى الحقيقة أن التميز بين الحضر و الريف هو تميز بين أسلوب معيشة و حياة سلوكية مادية و غير مادية .

(١) جغرافية الأرياف ، صفحة ٦٥ .

فالفجوة الحقيقية تبقى إشارة التميز الأصيل بين الحضرة و الريف في العناصر الثقافية المعنوية تلك التي تحتاج إلى فترات و مثيرات قوية للتغيير و هذا ما يقودنا الآن و نحن في عصر الحضارة و لتقدم و سهولة الإتصالات و الإحتكاك إلى صعوبة التمييز بسبب المسافة في البناء الثقافي و الفكري بين السكان ، فتجد الآن تجمعات سكانية بسيطة الحجم و صغيرة الهيكل المادي أما ذات طابع سلوكي حضري .

على أي حال ، يجب أن لا نغفل أهمية جانب من جوانب التمييز بين الحضرة و الريف سواء كان إجتماعياً أو إقتصادياً أو جغرافياً أو عمرانياً ، و نسترشد بالفكر ابن خلدون في القرن الرابع عشر في التمييز بين الحضرة و البادية و ذلك في الباب الثاني من المقدمة و المعنونة (العمران البدوي و الأمم الوحشية و القبائل و ما يفرض في ذلك من أحوال) .

و قد أرجع ابن خلدون الفروق بين البدو و الحضرة إلى الفروق في مصادر الإنتاج و المهنة ، فكتب في الفصل الأول من الباب الثاني ، "أعلم أن إختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو بإختلاف نحلتهم من المعاش فإن إجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله و الإبتداء بما هو ضروري منه و نشيط قبل الحاجي و الكمالي ، فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة و الزراعة و منهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم و البقر و المعز و النحل و الدود لتنتاجها و إستخراج فضلاتها و هؤلاء القائمون على الفلح و الحيوان تدعوهم الضرورة و لا بد إلى البدو لأنه متسع لما لا يتسع له الحواضر من المزارع و الفدن و المسارح للحيوان و غير ذلك فكان إختصاص هؤلاء بالبدو أمراً ضرورياً لهم و كان حينئذ إجتماعهم و تعاونهم في حاجاتهم و معاشهم و عمرانهم من القوت و الكن و الدفء إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة و يحصل لقمة العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك ، ثم إذا إتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش و حصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى و الرفاه دعاهم ذلك إلى السكون و الدعة ، و تعاونوا في الزائد على الضرورة و إستكثروا الأقوات و الملابس و التأتق فيها و توسعت البيوت و إختطاط المدن و الأمطار للتحضر". وهذا يعني أن ابن خلدون قد صنف التجمعات البشرية النموذجية تبعاً لوجود المعاش و الكسب و قد أثبت أن البدو أقدم من الحضرة و سابق عليه و أن البادية أصل العمران و الأمطار مدد لها. (١)

(١) مقدمة ابن خلدون ، الباب الثاني / الفصل الأول . ص ١٢٠ .

١٠٢ . مراحل تطور العلاقة الريفية الحضرية .

لقد مرت العلاقة بين الريف و الحضر بمراحل متعددة و لم تؤخذ هذه العلاقة منحى واحد عبر التاريخ فمنذ نشأة المدن القديمة و حتى و صول المدن الصناعية الحديثة كانت العلاقة بين الريف و المدينة لها خصائصها و طبيعتها التي تميز كل مرحلة عن غيرها من مراحل تطور المدن ، و برأينا يمكن تقسيم هذا التطور في العلاقة إلى مراحل عدة :

أولاً: مرحلة الحد الريفي

ما يميز المدن في هذه المرحلة انها كانت بدائية النشأة ، و بالاعتماد المباشر على الريف و كانت العلاقة أقل تبادلية حيث لم تصل المدن في ذلك الحين للدور الذي يمكنها معه تحويل الريف للإعتماد على الإنتاج المدني بشكل أساسي ، و قد كان الريف في ذلك الحين محط الإنتاج الزراعي الذي لم تكن المدينة لتعتاش من دونه ، و حتى في هذه المرحلة إعتمدت المدينة في علاقتها مع الريف في بناء الأسواق التي تحتضن بالمواد التي لا تمثل في حينه أساسيات الحياة عند الريف وإنما دخلت في تصنيف الأمور الثانوية التي لا تمثل حاجة أساسية عند سكان الريف بشكل عام ، و في معظم الأحيان كان الإستغناء عنها يسير و ليس صعب ، و حتى كانت المدينة في بعض الأوقات ترفد القرية بالمواد الخام تلك القرية التي لا تحلى من حرفيين يحولون تلك المواد الخام إلى صناعات بدائية بسيطة تستغل على صعيد الريف و إستخداماته . يتضح لنا من خلال هذه المرحلة أن الإعتماد الريفي كان إعتياداً ثانوياً يتركز على ما يصطلح تسميته كماليات الحياة ، أما المدينة فكان إعتيادها مباشراً و أساسياً على الإنتاج الريفي الزراعي ، و لزمن ليس بعيد في بلادنا كان لأسلوب المقايضة عند الريفيين و المدنيين أكبر شاهد على طبيعة العلاقة في هذه المرحلة حيث كان الريفيون يقايضون و يبادلون منتوجاتهم الزراعية و الحيوانية و مشتقاتها بما يلزمهم من المدينة من مواد خفيفة ترقى لمستوى الصناعات الحرفية البسيطة .

إن هذه المرحلة ببساطتها حملت الفلاح الريفي على الإكتفاء الذاتي في حين أجبرت المدني لدرجة كبيرة بالإعتماد على الآخر في تأمين سبل الحياة المعيشية . لذا أمكننا القول أن الحدود في هذه المرحلة بين الحياة الريفية و المدنية لم تكن بعيدة لسببين برأينا :

١- لم يصل المدني الذي يقطن المدينة في تلك الفترة إلى تقنيات الحياة الحضرية ، و لم يكن يعرف و يلمس بعد سبل المعرفة و إستخدامها في تطوير الحياة لمرحلة بعيدة المسافة عن الحياة الريفية

و كان ما يميز المدن في حينه هو الإبتعاد عن زراعة الأرض و تربية المواشي و لكن بالمقابل لم يكن قد وصل إلى مرحلة أخرى كبديل عملي عن تلك الحياة .

٢_ حياة الفلاح نفسه التي كانت معتمدة بالدرجة الأولى على بدائيات الحياة الريفية و لم يكن هناك أساساً ما يمكن تصنيعه لإضافة إقتصاديات جديدة على الحياة الريفية و بالتالي قاد الإعتماد و الإكتفاء الذاتي إلى رفع مستوى الحدود بالإتجاه الريفي أكثر .

و يؤكد ذلك ما أشارت إليه دراسات في جغرافية العمران " كانت المدن عواصم لإمبراطوريات واسعة تركزت فيها القوة و المال فازدهمت بالسكان و كانت تضم دور العبادة و الإدارة والأسواق و المتاجر و حوانيت أصحاب الحرف اليدوية إلى جانب المساكن ، أما حياة أهلها فكانت تعتمد إعتماداً كلياً على منتجات الإقليم المجاور و تنقل إليها بسهولة " .(١)

ثانياً: مرحلة الحد الفاصل أو الحد المدني

في هذه المرحلة إنتقلت المدن إلى مرحلة الإقتصاد المتطور مع ظهور المدن الصناعية في القرون الوسطى، و كانت الحياة الحضرية قد أخذت في رسم معالمها المادية رويداً رويداً ... فدخول الصناعات المتطورة زاد مساحة المدن و إتساع حجمها و تقنيات شكلها ، و أخذت حياة الريفيين للميل و الإنتقال للحياة الجديدة المرتبطة بمفاهيم إقتصادية جديدة ، و في هذه المرحلة كان إتساع المدن على حساب الريف و لم يكن في حينه بإمكان الريف مقاومة هذا التطور الذي أفضى بالإستفادة على المستويين الريفي و الحضري و أخذت العلاقة في التراخي تجاه الحياة الحضرية لدرجة أصبح معها الإقتصاد الريفي لا يفي بتقنياته المتواضعة مع إغراءات المكنة الحضرية و أصبح الإقتصاد الريفي يعتمد أساساً على التقنيات الحديثة التي ينتجها المصنع المدني ، و بذلك تقلصت حجم الفجوة بين المستويين لصالح الإتجاه المدني الأمر الذي قاد إلى مزيد من فتح الأسواق و التفتن في إبتكار الجديد من الماكينات و الإستغلال الأفضل للمواد الخام بشكل يخدم طريقة الإستغلال الريفي ، و بشكل مختصر كان لتطور المدينة الأثر الكبير في تقليص حجم الريف و الإتساع على حسابه.

و في هذه المرحلة يخسر الريف من سكانه الحجم الكبير بسبب دخول التقنيات التي قلصت حجم

(١) جغرافية العمران ، عبد الفتاح محمد وهبة . ص ٣٩ .

الإستخدام للأيدي العاملة و أصبح الريف مكان طرد في حين تحولت المدينة لمكان يجذب كل العاطلين عن العمل و القادمين من الريف .(١)

فبينما إرتبطت نشأة المدن الأولى بزيادة إنتاجية الأرض إرتبطت نشأة المدن التجارية بنشاط العمران المدني ، و زيادة مطالب السكان سواء فيما يتصل بالحاجات الضرورية كالغذاء و الملبس أو خدمات الصناعة كالمعادن و الأخشاب و أسباب الترف و قد مثلت بذلك دور الوسيط التجاري . إن هذه المرحلة و إن لم تكن واضحة المعالم و الحدود فقد كانت بداية الميل تجاه البناء المدني و المجتمعات المدنية .

ثالثاً: مرحلة الانفجار أو الطغيان الحضري

إن إتساع المدن حجماً و سكاناً من أهم الظواهر التي يمكن دراستها في الحضارة الحديثة و قد بدأ هذا النمو مع بداية القرن التاسع عشر و بعد قيام الثورة الصناعية التي قادت إلى تطور هائل في وسائل المواصلات ، هذا التطور المستمر و الذي لم يقف عند حد بل استمر في سرعة و إزدیاد في مختلف ظواهر الحياة المادية . و في هذه المرحلة بعد إتساع حجم المدينة و توسعها لتضم الضواحي تلك التي يختلف الكثير في تصنيفها كمراكز تجمع حضري أو غير حضري ، إن هذا التوسع بما قهياً له من أسباب قد فاق التوسع الجغرافي ليتعدى حدود المدينة إلى الإقليم في حين استمر التداخل بين أقاليم المدن لدرجة لم تعرف فيها حدوداً واضحة و فاصلة بين ما هو حضري و غير حضري و عودة على هذا التقدم التكنولوجي الهائل الذي لم يكن قصراً على حياة المدينة و إن كان مصدر و جوده أو التزود به هو المدينة إلا أننا لا نستطيع أن نغفل التغير الجذري الذي تعيشه رويداً قرى الإقليم و ريفه ، هذا التغير الذي مس و أصاب الحياة الإجتماعية و القيم و الإتجاهات المتغيرة و بصورة توحى لطغيان طبيعة الحياة الحضرية على جزء كبير جداً من الريف . و نود أن نوضح هنا و لو بصورة مبسطة صعوبة تحديد الرقعة الجغرافية التي تنتهي عندها حياة الحضر و تبدأ حياة الريف مع هذا التطور فقد أصبح بالإمكان أن يعتاش ابن المدينة خارج إطار المدينة و لكن بصورة حضرية تخلق معها كل أسباب و آليات الحياة الحضرية في الجوانب المادية و الغير مادية ، فبخروج المدني إلى ضواحي المدينة طلباً للهدوء و الإستقرار و الإبتعاد عن الضوضاء و عناصر ضغط المدينة هذا الخروج الذي لم يحمل معه مقومات التخلي عن قيمة الحضرية و ثقافة المدينة تضيق الفجوة .

(١) مرجع سابق، جغرافية العمران ، عبد الفتاح محمد و هبة ص ٣٩ .

و ينتشر في بلدان العالم العديد من التجمعات السكانية الصغيرة و التي لم تحصل على تسمية لقب المدينة و لكنها بالمقابل تتفاعل مع عناصر الحياة الحضرية بصورة تنقلها إلى مضمون التسمية المدنية .

و ندلل على حقيقة المرحلة التي بدأت تعيشها الحياة الحضرية من إتساع و تمدد على حساب الريف من خلال التطور الهائل الذي أصاب نمو سكان المدن ، ففي الفترة ما بين ١٨٠٠- ١٩٥٠ تضاعف عدد سكان المدن أكثر من ٢٦ مرة ليبلغ ١٥٣٣ مليون ، في حين تضاعف عدد سكان العالم نحو ٢,٥ مرة فقط ، و كما تضاعف عدد سكان المدن مرات كثيرة فإن عدد المدن بأحجامها المختلفة إزداد هو الآخر زيادة كبيرة ففي عام ١٨٠٠ كان هناك ٧٥٠ مدينة في كل منها أكثر من ٥٠٠ ألف نسمة ، و ٢٠٠ مدينة في كل منها أكثر من ٢٠٠ ألف نسمة ، و ٤٥ مدينة في كل منها أكثر من ١٠٠ ألف نسمة . و لكن في عام ١٩٥٠ إرتفع عدد هذه المدن إلى ٢٧,٦٠٠ و ٥٥٠٠ و ٨٧٥ على الترتيب .

و فيما يلي جدول رقم (١) الذي يوضح بعض المفاهيم المختلفة للأرياف و الحضر الذي نشره إمري جونز في كتابه الجغرافية البشرية في عام ١٩٦٧ . (١)

جدول رقم (١): مراكز الحضر في العالم أحجامها - أعدادها - سكانها

الحجم السكاني لمراكز الحضر	عدد هذه المراكز	عدد السكان بالمليون	النسبة المئوية بالنسبة لسكان العالم
أكثر من ٥٠٠٠٠ ألف نسمة	٢٧,٦٠٠	٧١٧	٣٠
أكثر من ٢٠٠٠٠ ألف نسمة	٥٥٠٠	٥٠٧	٢١
أكثر من ١٠٠٠٠٠ ألف نسمة	٨٧٥	٣١٤	١٣
أكثر من ٥٠٠٠٠ ألف نسمة	١٢٣	١٥٨	٧
أكثر من مليون نسمة	٤٩	١٠١	٤

مع أن هذا الجدول يؤكد على حقيقة أن غالبية سكان العالم ما زال يعيش حياة الريف إلا أننا نعتقد أن هذه المرحلة قد بدأت بالإنفجار "مرحلة التحضر" و هي في طريقها للطغيان و لو بشكل بطيء و لكنها لن تتوقف ، و إذا نظرنا إلى الحجم الجغرافي الذي كان يشكله العالم في

(1) The urban process in the third world exploration in search of theory , G. bell and son ,London ,1971 pp. 35,36 .

و لعنا نجد في نظرية "جورج" في دراسة الفروق الريفية الحضرية شيئاً من التناغم مع ما حاول الباحث الوصول إليه في تقييم طبيعة العلاقة بين الريف و الحضر ، حيث قسم المجتمعات البشرية إلى ثلاث نماذج تتمثل في : المجتمعات التي تمر في مرحلة الصناعة - المجتمعات الإنتقالية أو النامية - المجتمعات المتقدمة صناعياً و تكنولوجياً . و قد تم هذا التقسيم على أساس أن البعد الريفي الحضري يختلف إختلاف جوهري بين كل نموذج إجتماعي و آخر و قد أرجع هذا الإختلاف إلى طبيعة الشكل التكنولوجي الذي يعتمد عليه كل من هذه النماذج الثلاثة . و كان يقصد بالتكنولوجيا أنواع الآلات و طبيعة الطاقة و المعرفة بإستخدامه الا أنه إستخدم عوامل أخرى فهو يؤكد على أن طبيعة المدينة نفسها مسؤولة عن بعض الفروق و الإختلافات بين الريف و المدينة ، كما أن النمط الحضري غالباً ما يتأثر بشكل السلطة أو القوة أو النظام السياسي و الإقتصادي . و سنحاول في الصفحات القادمة التطرق إلى الأنماط الريفية و الحضرية في نماذج جورج بشيء من التفصيل ، على أن لا ننسى أن "جورج" قد إفترض سيطرة المدينة في كل زمان و مكان على المناطق الريفية سياسياً و إقتصادياً و ثقافياً إلا أنه يعترف أن تأثير مدينة ما قبل الصناعة كان أقل إذا ما قورن بتأثير المراكز الحضرية الصناعية الحديثة .

نماذج نظرية (جورج)

النموذج الأول : الأنماط الريفية الحضرية في مجتمعات ما قبل الصناعة

إن الريفيين في هذه المرحلة يتميزون بإخفاض مستواهم المعيشي و تدهور أحوالهم بالقياس إلى أفقر طبقات الحضر ، فالقرويون يعملون من أجل القادة الحضريين و تحت سيطرتهم و إشرافهم و بينما كان القرويون يمدون المدن بالإنتاج الزراعي أساساً فإن مدن ما قبل الصناعة لم تكن تقدم لهؤلاء القرويين سوى القليل بالإضافة إلى الضروري من التنظيم الإقتصادي و السياسي . إن المدينة في هذه المرحلة هي موطن إقامة جماعات الصفوة المالكة التي تمتلك الأرض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، تلك الصفوة التي أحكمت قبضتها و سيطرتها على التنظيمات الدينية و الحكومية ، فمن خلال الإيجار و المشاركة في المحصولات الزراعية و الضرائب و ما شابه ذلك من أساليب دعمتها الأفكار الغيبية و المتخلفة مارست المدينة إستغلالها لجهد القرويين في مختلف أرجاء العالم لصالح تلك الصفوة السياسية و الإدارية ، و قد تقبل القرويون مصيرهم بسلبية و لم يكن لديهم حتى عهد قريب أي فكرة أساليب مختلفة للوجود و البقاء . إرتبطت المدينة و القرية في هذه المرحلة بشبكة من العلاقات الإجتماعية حيث يجوب التجار و جامعو الضرائب هذه الأنساق الإجتماعية ريفية و حضرية ، كما شكلت القرابة معبراً آخرأ بين الريف و المدينة و تعد

مراكز الأسواق (Market Towns)، أول مكان تجلت فيه علاقات القرية و المدينة وإستقرت ، وعن طريق مركز السوق تتدفق منتجات القرية إلى المدينة كما تتدفق المعلومات والأخبار من المدينة لتنتشر في أرجاء الريف .

النموذج الثاني : المجتمعات الإنتقالية

في هذا النموذج سلباً سكانياً مستمراً يتجه من الريف إلى المدينة نتيجة لعملية التصنيع التي تشهدها المدن من جهة ، و نتيجة الانفجار السكاني من جهة أخرى . و في هذه المرحلة تأخذ الملكية الزراعية في التفتت بشكل ملموس نتيجة لتزايد الورثة و تعاقب الأجيال و تصبح الزراعة قطاعاً قليل الأهمية إذا ما قورنت بالصناعة . و نتيجة للتقدم و التصنيع الذي أخذ في التزايد زاد الإعتماد المتبادل بين المدينة و الريف فلم تعد المدينة تعتمد على الإنتاج الزراعي للقرية و إنما تمدّها أيضاً بالسلع الجاهزة كالآلات الزراعية و الأسمدة الكيماوية و غير ذلك و في هذه المرحلة تأخذ الدول في التدخل بدرجات متفاوتة في حياة القرويين بوسائل شتى منها مثلاً مشروعات الإصلاح الزراعي فضلاً عن الدور الخطير الذي تلعبه وسائل الإتصال الجمعي في كسر الحواجز التي تحيط بالمجتمع القروي التقليدي .

النموذج الثالث : المجتمعات الصناعية

تمتاز هذه المجتمعات بخضوعها لسيطرة التجمعات المتروبوليتانية (Metropolitan Agglomerations)، حيث يعيش أغلب الناس إما داخل المدن الكبرى أو قريباً منها والمدن الكبرى هنا هي التي تسيطر على ملامح الحياة الإقتصادية و السياسية و الثقافية للمجتمع و لكنها في الوقت نفسه تنتظم إنتظاماً هرمياً ، فبعضها يسيطر على إقليم محدود بينما يسيطر البعض الآخر على المجتمع الكلي و يؤثر فيه نيويورك ، لندن ، واشنطن ، موسكو .

أنه بفعل تقدم التصنيع و الإتجاه المتزايد نحو التمرکز العاصمي أو المتروبوليتانية و إنتشار وسائل الإتصال الجمعي و تقدم وسائل النقل و المواصلات يمر البناء الإقليمي بتغير ملحوظ بحيث لا يمكن القول بأن هناك أقاليم ريفية أساساً . و بالترتيب على ذلك إتجهت التميزات الإقليمية القديمة القائمة على أساس السمات الزراعية و الثقافية إتجهت إلى التجانس تماماً و أصبح المجتمع الجمعي الآن حقيقة واقعية ، و بإستمرار عملية التجانس هذه ظهر نوع خاص من اللاتجانس قائم على أساس التخصص المهني بين المراكز الحضرية بوجه عام .

و يذهب "جورج" إلى أن المجتمعات المحلية الريفية القائمة في النظم أو المجتمعات المتقدمة صناعياً تعد مستودعات للقيم والمعايير التقليدية في مجال الأسرة والدين والسياسة. و أخيراً لقد حاول "جورج" التنبؤ بأن الفجوة بين الريف والحضر في المجتمعات الصناعية المتقدمة سوف تضيق باستمرار ، إلا أن بعض الفروق سوف تظل تقاوم بدون شك لفترة طويلة. (١)

٢٠٢ . أسس و معايير التصنيف بين الريف والحضر .

مما لاشك فيه أن هناك العديد من الدراسات التي أخذت تفسير الفروق الحضرية والريفية منها من اعتماد على محك واحد في التفسير و أبرز محك أستخدم في هذا الإتجاه على أساس الحجم أو عدد السكان من هذا مثلاً ما يراه "يزديل" (Hope Tisdale) ، من أن التحضر هو عملية التركيز السكاني ، و قد عرفت المدن بهذا السياق كمناطق التركيز السكاني ، في حين إعتبر "جوليان ستوارد" المهنة أساساً وحيداً في التصنيف ، كما إستخدم "وتفوجل" (Wittfogel) مصطلح القوة أو السلطة كأساس للتمييز بين الريف والحضر ، و لقد عانى هذا الإتجاه من ضعف شديد واضح فغالباً ما كان أصحاب هذا الإتجاه ما يستخدمون محكات متنوعة و متعددة في تحليلهم لبياناتهم . أما الإتجاه الآخر و هم أصحاب المحكات المتعددة في التميز فقد حاولوا الجمع ما بين البيئة الطبيعية و الحجم و ما بين العوامل الإجتماعية الصارمة كالتجانس و التباين و التفاعل ، و من أمثال هؤلاء "سوروكين" و "زيمرمان" ، و من أهم الأسس التي إعتددا عليه الفروق المهنية ، الفروق البيئية ، حجم المجتمع ، كثافة السكان ، تجانس السكان أو تباينهم ، الفروق في شدة الحراك الإجتماعي ، الفروق في إتجاه الهجرة ، شكل التباين الإجتماعي ، أنساق التفاعل ، و مع أنهم قدموا صياغة كبيرة في التصنيف إلا أنهم لم يتعمقوا في تفسير أسباب وجود هذه الفوارق بين القطاعات الريفية و الحضرية .

أما "ويرث" و "رودوفيلد" فقد إعتقدوا أن المدن مسؤولة إلى حد كبير أو أنها متغير رئيسي في تفسير ظواهر إجتماعية معينة و منها الفروق الريفية الحضرية .

و يرى "ويرث" أن المدينة تتميز عن الريف بعدة خصائص يمكن وضعها في ما يلي :

الحجم الكبير ، شدة الكثافة ، النمو المصحوب بظهور نظام علماني و إهمار النسيج المعيارى والأخلاقي ، اللاتجانس ، شيوع الضوابط الإجتماعية الرسمية ، سيادة الضوابط الإجتماعية الرسمية و أما الحضرية (Urbanism) في رأيه و بوصفها أسلوباً للحياة فهي نوع من الوجود متحرك ومانع .

(١) علم الإجتماع الريفي و الحضري. د. محمد الجوهري . ص ٢٢٠-١٩٩٧.

و لقد تحدث "لين سميث" (Lynn Smith)، في كتابه "سوسولوجيا الحياة الريفية" عن خصائص المجتمع الريفي و من ذلك ما يلي :

١_ المهنة:

يعتمد المجتمع الريفي على الإقتصاد الزراعي ، و هذا الإقتصاد يرسم الخصائص العامة والإجتماعية و الثقافية و النفسية في تلك المجتمعات إلا أن هذا المجتمع يتفاوت في داخله من جزء لآخر ، و من منطقة لأخرى ، و يعتمد هذا التفاوت على عوامل عدة منها حجم المزارع ، طريقة الزراعة ، نوع الزراعة ، القرب من مناطق السوق ، التمتع بخصائص جغرافية معينة، تمتع أهلها بمهارات معينة في تصنيع منتجاته الزراعية... الخ .

٢_ حجم المجتمع :

إن الإقتصاد الزراعي و ما يرتبط به من عمليات أدى إلى إيجاد مجتمعات ريفية صغيرة الحجم و ذات كثافة سكانية منخفضة على العكس من المجتمعات الحضرية المتنوعة في الإنتاج و التصنيع .

٣_ البيئة الطبيعية :

البيئة الطبيعية في الريف أكثر و أشد وضوحاً عنها في المدينة و هو يؤكد أنه على الرغم من التعامل المباشر للريفيين مع الطبيعة و الذي أكسبتهم (الشمس و الهواء النقي و الطبيعة الخلابـة... الخ) إلا أنه يفتقر في نفس الوقت إلى ضوابط البيئة الإجتماعية للتحكم في هذه البيئة الطبيعية (كتكييف الهواء و التدفئة) ، إن التعامل المباشر مع البيئة الطبيعية في الريف و التعامل مع بيئة منضبطة في المدن يؤدي إلى تطبع كل من يعيش في البيئة بخصائص و طباع خاصة .

٤_ التفاوت الإجتماعي (Social Differentation):

و يقصد به التفاوت بالأوساط و البيئات الإجتماعية ، و يرى أن هذا التفاوت تزداد حدته و خطره في المدن التي تضم أشتاتاً من ثقافات مختلفة سواء على المستوى المحلي أو الدولي ، و برغم هذا التفاوت الشديد بين سكان المدن يزداد التكامل و الإندماج و التفاعل بينهم عن ذلك الموجود في الريف ، و يرجع ذلك إلى التخصص و تقسيم العمل الذي جعل مختلف الأفراد ثم الأجهزة التي تضم هذه الأفراد مهما كان بينهم إختلاف أو تفاوت ، أعضاء في جهاز واحد على العكس من هذا نرى افراد المجتمع الريفي أقل تفاوتاً بينهم و لكن الإندماج و التفاعل لا يرقى إلى مستوى الإندماج و التفاعل في المجتمع الحضري ، و يرجع ذلك إلى أن مجتمع الريف هو حاصل جمع وحدات صغيرة و ليس محصلة التفاعل بينها كما الحال في المدينة .

٥_ التقسيم الطبقي و الإجتماعي :

تقل الطبقات الإجتماعية عدداً في المجتمع الريفي في حين ترتفع في المجتمع الحضري ، و في المجتمع الريفي تضيق المسافة بين قمة الهرم الطبقي و قاعدته على خلاف الوضع في المجتمع الحضري .
تميل الطبقات الريفية إلى الإتجاه نحو الوسط (طبقات متوسطة) ففي المجتمع الريفي كل ما تجد فيه أمثلة للثراء الفاحش أو الفقر المدقع التي يمكن أن نجدها جنباً إلى جنب و بشيء من الكثرة في المجتمعات الحضرية فالمدن تحوي أصحاب الملايين كما تضم أفقر الفقراء .

٦_ الحراك الإجتماعي :

و يتخذ الحراك الإجتماعي عدة صور منها :

* الحراك الأفقي : يتم داخل الطبقة الواحدة من جماعة إجتماعية إلى أخرى .

* الحراك الرأسي : من طبقة إجتماعية إلى أخرى في السلم الإجتماعي .

* الحراك المكاني : تغيير المكان من موضع لآخر .

و بشكل عام يقل و يكاد ينعدم الحراك الإجتماعي في الريف ، حيث المعرفة المسبقة من قبل الجمهرة للفرد و أصله و خلفيته الإجتماعية بالتحديد . و عكس ذلك طبيعة الحراك في المجتمع المدني التي لاتعرف حداً و في حالة حراك و تنقل دائم .

و قد أثبت "سوروكين" و "زيمرمان" و "جالين" في كتابهم* إن المناطق الحضرية تفوق المناطق الريفية من حيث الحراك الأفقي أي إنتقال الفرد من جماعة إلى أخرى داخل طبقته الإجتماعية وبنوا هذه النتيجة على أساس أن عملية تغير المهنة أقل ما تكون بين المزارعين عن أي جماعة إجتماعية أخرى ، أما الحراك الرأسي فيرتبط إرتباطاً وثيقاً بالحضر ، وقد ذكر سوروكين وزيمرمان عوامل عدة مسؤولة عن هذا الإرتباط أهمها وجود أهم المنظمات الإجتماعية في المجتمع الحضري التي تعتبر وسائل للحراك الرأسي كالمؤسسات الدينية و القيادات العسكرية و القيادات السياسية و البرلمانات و الجامعات و هي منظمات تعتبر مسؤولة عن سلام الصعود و الهبوط في الهرم الإجتماعي .

* "A systematic source book in rural sociology" Minneapolis : Univ of Minnecota prss 1930 , 1 pp 226- 228 .

كذلك الاختلافات الطبقيّة في الخصوبة التي ينجم عنها ضعف الطبقات العليا الحضريّة عددياً مما يترك فراغاً في قمة الهرم الطبقي الاجتماعي في الحضر و يؤدي بالتالي إلى خلق تيار خراك إجتماعي رأسي و يضعف هذا العامل أو يختفي تماماً في المناطق الريفيّة حيث تقل الاختلافات الطبقيّة في الخصوبة أو تتلاشى كلياً. و يؤكد ذلك "لين سميث" أيضاً ، حيث يرى أن الطبقة الاجتماعيّة الجامدة تبدو أقوى عوداً و أكثر حدوثاً في المجتمع الريفي عنها في المجتمع الحضري فحيث تحدد الوراثة إلى حد كبير المكانة الاجتماعيّة للفرد ، تقل فرص إنتقاله من طبقة إجتماعية إلى أخرى. أما عن الحراك المكاني (Territorial Mobility)، فالهجرة تقل حيث يتصف المجتمع بالإستقرار و الجمود كما هو الحال في المجتمع الريفي ، و قد أثبتت المعلومات التي قدمها سوروكين و زيمرمان و غيرهما من الباحثين في الإجماع الريفي أن سكان الحضر يتفوقون كثيراً على سكان الريف من حيث تغير محل إقامتهم داخل المجتمع الواحد و الإنتقال من مجتمع محلي إلى آخر .

٧_ التفاعل الاجتماعي :

تعد ضعف صلات الفلاح الاجتماعيّة من مساوئ الحياة الريفيّة ، و يصور لين سميث التفاعل الاجتماعيّ أقلّ كماً و نوعاً في الريف عنه في المدينة ، ويسترشد بذلك أن طبيعة مهنة المدني تحتم عليه الإحتكاك بألاف الناس و أنه يرى و يسمع و يتكلم مع مئات منهم كل يوم ، و حتى أن الترويج في المدينة لا يتم إلاّ في وسط جماعي ، فالعزلة في المجتمع الحضري مستحيلة من الناحية العلميّة و في داخل المسكن و بذلك فإن وسائل الإتصال الأولى و الثانوية تنتشر بشكل يسهل عليه التفاعل في المدينة أكثر من الريف الذي تفتقد فيه عملية التفاعل لأساسها الكمي و النوعي ، فالفلاح يرتبط بعلاقات الجوار و الأقارب التي غالباً ما تكون محدودة و في المناسبات و حتى إتصاله بالوسائل الثانوية من أجهزة إتصال و تلفزيون و جريدة وغير ذلك نادرة و إن كانت قد دخلت الريف في مناطق من العالم إلاّ أن أثرها مازال صغير (١).

و في ختام هذا التصنيف، التأكيد على أهمية العوامل الاجتماعيّة و الإقتصادية و الثقافية والجغرافية التي يجب إستخدامها في تفسير العلاقة ما بين الريف و الحضر و هذا ما حاولنا توضيحه من خلال عرضنا الموجز لمختلف الإتجاهات ، و إن كنا غالبينا في عرض وجهات نظر

(١) علم الاجتماع الريفي و الحضري . د. محمد الجواهري ، ص ١٩٤ و ما بعدها ، (١٩٩٧) .

السوسولوجيين إلا أننا وجدنا فيها الشمولية في التفسير لمختلف الجوانب ، و إن كانوا إجتماعيين بأصلهم إلا أنهم حاولوا إخضاع مختلف المقاييس في التفسير و التحليل لطبيعة العلاقة ما بين الحياة الحضرية و الريفية .

٠٣٠٢ . المراكز المحلية : مفهومها و خصائصها

١٠٣٠٢ مفهوم المراكز المحلية و عوامل تحديدها

يشير اصطلاح المراكز المحلية أو القرى المركزية إلى تلك التجمعات السكانية التي تمثل في وجودها البشري و المادي ، موقعاً تميزه عن غيره من التجمعات المحيطة بمجموعة من المعايير و الإعتبارات والتي إرتكز عليها الباحث في تحديده للمراكز المحلية.

وتتركز هذه المعايير في الآتي:

- ٣ . ١ . العامل السكاني .
- ٤ . ٢ . العامل الجغرافي .
- ٥ . ٣ . العامل الخدماتي .
- ٦ . ٤ . العامل التاريخي .

بطبيعة الحال عملية الفصل بين المعايير السابقة تكاد تكون مستحيلة ، إذ لا يمكن النظر لعامل واحد في تحديد ماهية الموقع دون الأخر. فمن الناحية السكانية ؛ يلعب الحجم السكاني دوراً أساسياً في تحديد ماهية التجمع السكاني ، و هذا متعلق بطبيعة و خصائص السكان و توزيعهم ضمن الإقليم الواحد.

إن إرتفاع حجم السكان في موقع ما مرتبط أساساً بأمور عدة ، في مقدمتها ما يمثله هذا الموقع من عوامل جذب لسكانه ، و بالمقابل أيضاً وجود جبهة عالية من السكان تفرض وجوب مميزات لفي بالخدمات و حاجيات السكان فيه. وكان الباحث يرى في العلاقة ما بين التمرکز و التجمع السكاني ، علاقة ترابطية بالخدمات و مدى تحقيق حاجيات و ضروريات السكان . وهذا يقودنا تماماً إلى إستناد العوامل و المعايير السابقة في تحديد المراكز المحلية إستناداً وثيقاً مع بعضها البعض . فالخدمات في سلسلة هرمية و ترتبها عند تدرج هرمي تفيد أنه كلما إرتفعت الحاجة أو الخدمة إلى قمة الهرم كلما كان ذلك مرتبط بحجم السكان ، فلا يعقل أن نعتبر خدمات التعليم العالي حاجة ملحة لموقع لا يتجاوز سكانه العشرة الآف ، بالمقابل تصبح الحاجة ضرورة لمثل هذا النوع من الخدمات في موقع مركزي يزيد تعداده السكاني عن المئة ألف مثلاً.

وبنفس الإتجاه الذي تم الحديث فيه عن السكان، أيضاً يمكن الإسهاب في الدور الجذاب الذي تقوم فيه الخدمات و الدور القوي في تحويل بعض القرى إلى مراكز محلية تخدم على المستوى المحلي وهذا يتظاهر تماماً مع قرب المراكز المحلية من الموقع المركزي (Main Center) ، في تقديم الضروري و الحاجات اللازمة وخصوصاً أن الكلفة قد تكون أقل وفي هذا الصدد، يطرح الباحث مثلاً حول عملية السكن والأجور المرتبطة في المساكن ،فعادة الغلاء و إرتفاع أسعار الشقق في المدينة المركز تحاول الشرائح الريفية العاملة في قطاع الوظائف أو القطاع العمالي ، الإنتقال من مراكز سكنها النائية إلى مركز محلي تتوفر فيه سهولة الحصول على الخدمات (Accessibility) ، و أيضاً المواصلات التي تؤمن إلى حد كبير إمكانية الوصول إلى مكان العمل . وفي ذلك تكون الحاجة إلى الهجرة و العيش في الموقع المركزي (Main Center)، قد أستغني عنها بالإستقرار في المراكز المحلية التي تفي بجزء كبير من الخدمات المتوخاة مع إمكانية التواصل السهل و الممكن مع المركز.

وهذا ما يربط تماماً بنفس الطريقة في ضرورة العلاقة ما بين العوامل ، و يقود إلى أهمية الموقع الجغرافي للمركز المحلي والذي يعني بالنسبة الرياضية ؛ كمية المساحة التي يمكن أن يغطيها سكانياً هذا الموقع الجغرافي . و بمعنى آخر، المحيط الجغرافي للموقع من حيث توسطه لمجموعة من التجمعات السكانية الريفية التي بالضرورة ستكون في علاقة إتصال و تواصل مع هذا المركز المحلي ، و الأمر هنا مرتبط أيضاً في موقع المركز الرئيسي في الإقليم و الذي في النهاية سيغطي كل المواقع . ويرى الباحث أن هذا الأخير كموقع جغرافي يحدد إلى حد كبير إضافة إلى عوامل أخرى عدد المراكز المحلية التي يحتاج إليها الإقليم ، خصوصاً إذا ما كان المركز الرئيسي جغرافياً يقع على أطراف الإقليم في مناطق تمثل بعد الإتصال ، الأمر الذي أيضاً ينسجم مع حجم الإقليم جغرافياً و التوزيع السكاني للإقليم من ريف و حضر.

أما الجانب الأخير و هو العامل التاريخي ؛ و الذي يضم في ظياته جملة العوامل السابقة مرتكزة أساساً مع ما يمكن تسميته (Power) أو القوة في إتخاذ القرار ، و يمكن هنا أن نصف القوة ، بالقوة التأثيرية الإجتماعية و الإدارية . و بعملية إستعراضية لمعظم المراكز المحلية في الأقاليم ، يرى الباحث أن هناك عامل مشترك يعزز الموقف عادة و هو طبيعة السكان في التجمع و دورهم في القرار السياسي و الإداري في البلاد. و الحقيقة أن هذا العامل الأخير قد لعب دوراً مركزياً في العملية التي تحدت خلالها طبيعة التجمع السكاني من بداية العهد البريطاني . ويدلل الباحث هنا على أحد المواقع و هو سلفيت الذي حظي بمخطط هيكلي منذ الستينات من القرن الماضي .

وكذلك عهد الإحتلال بغض النظر عن الصبغة السياسية في حينه و الموقف السياسي العام ، إلا أن هناك العديد من المجالس المحلية التي إستطاعت النهوض بمواقعها و حملها إلى دور التطور. كذلك الحال تلعب القوة السياسية و حتى الطبيعة السكانية و بالذات المتعلمين في هذه المراكز إلى التأثير في القرار الإداري بما يقدم الخدمة و المنفعة للمركز أو الموقع الذي يعيشون فيه . فبنظرة بسيطة لتلك المواقع تجد أن الطبيعة السكانية و نوعية المواطنين قد لعبت دور كبير و تاريخي في تطور الموقع.

والحقيقة أن الحديث عن هذه العوامل و الإعتبارات التي سيرتكز عليها الباحث في تحديد الموقع المركزي ، تحتاج في حد ذاتها و في كل عامل منها إلى مزيد من التحديد للعناصر المكونة لهذا العامل أو ذاك ، فمسألة السكان بالضرورة يجب تحديدها ضمن قياس رقمي يحسم الموقف فيما إذا كان هذا التجمع مركزي أو غير مركزي. كذلك الحال بالنسبة للخدمات ، فعن أي خدمات نتحدث؟ وهل يمكن نجمل مجموعة معينة من الخدمات أنها تضيف صورة المركز على موقع معين وما هي أسس تحديد هذه الخدمات؟

و الحقيقة للإجابة على هذه التساؤلات يستعين الباحث هنا بالدراسات السابقة في الموضوع والتي يمكن إجمالها في؛ سياسات أتمدت من بعض الجهات المسؤولة منه ، مثل تقسيم دائرة الإحصاء المركزية للأماكن الحضرية والريفية في فلسطين ، و التي إتمدت أساساً العدد السكاني للموقع لحسم المسألة.

كذلك الحال ما وصلت إليه وزارة الحكم المحلي في تقسيماتها الإدارية وإعتماد المواقع كبلديات أو مجالس قروية. وأخيراً، ما تم الإعتماد عليه في دراسة وزارة التخطيط لهذه المواقع و تحديدها. والحقيقة أن هذه المؤسسات السالفة الذكر ، إنطلقت في تحديد هذه المراكز المحلية من نقطتين أساسيتين هما : السكان ونقصد هنا العدد السكاني للموقع ، والنقطة الثانية : هي الوظيفة وحجم الخدمات التي يقدمها المركز وعلاقة هذه المراكز بالمحيط الجغرافي ، أي العلاقة الوظيفية التي يخدمها و يقدمها مع المواقع المجاورة.

٢٠٣٠٢ خصائص المراكز المحلية

أولاً : الموقع الجغرافي للمراكز المحلية

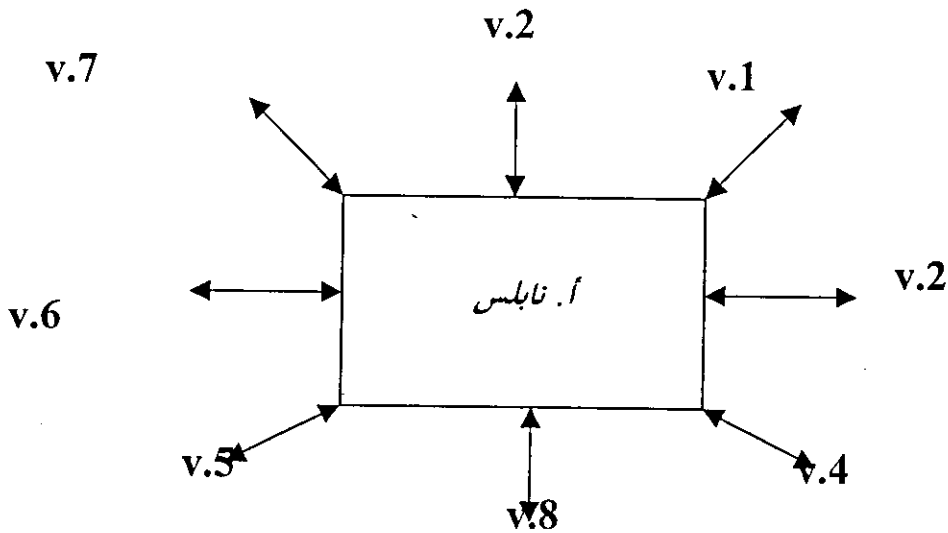
إن التطور العلمي الذي واكب التغير في نظرة الجغرافيون للمواقع الجغرافية أنها صورة و ظاهرة منعزلة تماماً (Isolated Phenomenon)، قد قاد إلى ظهور مصطلح جديد في الجغرافية وهو (Areal Differentiation) أو ما يسمى بالإختلافات المكانية والتي بالضرورة

ستعطي إختلافاً في إنتاجية المواقع مما يحقق في النهاية ضرورة وجود العلاقات المكانية ضمن الإقليم الواحد أو الأقاليم على المستوى الدولي . هذه النظرة الكلية والتي برزت أساساً من الفكرة العلمية و النظرة الموضوعية للأشياء من حولنا ضمن أنظمة النظام الذي يقدم تفسيرات دقيقة في فهم الأشياء . و هكذا فإن الظواهر المكانية ليست منعزلة و منفصلة عن بعضها وإنما يجمعها ما اصطلح على تسميته العلاقات المكانية (Spatial Relationship).

و بنظرة بسيطة فإنه لا يمكن الحديث عن موقع جغرافي كمدينة مثلاً دون العلاقة التي تربط هذا الموقع بغيره من المواقع المحيطة من قرى وما شابه . هذه النظرة إلى طبيعة العلاقة بين هذا الموقع والمواقع المجاورة و علاقة المواقع المجاورة ذاتها ما يسمى أيضاً بالمنظومة المكانية

(Spatial Organization)، التي ترى هذه العلاقة و هذه الظاهرة جزء من كل . ويفسر الباحث ما سبق بنظرة إلى أحد الأقاليم سنجد تفسيراً دقيقاً و فهماً حقيقياً لطبيعة العلاقة التي تنشأ بين أقطاب هذا الإقليم و عناصره . فالمدينة المركز داخل الإقليم تشكل في ذاتها نقطة المحور في تنظيم العلاقة مع القرى التي تمثل عناصر الإقليم ككل ، و لا بد من التبادل العلاقي بين هذه النقطة و النقاط الأخرى داخل الإقليم الأمر الذي يسمح أيضاً بوجود التبادل العلاقي مع النقاط في الأقاليم المجاورة . فعلى سبيل المثال إقليم نابلس في الضفة الغربية يتمركز في شبكة علاقات مرتبطة بالمدينة نابلس تتناثر لتشمل دائرة شبكة العلاقات . أنظر الشكل رقم (1) .

شكل رقم (1) : دائرة العلاقات بين التجمعات السكانية الريفية و مدينة نابلس



(1) د. عزيز دويك ، محاضرات في نظرية الموقع .

تمثل المدينة المركز في حين تلتف حولها مجموعة من التجمعات السكانية في قرى و بلدات هذه العلاقة ، تعكس أهمية الحاجة للوصول إلى أعلى درجة من الحد والإكتفاء الذاتي (Substance) ضمن الإقليم الواحد .

القرى في مجموعها تربطها العلاقة في المركز لقضاء الحاجيات الأساسية التي تنعدم فيها و تتوفر في المركز ، و أيضاً العلاقة تستمر لترسم في صورة علاقة هذه التجمعات من الدرجة الثانية إنجازاتها التي تنحصر أساساً في توفير الخدمات في مراكز ب مثلاً و بالتالي يمكن لموقع ج أن يستفيد من توفر الخدمة في ب ، وبذلك يكون قد إختصر الوقت و الجهد و المسافة و بالتالي الكلفة ، وهذا ما نسميه علمياً بالجغرافية السلوكية (Behavioral Geography) .

يرى الباحث أنه في الجغرافية الاقتصادية تبدو الحدود أكثر وضوحاً في تفسير أهمية المواقع المركزية و طبيعة نشأتها ، فإذا كانت النظرة الاقتصادية تقيس العلاقة بصورة عكسية بين العرض و الطلب، فإن الجغرافيا الاقتصادية يجب أن تقيس العلاقة أيضاً بصورة عكسية بين السفر و الطلب ، أي بين المسافة و الطلب. إن وجود البضاعة في موقع يوفر سهولة الوصول و يقصر حدة المسافة ، و سيزيد إرتفاع الطلب على السلعة أو البضاعة.

و هكذا تلعب المسافة دوراً بارزاً و جوهرياً في تحديد أهمية المواقع المركزية ، و قد كان أشير إلى أهمية هذا العامل منذ نحو ١٠٠ عام ، وكان أوائل العلماء الذين تحدثوا عن عامل إحتكاك المسافة "فون تونين" ، أحد مؤسسي نظرية الموقع عندما كان يملك موقع الإنتاج الزراعي و ذلك بقوله "إني آمل أن لا يستثنى القارئ أي من الإفتراضات الخيالية التي أفترضها في البداية لأنها لا تتناسب مع الواقع ، و إلا يرفض هذه الإفتراضات لأنها عشوائية وبدون هدف ، إنها ضرورية للنقاش و تتيح لي الإعتماد على عامل واحد و هو عامل لا نراه بوضوح في العالم الحقيقي لأنه في صراع دائم مع العوامل الأخرى من نفس نوعه." هذا العامل الذي لا يمكن رؤيته بوضوح هو عامل إحتكاك المسافة ، الذي يمكن التعبير عنه بالكلفة المبذولة من الجهد و المال . ويعتبر الجغرافي الألماني والتر كريستالر من أوائل العلماء الذين حاولوا الإجابة على الكثير من التساؤلات لأحجام و أعداد و توزيع التجمعات السكانية في كتابه "التجمعات المركزية في جنوب ألمانيا"، والذي سنتحدث عن نظريته بشكل أكثر تفصيلاً في الفصول القادمة .

ثانياً : الخصائص السكانية للمراكز المحلية

لقد كان العلامة إبن خلدون من أوائل الذين حاولوا تصنيف التجمعات السكانية و يتضح ذلك في مقدمته التي إشملت على مراحل التطور في الأمصار و الأقطار ، حيث بدأ إبن خلدون دورته التطورية بمرحلة البداوة التي إتصفت بالمعنى الحرفي لكلمة بداية و تكون فيها الحياة بدائية بسيطة

تقوم على أبسط المقومات ، ثم إرتقى بعد ذلك للمرحلة التالية والتي تمثل جزءاً من الإستقرار البشري و هي مرحلة ، فيها إستقر الإنسان وحاول إستثمار و إستغلال الطبيعة من حوله . ومع التقدم في الإستقرار و زيادة في الإستثمار يصل الإنسان إلى مرحلة الحضارة حيث يبني و يشيد و يقيم الحضارات . وقد حاول ابن خلدون أن يقدم تفصيلاً دقيقاً لطبيعة الإنسان و خصائصه في كل مرحلة ممزوجاً مع الخليط الإجتماعي الداخلي في البيئة المحيطة ، فهو يشير بوضوح إلى عوائد أهل الريف و الحضر و في ذلك تميز إلى أسلوب الحياة التي تتميز به كل من حياة الأتوار الثلاثة ، فهو يرى أن لكل طور أسلوب من الممارسة الحياتية التي يمكن على أساسها تصنيف الطور إلى حضر أو ريف أو بادية ، وقد حاول العديد من الكتاب الإشارة إلى الأسس الذي يمكن أن تصنف بناء عليها الحضرية و الريف ، ويمكن إجمال هذه الأسس إضافة إلى السابق فيما يلي:

(١) الناحية الإدارية :

هذه لها علاقة بالوظيفة الإدارية التي يقدمها المركز أو الموقع ، والحقيقة أن هذا الأساس في التصنيف قد عملت فيه العديد من البلدان في تصنيفها للريف و الحضر ، ففي كندا والهند وإيطاليا تعتمد الناحية الإدارية في تصنيف المواقع إلى حضر و ريف .

(٢) التطور التاريخي :

نشأة المكان و الدور التاريخي الذي لعبه تعد إحدى القضايا الجوهرية في تصنيف المواقع وهذا العامل يلعب دوراً بارزاً في الطابع العماري و الشخصية العمرانية للمدينة أو الموقع .

(٣) الكثافة السكانية :

تلعب الكثافة السكانية (عدد السكان مقسوم على المساحة) إضافة إلى الحجم السكاني دوراً حيوياً في التصنيف . فمثلاً في أمريكا أعتد الحجم ٢٥٠٠ نسمة على مساحة ٥ فدان تجمع حضري و أقل من ذلك ريفي . و في سويسرا مثلاً أعتد في السابق ١٥ ألف نسمة موقع حضري و أقل من ذلك ريفي . أما في اليابان ٤٠٠٠ آلاف نسمة / كم^٢ يعتبر تجمع حضري . (٤)

(الإمتداد العمراني (Land Scape):

هناك فرق واضح في الإمتداد العمراني من حيث التوسع و التنوع ما بين الريف و المدينة ، فالريف عادة يكون الإمتداد العمراني محصور و التنوع يكاد يكون معدوم مع أن الصورة الآن إختلطت ، و لكن في أي حال يبقى التنوع العمراني في المدينة أكبر وضوحاً عنه في القرية .

(٥) النشاط الإقتصادي :

تعتمد بعض الدول في تصنيفها للحضر و الريف على نسبة السكان العاملين في مجال الزراعة ، ففي إيطاليا مثلاً يعتبر التجمع السكاني حضري إذا كان عدد العاملين بالزراعة فيه أقل من النصف .

(٦) توفر الخدمات :

يعد هذا الجانب من الأساسيات في التصنيف ، و باعتقادنا أن لهذا الجانب إرتباطات عديدة مع مجموعة الجوانب السالفة الذكر و اللاحقة أيضاً . و بمعنى آخر إن توفر الخدمات كلها أو بعضها مثل مياه و كهرباء ، هاتف ، صرف صحي ، مركز بلدية ، شرطة ، مركز صحي ، مكتب بريد تعليم إلى غير ذلك، من المؤشرات الأساسية في تحديد السلوك الحضري و النشاط الحضري أو الريفى .(١)

(٧) إستخدامات الأراضي :

يعد إستخدام الأرض من معايير تصنيف التجمعات السكانية حضرية أو ريفية . فإذا زادت نسبة المساحة المأهولة بالسكان في التجمع السكني (المخطط الهيكلي للتجمع السكاني) عن المساحة المخصصة للزراعة في هذا التجمع فإنك تستطيع القول أن التجمع حضري .(٢)

(٨) معايير إجتماعية و إقتصادية و ثقافية :

يرى الباحث أنه يمكن القول أن العلاقات الإجتماعية و الروابط الأسرية تكون أقوى في التجمعات الريفية عنها في التجمعات الحضرية و هذا لا يخفى إطلاقاً في طبيعة الإمتداد الأسري للأسرة في المدينة و التي تسمى الأسرة النووية (Nuclear)، أما في الريف فتبقى الأسرة الممتدة محافظة على شكلها و علاقاتها القائمة حيث الجد الأكبر و من حوله الأبناء يربطهم الإحتكام إلى كبير الأسرة ، عكس ذلك في أسرة الحضرية التي تنتشق رويداً أنفاسها في الإستقلالية و الإنحسار على الذات المكونة من الأب و الأم و الأبناء فقط .

أما من حيث الإكتفاء الذاتي أو الإعتمادية فإنه يمكن القول أن التجمعات الحضرية تميل إلى الإعتماد على ذاتها عكس التجمعات الريفية التي تميل للإعتماد على التجمعات الحضرية في توفير غالبية إحتياجاتها المختلفة .

(١) التعداد العام للسكان و المنشآت ١٩٩٧ ، كراس نوع التجمع السكاني .

(٢) د. علي عبد الحميد ، محاضرات تخطيط ريفي .

إن إنحسار النشاط في الجانب الزراعي و عدم تنوعه ليشمل مجالات أخرى يحد من مستويات الدخل ، فمتوسط دخل الفرد في الريف منخفضة مقارنة مع متوسط الدخل في التجمعات الحضرية . كذلك الحال بالنسبة للمراكز الثقافية من أندية و مؤسسات سواء حكومية أو أهلية تنخفض و تكون معدومة في الريف بينما تنتشر و تتنوع في التجمعات الحضرية .

ولقد حاولت الأمم المتحدة أن تضع مجموعة من التوصيات للبلدان في تصنيفها للمواقع الحضرية و الريفية ، وهي ترى أنه نظراً للإختلافات الوطنية في الخصائص التي تميز المناطق الحضرية عن المناطق الريفية فإن التمييز بين السكان الحضريين و الريفيين يستعصي الآن على التعريف الواحد الذي يمكن تطبيقه على جميع البلدان و حتى على البلدان الواقعة داخل الإقليم الواحد ، وحين لا توجد توصيات إقليمية بهذا الشأن يجب أن تضع البلدان تعاريفها وفقاً لإحتياجاتها .

و التمييز التقليدي بين المناطق الحضرية و الريفية داخل البلد الواحد يستند إلى إفتراض أن المناطق الحضرية أياً كان تعريفها ، يتيح أساليب معيشية مختلفة و في العادة يكون مستوى المعيشة بها أعلى منه في المناطق الريفية . وفي كثير من البلدان الصناعية يصحح هذا التمييز غير واضح و الفرق الرئيسي في ظروف المعيشة بين المناطق الحضرية و الريفية أقرب إلى أن يكون مسألة درجة تركيز السكان . ولئن كانت الفروق بين أساليب المعيشة الحضرية و الريفية و مستوياتها تظل مهمة في البلدان النامية ، فإن سرعة التحول إلى الحضر في هذه البلدان أوجدت حاجة كبيرة إلى المعلومات المتعلقة بمختلف أحجام المناطق الحضرية . ومع أن التقسيم التقليدي بين الحضر و الريف لا يزال مطلوباً إذ يمكن للتصنيف حسب حجم التجمع السكاني أن يفيد في تكملة التقسيم أو حتى في الحلول محلّه حين يكون الإهتمام الرئيسي منصباً على الخصائص المتعلقة بالكثافة فحسب في التسلسل من المناطق المستقرة الأكثر تفرقاً إلى التجمعات المقامة الأكثر كثافة .

غير أن كثافة السكان قد لا تكون معياراً كافياً في كثير من البلدان و خاصة حين تكون هناك تجمعات سكانية كبيرة لا تزال تتميز بأساليب معيشة ريفية ، فهذه البلدان تجد أن من الضروري لها أن تطبق معايير إضافية لدى وضع التصنيفات التي تكون أكثر تميزاً من التفاضل البسيط الحضري و الريفي . وفي البلدان العربية فقد إنتهجت هي الأخرى أساليباً و طرقاً تتفق مع خصوصية كل بلد في تصنيفه للمواقع الحضرية و الريفية ، ففي مصر مثلاً يعتبر القرار الإداري الصادر عن مجلس الوزراء و بتسيب من وزارة الداخلية الأساس في ترفيع تجمع سكاني من ريفي إلى حضري . أما الأردن فقد أطلق مصطلح الحضرية على التجمعات السكانية التي عدد سكانها ١٠,٠٠٠ نسمة أو أكثر بإستثناء مخيمات اللاجئين و كذلك جميع مراكز الأولوية بصرف النظر عن حجمها و جميع التجمعات السكانية التي عدد سكانها ما بين ٥٠٠٠-٩٩٩٩ فرداً و التي

يعمل ثلثي الذكور العاملين فيها في غير الزراعة . أما في اليمن فتعتبر كل من أمانة العاصمة ومراكز المحافظات والمديريات و كل تجمع سكاني مستقر يبلغ عدد سكانه ٥٠٠٠ نسمة أو أكثر حضراً. وفي عمان فقد أعتبرت بعض الولايات حضراً و كذلك مراكز الولايات بالإضافة إلى كل تجمع سكاني مستقر يبلغ عدد سكانه ٢٠٠٠ نسمة أو أكثر شريطة أن تتوفر فيه على الأقل ثلاث من الخدمات الأساسية التالية : مدرسة إعدادية أو ثانوية ، كهرباء من الشبكة العامة ، مركز صحي حكومي ، خطوط هاتف ، مكتب بريد ، و يعتبر كل تجمع سكاني خلاف ذلك ريفياً.

ثالثاً : الخصائص الخدماتية للمراكز المحلية

يعتبر توفر الخدمات في التجمعات السكانية أحد المؤشرات بل من أهم الأسس التي يمكن إستخدامها في تصنيف التجمعات السكانية . وتقاس حضرية الموقع عادةً بما يقدمه من خدمات وفي ذلك قفزة عن بديهيات توفير الخدمات الأساسية وصولاً إلى الخدمات التي يمكن تسميتها مساعدة و هي الخدمات التي قد تعتبر في مجتمعاتنا ثانوية ، وقبل الحديث عن هذه الخدمات ومدى توافرها في المراكز المحلية لا بد من تحديد هذه الخدمات و التي تقسم من وجهة نظر الباحث إلى شقين أساسيين هما ، البنية التحتية و تمثل المياه و الكهرباء و الصرف الصحي و شبكة الطرق والهاتف... الخ ، و بنى فوقية بما تمثله من مؤسسات إجتماعية و ثقافية و صحية و ترفيهية .

و من بين الدراسات التي أجريت في هذا الإتجاه (محاولات رصد الخدمات المقدمة من المواقع السكانية للسكان) كانت الدراسة التي أجراها مركز التخطيط والهندسة عام ١٩٩٥ و التي حاول خلالها دراسة الخدمات المقدمة في مختلف المواقع السكانية في فلسطين و الإحتياجات وإمكانية توفيرها في ضوء الإمكانيات ، وخلال الدراسة تبين أن معظم المراكز المحلية و المراكز الرئيسية قد إستحوذت على الخدمات الأساسية من كهرباء و مياه وتعليم و صحة . و الحقيقة أن معظم الدراسات التي حاولت البحث في ذلك إنطلقت من تحديد الخدمات الأساسية و التي حصرت في معظم الدراسات في الخدمات الصحية و التعليمية و الكهرباء و المياه . حيث إنصب جل إهتمامهم في التركيز على أهمية توافر هذه الأساسيات و محاولة العمل على توفيرها أو السهوض بها إذا كانت موجودة بالحد و الكفاءة غير المطلوبة . و يميل الباحث إلى أن هذه الأربعة عناصر تمثل أبعديات العمل الخدماتي في أي موقع سكاني مع أنها تمثل إحتياجات أساسية في مواقع معينة ينظر إليها على أنها من بديهيات الوجود في التجمعات السكانية الحضرية أو المدن حيث تصبح النظرة أرقى درجة في هرمية الخدمات إذا ما كان الأمر المسلم به و الطبيعة هو وجود مثل تلك الخدمات.

والتجمعات السكانية المحيطة

إن مبرر وجود المدينة ليس موضعياً و لا يمكن أن تعيش المدينة بالفراغ حيث لا تظهر وحدها بل يقيمها الريف لتقوم بأعمال لا بد من أن تقوم بها في مواقع مركزية كما قال "جفرسون" ، فجوهر فكرة المدينة هو أنها تخدم منطقة تابعة و الأصل في وظيفتها هو الجانب و العنصر الإقليمي ، وبنفس الإتجاه لا يختلف الحديث حول المراكز المحلية و خصوصاً فيما يتعلق بالعنصر الإقليمي و الخدمات المحلية على المستوى الإقليمي ، إذ أن المركز المحلي هو الحلقة الثانية في الإقليم التي تخدم و تقدم الخدمات على المستوى المحلي فبينما يكون دور المدينة الخدمة الإقليمية (المركزية) كما عبر عنها "كلستيالر" قاعدة الإقليم و عاصمته ، بالإضافة إلى ذلك الخدمة المحلية أي تقديم الخدمات لسكان المدينة ذاتها .

٥٦٣٧٩٢

و تعد المراكز المحلية الأماكن المساندة للمدن الإقليمية حيث ترتبط هذه المراكز بشبكة من العلاقات و التفاعلات المكانية المتبادلة ما بين مركز إقليم المدينة و بين ضواحي الإقليم و أركانه الريفية المتناثرة ، و بحكم الموقع الجغرافي المميز عادة لهذه المراكز المحلية و الذي تعد سهوله المواصلات و توفر شبكة الطرق من أهم عوامل تميز المراكز المحلية ، بالإضافة إلى توفر الخدمات و الأسواق تلعب هذه المراكز الوسيط بين توفير حاجيات سكان الريف المحيط الذي يرى في المركز المحلي تقصير لعامل المسافة و الجهد و إختصار الزمن ما بين إقتناء حاجياته من المدينة المركز و الدور الخدماتي المحلي لسكان المركز الذين يقومون بتقديم الخدمات لأنفسهم و للسكان في التجمعات المحيطة .

و تعتمد عملية التفاعل المكاني بين المركز المحلي و التجمعات المحيطة على طبيعة الإقليم الذي يقع فيه المركز المحلي و مدى إمتداده و البعد من المدينة المركزية في الإقليم و مدى توفر مدن أخرى فرعية داخل الإقليم الواحد ، و قد يقع إقليم مدينة أو أكثر في منطقة نفوذ مدينة أكبر أي في إقليمها الثانوي ، وربما تكون هذه الأخيرة بدورها في ظل الإقليم الثانوي لمدينة أعظم و أعظم ، و هكذا فإن إقليم المدينة لا يشمل بالضرورة ريفاً فقط وإنما قد يشمل أيضاً مجموعة من المدن الأصغر على مختلف المستويات .

و هكذا تتدرج التجمعات السكانية في تفاعلاتها و علاقاتها المكانية بما يعتمد على أحجامها ومواقعها و خدماتها و مناطق نفوذها التي أيضاً تعتمد على مستوى و مدى الإقليم الموجودة فيه هذه التجمعات السكانية ، فإذا كانت نابلس هي مركز إقليم الشمال في الضفة الغربية فإن كل

مدينة مثل جنين و طولكرم و قلقيلية هي مراكز المحافظات التابعة لكل واحدة منها و كذلك داخل كل محافظة و لواء يوجد مجموعة من التجمعات السكانية التي تخدم على المستوى المحلي داخل المحافظة و التي يعبر عنها بالمراكز المحلية تلك التي تمتاز بفاعلية من العلاقات المكانية وخصوصاً كلما إرتقت مستوى الخدمات فيها و كلما إقتربت من المواقع و التجمعات السكانية بشكل يربطها بطرق من المواصلات السهلة و الميسرة .

يتضح لنا من خلال ما سبق من حديث أن طبيعة العلاقة و التفاعل ما بين المراكز المحلية و التجمعات السكانية بالتسنادية حيث تخدم المراكز المحلية التجمعات السكانية المحيطة و خصوصاً فيما يتعلق بالخدمات الثانوية على الصعيد الكمالي ، في حين تقدم المراكز المحلية الخدمات الأولية و الأساسية على صعيد الإحتياجات الأساسية ، و هذا ما يفسر عادةً إتساع نطاق الخدمات التعليمية و الصحية و الثقافية في المراكز المحلية بالقياس بالتجمعات السكانية المحيطة ، فإذا كانت المدينة على مستوى الإقليم تقدم الخدمات الأولية و الثانوية و الخدمات الوظيفية و الإقليمية لمختلف قطاعات الإقليم الحضرية و الريفية فإن المراكز المحلية تقدم خدماتها الأساسية على المستوى المحلي و بهذا تلعب المراكز المحلية المركز الوسط من حيث تقديم الخدمة بما يتفق و واقع هذه المراكز و قدراتها الفنية و الإدارية و الخدماتية .

٢٠٤٠٢ أنواع العلاقات المتبادلة بين المراكز المحلية كمدن و المحيط السكاني

لقد شكل البعد الإقليمي أحد أبعاد بل و أهم أبعاد المدينة و عنصر أساسي في تركيبها ، و سبق لنا و أن صنفنا المدينة من وجهة النظر المكانية إلى ثلاث وظائف ، الوظيفة المحلية ، الوظيفة الإقليمية ، و الوظيفة الدولية ، مع أن الأخيرة قد تبدي القراءات العديدة بعض التحفظات حولها ، إلا أننا لا نستطيع أن نتحقق إشعاعها .

إن الوظيفة المحلية تعنى بخدمة سكان المدينة نفسها مباشرة في حين تشير الوظيفة الإقليمية إلى خدمة ريف المدينة ، و تعرف الوظيفة الإقليمية بأنها تلك التي تقدم فوق و زيادة عن القطاع المحلي البحث و معرفتها ضرورية من أجل إستكشاف مدى التكامل الموجود بين المدينة و ريفها أو التنافر بينهما لما في ذلك من أهمية و خاصة في التخطيط على المستوى الإقليمي .

ولذا وجب علينا عدم الخلط بين التصنيف المكاني و التصنيف الوظيفي ، و قد قدم العديد من العلماء محاولات في هذا التصنيف ، فنجد أوروسو قد صنف التركيب الوظيفي للمدن إلى فئتين أساسيتين من الوظائف ، الوظائف الأولية و هي أصل وجود و مبرر قيام المدينة ، و الوظيفة الثانوية و هي ما يختص بخدمة و رفاهية أصحاب الوظائف الأولية ، و بمعنى آخر يتوقف وجود الوظائف الثانوية على الأولية .

أما ماكارتي فقد صنفها إلى وظائف قاعدية و وظائف تكميلية ، و الوظائف القاعدية هي قاعدة الهرم (هرم الحرف) و هي تمثل الخدمات المركزية و السلع الضرورية ، و أما بقية الهرم عند ماكارتي هو عبارة عن وظائف تقوم على خدمة الحرف القاعدية و في هذا لم يختلف تصنيف ماكارتي عن أوروسو و أي كانت هذه الوظائف فإنها لم تبقى في حدود المدينة بل تتعدى ذلك لتصل إلى الإقليم الريفي المحيط ، و مهما كان تخصص المدينة الوظيفي فإنها في النهاية تستخدم السوق الريفية .

إن العنصر الإقليمي في تركيب الوظيفة للمدينة يثبت تماماً أن الأخيرة لا يمكن أن تعيش فقط على الوظائف المحلية فالمدينة لا تعيش بذاتها دون وظيفة لإقليمها ، فالمدن قامت أساساً لخدمة السكان ليس فقط القاطنين فيها و إنما تنظيم خدمة المحيطين بها ، فالعلاقة التكاملية لا يمكن أن تتحول إلى علاقة أنانية ، فالزواج المدني الريفي هو علاقة تاريخية لوجود تاريخي قائم ، و كما ذكرنا في فصول سابقة و مع هذا التطور الهائل و الإمتداد المدني و الحضري تبقى الصورة معقدة في تفسير طبيعة البناء الريفي و الحضري ، فالغزو المدني لم يبق إلا القليل و كذلك في الإتجاه الآخر الغزو الريفي أدخل جوانب عديدة من السمات الشخصية الريفية كطابع خاص بالمدينة و داخل حدودها العمرانية .

و لقد قسم الباحثون الوظيفة الإقليمية للمدينة إلى أربعة أقسام رئيسية هي:

أولاً : العلاقة الإدارية

يرى البعض في المدينة الوسيط بين السلطة المركزية و المناطق الريفية المبعثرة في الإقليم ، و لقد كان الدور الإداري من أقدم أدوار المدينة و مع أن أهميته قد خفت إلى حد ما إلا أننا لا نستطيع أن نغفل هذا الدور ، و صحيح اليوم أن هناك سلم متراتب من السيطرة و السيادة الإدارية حتى نصل إلى العاصمة ، و بطبيعة الحال تتدرج المؤسسات الإدارية و تتوزع حسب أهمية المدينة و دورها .

ثانياً : العلاقة الثقافية

لقد مثلت المدن عبر التاريخ مراكز الإشعاع الثقافي و منها نهل الكثير زادهم الثقافي ، و مع أن هذا الإشعاع الثقافي لا ينتشر بصورة عشوائية و في كل مناطق الإقليم إلا أنه ينتظم في مراكز نووية تزود باقي مناطق الإقليم بهذا الإشعاع الثقافي ، و كما عبر البعض فالمدينة للإقليم هي المدرسة و المعهد و الجامعة ، و الحقيقة أن أغلب طلبة المدن الإقليمية من الريف و يشكلون نسبة عالية من عناصر تلك المؤسسات التعليمية و الثقافية ، و قد تتعدى هذه الخدمة حدود الإقليم المباشر للمدينة ، و كان ذلك كلما إرتقينا بمرکزية هذه المؤسسات من مثل الجامعات المشهورة

والتي يفوق نطاق خدمات الإقليم ذاته إلى الدولة و بل يدخل البعد الدولي الثالث في إشعاع المدينة في هذا الإتجاه ، فهناك الكثير من المدن الثقافية التي يمكن أن نلمس بكل وضوح في البعد الوظيفي الدولي ، و قد عبر عن هذا الدور "ليلانو" (Lelannou)، في جملة إذ رأى في المدينة "مصدر إشعاع فكري إقليمي و هميرة الحياة الإقليمية" .

ثالثاً : العلاقة الديموغرافية أو السكانية

و يمكن إستقراء هذه الوظيفة من نقطتين أساسيتين الأولى و هي أن المدينة عبارة عن مغناطيس الإقليم تجذب إليها سكان الريف المحيط ، و الثانية أن المدينة إذا تركت للنمو الذاتي فإنها في تناقض ، و مثلما إعتد سكان المدينة في قوتهم على الريف تعتمد المدينة أيضاً في نموها على المد البشري فالريف هو خزائنها البشري و سماها البعض من أجل ذلك "بآكلة الإنسان" و يمكن قياس الحركة السكانية بين المدينة و الريف من خلال إتجاهين ، الأول هجرة الريف للمدينة و الثاني الحركة اليومية أو الهجرة المؤقتة و التي تستند عليها ظروف العمل اليومية في المدينة ، و أما الإتجاه الأول فهو حركة قديمة و ليست حديثة و كما ذكرنا فالمدينة إستمدت سكانها دائماً من الريف و قد أصبحت ظاهرة الهجرة عامة بعد الإنقلاب الصناعي .

و هناك العديد من الدراسات التي تناولت أسباب هجرة الريف إلى المدينة و مهما كانت هذه الأسباب فهي تجتمع في إطارين ، إطار يجعل المدينة منطقة جذب بالنسبة لسكان الريف ، و آخر يحول الريف إلى منطقة طرد للسكان ، و هذان الإطاران في تركيبهما يشكلان جملة من العوامل الإجتماعية و الإقتصادية و النفسية التي تؤثر و توجه الموقف بإتجاه الهجرة .

فتدني المستوى المعيشي و التخلف الريفي و إنحطاط القيمة الزراعية كحرفة و عدم جدوى الفلاحة و تناقص الغلة و الضيق النفسي يقابله الرخاء و إرتفاع مستوى الأجور و المعيشة والرفاهية و الراحة ، مع أن الريف يمثل متنفس للمدنيين إلا أن هذا المتنفس بمثابة المشفى للمريض إذ لا يصلح للإقامة و العيش الدائم و إنما بعد إنتهاء العلاج لا بد من العودة إلى المسكن والمستقر .

و مما لا شك فيه أن هذا الإتجاه أي هجرة الريف للمدينة يجعل من الأخيرة عنصر تفكك حياة الريف و مضمونه و يمثل عامل تعرية لسكان الريف على المستوى الكمي ، أما على المستوى الكيفي فالهجرة للمدينة إنتخابية بحيث يمتاز ما تبقى من سكان الريف بخصائص ديموغرافية معينة مؤشرة على إعتمادية الأجيال و ضعفهم ، و بمعنى آخر فإن المدينة تنتقي من الريف غالباً الجيل العامل و الشبابي في حين يبقى سكان الريف من الصغار و الكبار الذين هم بحاجة إلى معيل مما يؤثر أيضاً بصورة تراكمية في ضعف إستغلال الأرض الريفية

و الحقيقة أن هناك العديد من المقاييس التي أستخدمت في قياس هذه الظاهرة (مدى تأثير المدينة كعامل في تشكيل التركيب الديموغرافي في إقليمها الريفي) و أهم هذه القياسات ، قياس نسبة الأطفال في السكان ، و تركيب فئات السنة .

أما الحركة الداخلية (حركة الإقليم) أو الهجرة المؤقتة من الريف للمدينة داخل الإقليم بهدف العمل فإنها ترتبط بأهمية و حجم المدينة مركز الإقليم و قدر ما توفر هذه المدينة من فرص عمل لأبناء الريف الذين يآثرون حياة السكن الريفي و لكنهم يرتبطون بأعمال المدينة ، علاوة على أهمية المدينة تلعب سهولة و إمتداد طرق المواصلات دوراً كبيراً في هذه الحركة على أن ذلك لا يمنع من وجود حركة خارجية من المدينة إلى الإقليم إلا أنها ضعيفة في الغالب ، على أية حال إن حركة الإقليم خطوة مهمة على تقرب التفاوت بين المدينة و ريفها و خلق درجة كبيرة من التجانس و التكامل الإجتماعي .

إلى جانب توفر طرق المواصلات يلعب عامل المسافة دور كبير في هذه الحركة و قد أثبتت دراسات متعددة أن هذه الحركة تكون في أوجها في المناطق القريبة من المدينة (الضواحي القريبة أو الوسطى) و الحقيقة أن هناك هبوط فجائي عادةً في شدة تيار الحركة بعد ١٥ كم كما أثبتت الدراسات في هولندا .

رابعاً : العلاقة الإقتصادية

و تعتبر هذه الوظيفة من أكبر المؤشرات حول الدور الوظيفي الذي تلعبه المدينة في الإقليم و أهم عوامل التكامل بين الريف و المدينة ، و سنحاول تفسير هذا الدور الوظيفي من خلال التخصصات الزراعية و الصناعية و التجارية .

١_ الزراعة :

من البديهي الإشارة إلى العلاقة الوجودية بين المدينة و الريف التي ترتبط أساساً بمقومات الحياة الأولية ، فالريف كما أشرنا سالفاً هو الخزان التمويني للمدينة و بدونه لا يمكن للمدينة أن تحيا و تعيش ، فالريف الزراعي يمد المدينة و سكانها بأساسيات الوجود و الإستمرار ، الحاجة إلى الحياة تعني الحاجة إلى الطعام و الغذاء ، فرفاهية المدينة و كمالها لا تأتي إلا بعد تحقيق الأساسيات والحاجات الأساسية و لهذا كان لابد و بعد وجود هذه العلاقة التزواجية من لمس إنعكاسات وتأثيرات الريف الزراعي بالمدينة الإستهلاكية ، ولما كانت المدينة سوق إستهلاكي غذائي كان لا بد من فرض نفوذها في توجيه إنتاجية الريف الزراعية و خصائصه ، و الإستهلاك هنا هو أهم ضابط يحدد الإنتاج و التوزيع ، و تؤثر المدينة على زراعة الإقليم تأثيراً قوياً و كبيراً من خلال عاملين أساسيين هما ، الطلب و القائم على إعتبارات المسافة و النقل ، و أثر نمو المدينة على سعر

الأرض و هذا يعني أن الأرض القريبة من المدينة ستتأثر بعامل ارتفاع أسعارها لحاجة البناء مما يتطلب تكثيف الإنتاج الزراعي لمقاومة هذا المد ، و إلى الأرض البعيدة فإنها ستتأثر بعامل المسافة و النقل حيث ترتفع تكاليف النقل كلما إبتعدت المسافة من المدينة كسوق .

و يترتب على هذه العوامل إنحدارات في الإقتصاد الزراعي محورها المسافة من المدينة ، و هناك دراسات عديدة توضح هذه الإنحدارات و كانت نتائج هذه الدراسات في جملتها تشير إلى أن سعر الأرض و كثافة الإنتاج و قيمته ترتفع عادةً مع قرب الأرض من المدينة و كذلك ترتفع أجور العاملين كلما إقترنا من المدينة و يأخذ الإقتصاد الزراعي شكلاً تجارياً (الضمان و الإئتمان) و كلما إبتعدنا عن المدينة تزداد نسبة الإستدانة بين الفلاحين لضعف الإنتاج .

كذلك تتأثر نوعية المحاصيل بعامل المسافة من المدينة فالمحاصيل الأقل تلفاً و الأقل قيمة تحتل الأرض البعيدة ، في حين تحتل المحاصيل الزراعية العالية القيمة و سريعة التلف أقرب أرض إلى المدينة ، و عليه يمكننا تقسيم المحاصيل الزراعية إلى نطاقات حول المدينة بحسب أهميتها و نوعيتها و ذلك مرتبط بالسوق و الطلب (المدينة) .

٢_ الصناعية :

نلاحظ من خلال هذه الوظيفة الإقليمية للمدينة بروز الإشعاع الثالث للمدينة و البعد الأخير ، حيث غالباً ما تتخطى هذه الوظيفة الحدود الإقليمية للخارج و يظهر ذلك بوضوح في المدن الصناعية المتخصصة و إن بدت هذه الوظيفة على المستوى الإقليمي غير بارزة إلا أنها موجودة ، و يؤثر الإقليم الريفي للمدينة في شكل المدينة و إقليمها فالمدينة هي المصنع للإقليم كما قيل ، فكثير من الخامات يتم إستخراجها من الإقليم لتصنع في المدينة و تستغل هذه الصناعات إما للإستهلاك المحلي أو للتصدير .

و تميل الآن معظم الدول لإخراج الصناعات خارج حدود المدينة و في الإقليم و ذلك لأسباب منها ارتفاع سعر الأراضي في المدينة و إمكانية إستغلالها بدلاً من بعثرة المصانع و المنشآت التي تأخذ حيزاً مكانياً بالإضافة إلى الهروب من الضوضاء و الأجواء الملوثة التي بدأت المدن تعيشها و تلمس آثارها السلبية ، و هذا يعني أن المدينة ملزمة بتوفير سكن العاملين في القطاع الصناعي و ضمان مركز عملهم في الريف أو قريب من المدن داخل الإقليم كما أن الإقليم أيضاً ملزم بتوفير شبكة مواصلات تؤمن إحتياجات المواطنين القادمين للعمل و العائدين للراحة .

٣_ التجارية :

و تعتبر خير دليل على الوظيفة الإقليمية للمدينة ، فالمدينة هي حلقة إتصال بين أجزاء الإقليم المتناثرة و حلقة ربط بين أقاليم متنوعة و تفسر هذه الوظيفة التجارية الدور التكاملي الذي يلعبه الإقليم ما بين مدنه و ريفه ، و كلما إتسع حجم الإقليم جغرافياً فإنه من الصعوبة بمكان أن يكون الإتصال سهل بين أجزاءه و لذا كانت الحاجة ماسة لظهور مركز لهذا الإقليم يجعل إمكانية الإتصال و التواصل بين الأجزاء ممكنة و سهلة ، و يعد الجمع و التوزيع من أهم أوجه النشاط التجاري في الإقليم .

و تحدد تجارة المدينة الإقليمية في ثلاثة أدوار هي :

أ. المتجر أو سوق التجزئة :

و يقدم هذا الوجه المستوى المحلي لساكني المدينة و الجوار القريب من لا تفي المتاجر الصغيرة إحتياجاتهم بالكامل و أيضاً لسهولة تنقلهم للمدينة اليومي يأترون شراء حاجياتهم من المدينة ، كذلك يفضل الريف المجاور بيع منتجاته من ألبان و خضروات إلى المدينة مباشرة و تجارة التجزئة عادةً ما تكون محدودة و مرتبطة في كميتها و مداها بعامل المسافة و الزمن و التكاليف ، و غالباً ما يلعب حجم المدينة و المسافة (البعد عن المدينة) دوراً في هذه التجارة .

و تخف حدة هذه التجارة و مداها كلما إبتعدنا عن المدينة و تكون أكثر شدة في النطاق القريب من المدينة ، و قد حاول البعض وضع قانون إقتصادي يعبر عن هذه الحقيقة فوضع "ريللي" (Reilly) قانون "جاذبية القطاعي" و هو أن تمتد مدينتان صلة أصغر بنسبة سكانهما و بنسبة عكسية مع مربع المسافة . في حين أشار "شوى" (Scheu) إلى أن بيع السلع من منطقة إنتاج يتناقص بنسبة مكعب المسافة .

و هذا يشير إلى أن حدود منطقة نفوذ المدينة في تجارة التجزئة لا يمكن أن يفسح بلا ضابط و لهذا فنطاق التجزئة حول المدينة من أضييق النطاقات و بالكاد تقتصر على الضواحي القريبة .

ب. سوق الحيوان :

في القديم و حتى في بعض المدن التي ما زال إقتصادها تقليدي كان لسوق الحيوان دور كبير و بارز في ربط المدينة وظيفياً بإقليمها ، و لكن الصورة الآن أصبحت أقل تأثراً خصوصاً مع تنقل تجار الحيوان و الماشية و إمكانية وصولهم إلى الريف و الإتجار في الحيوانات حتى في أماكن وجودها وقد أصبح بإمكان التجار و السماسرة الذهاب للريف لشراء الحيوانات للإستهلاك المدني بسهولة دون الحاجة إلى سوق داخل المدينة ، و بذلك أصبحت أسواق الحيوان ظاهرة مفقودة في غالب المدن .

ج. تجارة الجملة :

و تعكس هذه الوظيفة البعد الحقيقي للعلاقة الريفية المدنية ، و مما لاشك فيه أن المركز يلعب دوراً بارزاً كمستودع أو وسيط في الإقليم حيث من خلاله يتم التوزيع لباقي مناطق الإقليم ، فالمدينة تجمع حاجيات الريف و حاجيات القرى و من ثم تقوم بتوزيع هذه التجارة و بيعها بالجملة للقرى و الريف ، و ينتشر في المدينة مكاتب مندوبي الجملة الذين يقومون بتوزيع تجارهم إلى مختلف مناطق الإقليم .

و يمتاز هذا النطاق من التجارة بإتساع مداه و يمكن أن نحدد نطاق هذه التجارة من خلال عدة مقاييس منها مدى حركة التجار الجائلين و المندوبين أو بمدى الخدمات المصرفية التي تقوم بها المدينة لسكان الإقليم ، و بينما يقل مدى الاختلاف في إمتداد نطاق نفوذ المدينة في تجارة التجزئة يشهد هذا الفارق بشكل كبير في تجارة الجملة و كلما إرتفعت الخدمة في مستواها و كانت أعلى و أكثر تعقداً كانت إختلافات مداها بين المدن المختلفة أشد و أكبر .

٥٠٢ . نظريات و نماذج قياس التفاعل المكاني

لم يكن الإهتمام بقياس التفاعلات المكانية حديثاً و إنما بدأ مع النشأ الأول لعلم التخطيط ، و قد حاول العديد من العلماء وضع القياسات و النماذج لقياس التفاعلات المكانية و العلاقات بين التجمعات السكانية . و إذا كان الحديث يتعلق بالعلاقات المكانية للمواقع السكانية فإن هذا يعني أن المجال الجغرافي لهذه العلاقات لا بد و أن يكون محصور ضمن النطاق و الحيز المكاني و بالتالي لقد حاولت معظم النظريات التي إهتمت بهذا الموضوع قياس التفاعلات المكانية ضمن الإطار الإقليمي للمكان و التجمعات السكانية ، و من أهم هذه النظريات :

١٠٥٠٢ نظريات الموقع

و هي عبارة عن مجموعة من النظريات عاجلت و إهتمت بالمواقع الجغرافية للنشاطات الإقتصادية و قد كان من أوائل من إهتم بالموقع العالم الألماني "فون تونن" عام ١٨٢٦ في نظرية الموقع الزراعي ، و نظرية الموقع الصناعي للعالمان "ألفر فير" عام ١٩٠٩ و "أوجست لوش" عام ١٩٤٤ ، و قد أعطت نظرية العالم "والتر كريستلر" (Walter Christaller) الأهمية الكبرى للبعد المكاني حين أشار إلى نظريته الموقع المركزي .

١ - نظرية الموقع الزراعي :

لقد إرتكزت هذه النظرية على مجموعة من الأسس الإقتصادية و الجغرافية في إطار تنظيم المكان الجغرافي و مستوى التوزيع الجغرافي للنشاطات الإقتصادية ، و هذه الأسس هي عامل المسافة، تكلفة النقل ، موقع السوق .

و قد نشر "تونن" نظريته في عام ١٩٢٦ في المقال المعنون (الدولة المعزولة) و هي عبارة عن تصورات لدولة دائرية الشكل منعزلة و لاتربطها أية علاقات مع الدول المجاورة ، و يتوسط هذه الدولة مدينة ترتبط بنهر صالح للملاحة ينتهي عند الحدود الخارجية للدولة ، و قد حاول الربط و توضيح العلاقة بين مواقع السوق و تكاليف نقل الإنتاج الزراعي و أثر ذلك على إستخدام الأراضي الزراعية و أنواع المحاصيل المنتجة و توزيعها الجغرافي .

و قد قامت نظريته على مجموعة من الإفتراضات أهمها :

*عدم وجود وسائل نقل في الدولة إلا بالعربات التي تجرها الخيول (تساوي وسائل النقل للجميع).

*تجانس الأراضي الزراعية المحيطة و في وسط الدولة في خصائصها الطبيعية (جيولوجياً و التربة و المناخ) .

*تقوم الدولة في منطقة سهلية منبسطة .

*هدف الزراعة في هذه الدولة هو لغرض تسويق منتجاتهم و تحقيق هامش ربحي جيد .
و يسيطر بالمدينة الواقعة في وسط الدولة و مركزها ست نطاقات و تعتبر المدينة السوق الرئيسي
والوحيد لهذه النطاقات الستة .

و قد كان إستخدام الأراضي حسب لإفترضاته في النطاقات الستة على النحو التالي :

__ النطاق الأول الجاور للمدينة (السوق) ترك فيه الإختيار لإستخدام الأرض للمزارع مع
أفضلية تخصيصه للمنتجات الزراعية و الحيوانية التي يؤثر بعد المسافة على مدى صلاحيتها
للإستهلاك البشري و تلفها .(منتجات الألبان و الخضروات و الأشتال و الورود)

__ النطاق الثاني ، يزرع فيه الخشب لأغراض الوقود و التدفئة .

__ النطاق الثالث ، الحبوب (زراعات كثيفة) .

__ النطاق الرابع ، زراعة الحبوب تترك بور كل ٦ أعوام .

__ النطاق الخامس ، زراعة الحبوب و تترك بور كل ٣ أعوام .

__ النطاق السادس ، المراعي و تربية الحيوان .

و كانت النتائج على الشكل التالي :

-يزداد هامش ربح المزارع كلما إقتربنا من السوق ، و كلما إبتعدنا عن السوق يقل ربح المزارع
حيث زيادة تكاليف الإنتاج و النقل.

-تقل نسبة الكثافة الزراعية كلما إبتعدنا عن المدينة السوق و العكس لإرتفاع أجور الأراضي
و أسعارها و إرتفاع الضرائب يدفعان لإستخدام زراعة كثيفة .

-إنتاج محاصيل سريعة التلف كالورود و الألبان يكون في مناطق قريبة من السوق .

٢ _ نظرية الموقع الصناعي :

و قد إرتكزت هذه النظرية على أهمية الموقع من خلال تقليل تكاليف الإنتاج لأدنى حد ممكن وقد
توصل الفرد فير إلى وجود ثلاث عوامل تؤثر في إختيار الموقع الصناعي و هي :

*تكاليف النقل .

*تكاليف الأيدي العاملة .

*التركيز و التراكم .

و قد ربط في تفسيره و تحليله تكاليف النقل بعامل المسافة و بوزن المادة المنقولة ، و توصل إلى أن
الموقع الأمثل يكون في النقطة التي تكوم فيها المسافة بين مناطق تصنيعها في حدها الأدنى ، و تعتبر
الأيدي العاملة و مدى توافرها من عوامل و عناصر الجذب للصناعة و توطنها هذا إذا ما كان

التوفير في تكاليف الأيدي العاملة لكل وحدة منتجة أكبر من تكاليف النقل الإضافية المطلوبة لكل وحدة ، كما أن عملية التراكم الإقتصادي تحدث عندما تتوافر و تتركز العوامل المساعدة على جذب صناعات جديدة مثل توفر عمال فنيين و مهارات فنية .

٣- نظرية المكان المركزي :

و قد وضعها العالم الألماني "والتر كريستلر" (Walter Christaller) سنة ١٩٣٣ ، و حاول تطبيقها على التجمعات السكانية في جنوب ألمانيا و تركز النظرية على المبدأ الأساسي والذي يرى في أن الأماكن المركزية ترتبط مع أقاليمها بعلاقات إقتصادية تقل أو تزيد حسب حجم الخدمات التي تقدمها ، و قد جاءت هذه النظرية لدراسة العلاقة بين مراكز توزيع الخدمات والبضائع في إقليم ما و أثر ذلك على هرمية النظام الحضري في ذلك الإقليم .
فرضيات النظرية :

- ١- سطح الإقليم مستوي .
- ٢- تتوزع الموارد الطبيعية بشكل متساوي في الإقليم .
- ٣- تجانس الإقليم .
- ٤- شبكة من الطرق و المواصلات تخدم جميع أنحاء الإقليم بالتساوي .
- ٥- يقطع المستهلك مسافة قصوى من أجل الحصول على الخدمة .
- ٦- يتحدد مجال البضاعة و الخدمات التي تقدم من مكانين مركزيين بمنصف المسافة بينهما لذلك فإن أي مكان مركزي له إقليم يقوم بخدمته بالإضافة إلى خدمة سكان المركز نفسه .

و هدفت النظرية لإيجاد نموذج لتوزيع الأماكن المركزية ، و قد لاحظ كريستلر أن أنواع الخدمات و السلع و النشاطات المقدمة للسكان في إقليم ما تختلف في مستوياتها أي أن هناك هرمين في الخدمات المقدمة تتراوح ما بين مستوى أدنى يتواجد في جميع المراكز سواء كانت مدن أو بلدات أو قرى و مستوى يرتفع من الخدمات يتواجد فقط في المدن الرئيسة أو الكبرى .
و يعتمد كل نشاط خدماتي يقدم على عنصرين أساسيين هما :

١- العتبة السكانية (The Thershold Population) :

و يقصد بها الحد الأدنى من السكان المستهلكين اللازم لإستمرار الخدمة و بقائها ، و إذا تناقص عدد السكان عن العتبة أو الحد الأدنى تصبح الجدوى الإقتصادية لتقديم الخدمة سالبة و على المدى السعيد يتم توقف تقديم الخدمة ، في حين ترتفع و تزداد الجدوى الإقتصادية قيمة إذا ما ارتفع عدد السكان عن العتبة حيث أن الأرباح الناجمة عن تقديم الخدمة ستزداد و سيؤدي ذلك

إلى إزدياد الطلب على الخدمة و بالتالي ظهور محلية المنافسة من خلال تنافس العديد من الجهات لتقديم الخدمة .

٢- مدى السوق (Market Range) :

و يقصد بها أقصر مسافة يقطعها المستهلك من أجل الحصول على الخدمة أو البضاعة ، و هذه المسافة تمثل الحد الخارجي للسوق في مركز ما حيث إذا ما زادت هذه المسافة فإن الوصول إلى سوق مركزي آخر يصبح أقرب ، و يؤثر طول المسافة القصوى التي يقطعها المستهلكون بعامل الوقت (Time) و التكلفة (Cost) ، و بسبب إختلاف المسافة التي يقطعها المستهلكون للحصول على الخدمات و البضائع ينتج ما أسماه "كريستلر" بهرمية الأماكن المركزية (Hierarchy) ، نظراً لإختلاف المواقع بإختلاف حجم السكان و عدد و نوع الخدمات التي يقدمها .

و تتربع على قمة هذا النظام الهرمي المدن الكبيرة و التي تقدم جميع الخدمات و السلع لأقاليمها في حين تأتي القرى الصغيرة في قاع الهرم تلك التجمعات التي تقدم خدمات بسيطة بين قطبي الهرم توجد مراكز حضرية ذات أهمية مختلفة و متنوعة ، و تطور هرمية الأماكن المركزية ليس بالعملية السهلة و إنما بحاجة إلى ضبط و تحكم و يأتي على مراحل متعددة متتابعة ، و قد وضع كريستلر عملية تطور الأماكن المركزية ضمن ثلاث مبادئ أساسية خلال الإقليم الافتراضي و هي :

أ_ مبدأ السوق :

و ضمن هذا المبدأ سيتمكن كل إقليم من الحصول على الخدمات و السلع من عدد أقل من الأماكن المركزية و بذلك سيتم طرق ثلاث تجمعات سكانية بنفس المرتبة من قبل مكان مركزي ، في المرتبة الأعلى و يكون تتابع الأماكن المركزية في ظل مبدأ السوق على الشكل التالي (١ ، ٢ ، ٦ ، ١٨ ، الخ) ، و قد عبر عن هذه العلاقة بعامل إحتكاك المسافة (K) ، أي $k=3$

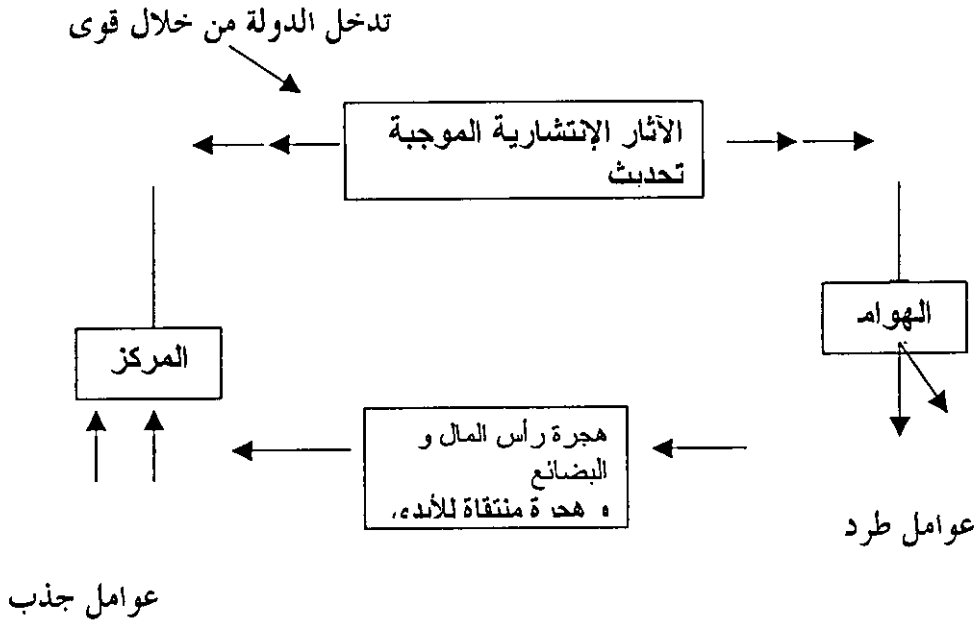
ب_ مبدأ المواصلات :

يقوم هذا المبدأ على أساس إختصار المسافة بين الأماكن المركزية الفرعية و المكان المركزي الرئيسي حيث سيقبل عدد المراكز الفرعية على إمتداد خطوط المواصلات بين مكانين مركزيين رئيسيين ، و بذلك تكون كل ٤ تجمعات سكانية لها نفس الرتبة مخدومة من قبل مكان مركزي أعلى ، بمعنى آخر $k=4$.

(ب) الآثار الإنتشارية الموجبة :

وهي عمليات تنشط في مناطق المركز و باتجاه الهوامش أو الأطراف ، و تتزايد في الغالب مع نشاط الآثار الخلفية في الهوامش ، و يربط ميردال نشاط الآثار الإنتشارية الموجبة من المركز إلى الهوامش بالسياسة التنموية للدولة و هذا يعني أن هذه الآثار لن تحدث بالشكل المطلوب دون تدخل الدولة و الذي يحدث عادة عن طريق التخطيط .

و يوضح الشكل رقم (٢) نظرية التنمية الدائرية المتراكمة :



٢- نظرية نقاط و أقطاب النمو :

لقد كان الفرنسي "فرانسو بيرو كس" أول من إستخدم مصطلح أقطاب النمو عام ١٩٥٥ وذلك خلال مقاله الشهير (Notesurla nation De Pol De Croissance) ، حيث أشار فيه إلى أن النمو لا يحدث في جميع المناطق في نفس الوقت ، و لكن النمو يظهر على شكل نقاط أو أقطاب نمو و بكثافات مختلفة و هذا النمو ينتشر من خلال قنوات مختلفة و بصورة غير متساوية ، و أكد على أن عملية النمو غير متوازنة لأنها تظهر في البداية في بعض الأماكن العقديّة و التي من خلالها ينتشر النمو إلى القطاعات و الأماكن الأخرى و إعتبر الأماكن العقديّة هذه بمثابة نقاط إشعاع لأنواع التحديث المختلفة التي يقوم عليها عملية النمو و التنمية . و تقوم

فكرة أقطاب النمو عند "بيروكس" على تركيز الصناعات القائدة في مكان ما نظراً لتوفير بعض الحوافز الاقتصادية مثل الموارد الطبيعية وخدمات البنية التحتية ، وتمتاز هذه الصناعات بقدرتها على نشر التحديث في محيطها و جذب صناعات و خدمات جديدة و كذلك أيدي عاملة وبضائع حيث تتراكم هذه العناصر جميعها بمرور الوقت و تخلق مشكلة قطب للنمو .

و قد أكد "بيروكس" على أن أقطاب النمو تظهر في المكان الإقتصادي الذي يعتبر بدوره حقل من القوى الإقتصادية الجاذبة التي تتظاهر مع بعضها البعض في تشكيل مركز أو قطب تنموي في هذا المكان الإقتصادي ، كما أشار إلى أن أقطاب النمو قد تظهر في المكان الجغرافي دون أن يوضح ذلك .

و بهذا يكون نموذج "بيروكس" قد أهمل الجانب الجغرافي و إرتكز على الجانب الإقتصادي فقط ، و أخيراً إعتبر المركز عنصر نشط إيجابي بينما إقليم المحيط عنصر تابع سلبي .

٣- نظرية مراكز النمو :

تشابه نظرية مراكز النمو "هير شمان" في تفاصيلها إلى حد بعيد مع نظرية التنمية الدائرية المتراكمة "ميردال" بإستثناء بعض الفوارق البسيطة و هي :

أ-أطلق مفهوم الإستقطاب على هجرة الأيدي العاملة المنتقاة و رأس المال و البضائع من الهوامش (الأرياف) إلى المركز (المدينة) و ذلك بدل مفهوم الآثار الخلفية السالبة عند ميردال، و إستبدال مفهوم الآثار الإنتشارية الموجبة عند ميردال بمفهوم تساقط الرذاذ أو التساقط المندفع للتعبير عن إنتشار الآثار الإقتصادية و التقنية الموجبة من المركز إلى الهامش .

ب-قال "هير شمان" أن إنتقال التأثيرات من المراكز إلى الهامش يعمل على تطوير مراكز نمو جديدة في المنطقة الواقعة بينهما .

ج-يؤكد على أن التدخل الحكومي ضروري للحد من إنتشار الآثار الخلفية السالبة و ضروري لحصول الآثار الإنتشارية من المركز إلى الهامش .

٤- نظرية الإستقطاب العكسي :

يرى "ديكارد سون" صاحب النظرية أن الآثار الإنتشارية تحصل من المركز بإتجاه الهوامش بشكل آلي أو أوتوماتيكي دون الحاجة لتدخل الحكومة ، و الفرضية الأساسية تقول بأن عملية التنمية الإقليمية في الدول النامية تمر بمرحلتين، الأولى: إستقطابية تستمر حتى تصل التنمية إلى نقطة معينة أطلق عليها نقطة التحول أو الانقلاب الإستقطابي ، حيث تبدأ المرحلة الثانية بعد هذه النقطة مباشرة ، و تتمثل في حصول لا مركزية بين الإقليم و داخل كل إقليم ، و لخص "ديكارد سون" نظريته في ٣ مراحل رئيسية هي :

أ. مرحلة التحضر (الإستقطاب) :

و تمثل في هجرة الأيدي العاملة و المتعلمون من الأقاليم ضعيفة الموارد الطبيعية و صغر حجم السوق و ضعف فرص الإستثمار إلى المركز الذي تتوفر فيه العديد من المزايا الإقتصادية ، الأمر الذي يؤدي إلى نشاط التنمية المتراكمة في المركز و يصبح الهيكل الإقليمي مشكلاً من عنصرين إثنين هما : المركز و الهامش .

ب. مرحلة اللامركزية داخل إقليم المركز :

يعمل المركز نتيجة لإرتفاع معدلات النمو الإقتصادي فيه وفي إقليميه على جذب العديد من الصناعات و الخدمات و الأيدي العاملة إلى هذه المنطقة مما يؤدي إلى ظهور العديد من السلبيات فيه مثل احياء الصفيح في أطراف المراكز ، و كذلك تزايد أسعار الأراضي بشكل كبير و ترتفع تكاليف الخدمات مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج ، مما يدفع العديد من الصناعات و الخدمات بالتوطن في ضواحي المركز أو إقليميه ، و بالتالي توزع النشاطات الإقتصادية المختلفة في أطراف المركز و ضواحيه (إقليمه) أي حصول آثار إنتشارية موجبة داخل إقليم المركز و بشكل آلي من خلال قوى السوق .

ج. مرحلة اللامركزية الإقليمية :

ظهور العديد من المراكز الحضرية الثانوية في بعض مناطق الظهير (الهوامش) نتيجة لإنخفاض تكاليف الإنتاج و توفر العديد من التسهيلات الإقتصادية حتى تتحول إلى مراكز من الدرجة الأولى نتيجة إلى هجرة العمال و الإستثمارات المتمثلة في الصناعات المختلفة و مؤسسات الخدمات .

٥- نظرية القلب و الأطراف :

و يرى "فريد مان" صاحب هذه النظرية أن النظام الجغرافي في الدول النامية يتكون من نظامين فرعيين هما :

١- القلب (Core) ، وهو المنطقة الحضرية الرئيسية و عبارة عن قطب أو مركز نمو .

٢- الأطراف (Periphery) ، و هي مناطق الظهير أو المناطق الهامشية .

و العلاقة القائمة بين هذين النظامين الفرعيين هي علاقة تبعية حيث تتبع الهوامش للمركز ، و قد حاول من خلال نظريته تفسير عملية التنظيم المكاني من خلال دراسة و تحليل العلاقة بين التركيب المكاني من جهة و التنمية الإقتصادية من جهة أخرى ، و ليوضح ذلك طور نموذجاً من أربع مراحل رئيسية هي :

١- مرحلة النمط المكاني المستقل ، و تمتاز هذه المرحلة بوجود العديد من المدن أو المراكز المبعثرة و المعزولة عن بعضها البعض .

٢- مرحلة القلب أو المركز الوحيد على المستوى الوطني ، حيث تظهر في هذه المرحلة إحدى المدن كمراكز أو قطب رئيسي على مستوى الدولة تحيط به هوامش تابعة له .

٣- مرحلة المراكز الفرعية ، و في هذه الحالة يظهر عدد من المراكز الفرعية في مناطق الهوامش أو الأطراف التابعة للقطب التنموي .

٤- مرحلة الهرمية ، حيث تؤدي العلاقة بين القطب و أطرافه أو هوامشه إلى تحسين أحوال الهوامش و تقليل الفوارق الإقليمية بينهما ، مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الإقتصادي على المستوى الوطني .

و قد أكد "فريد مان" على أن علاقة القطب بالهامش بما في ذلك المراكز الفرعية لا تعكس بالضرورة عملية النمو الإقتصادي و لكنها تظهر على أنها الوسيلة التي من خلالها يتم النمو .

٣٠٥٠٢ نظريات التحيز الحضري

١- التحيز الحضري :

لقد حاول صاحب هذه النظرية "ميخائيل ليتون" تفسير سبب بقاء و إستمرار و تزايد ظاهرة الفقر في الريف من خلال عدد من العوامل الإجتماعية و السياسية بشكل رئيسي مع عدم إهمال الجوانب الإقتصادية .

و الفرضية الأساسية للنظرية تقول بأن رصد الموارد داخل كل من المدينة و القرية و بينهما يعكس أولوية حضرية أكثر مما يركز على المساواة أو الفاعلية .

بمعنى أن الميزانيات الحكومية و عوائد التنمية يتم توزيعها بين الأرياف و المدن دونما أي إنصاف وحتى في القطاعات التي تستهدف الفقراء أنفسهم مثل قطاعات التعليم و الصحة ، أي أن السياسات التنموية الحكومية هي نفسها التي تحول دون تدفق الآثار الإنتشارية الموجبة التي تحدث عنها "ميردال" و "هير شمان" في نظريتهما من المدينة بإتجاه الريف ، وإن حدثت تكون ضعيفة و تصب غالباً في صالح المدينة و المناطق الحضرية و على حساب الريف ، مما يؤدي بإستمرار إلى زيادة المزايا الإقتصادية للمدن و على حساب الريف .

و يربط " ليتون" هذا الوضع بنظم الإدارة الحكومية عالية المركزية ، و تركيز السلطة في أيدي الحكومة المركزية في العاصمة (المركز) حيث تقوم الحكومة بتنفيذ الواجبات الإدارية و التنموية إبتداءً من المستوى الوطني و حتى المستوى المحلي مروراً بالمستوى الإقليمي ، و تقتصر سلطة

صنع القرار في المستوى الإقليمي و المحلي على تنفيذ الأوامر الإدارية الروتينية القادمة من العاصمة من خلال تسلسل وظيفي هرمي ، إن تركز السلطة و أدواتها و مؤسساتها في العاصمة و طبيعة الهياكل الإدارية الهرمية ، و غياب الحركات السياسية ، و ضعف المشاركة الجماهيرية في تخطيط و تنفيذ الخطط التنموية يعمل على زيادة الفوارق الاقتصادية و الإجتماعية بين المناطق الحضرية و الريفية و إشاعة جو من الإحباط لدى سكان الريف ، كما أن مصالح النخب و صناعات القرار سواء أكانوا سياسيين أو رجال أعمال و الذين يتحكمون بدورهم من خلال مواقعهم في توزيع و رصد الموارد و خصوصاً الحكومية منها تحول دون تدفق عوائد التنمية (الآثار الإنتشارية الموجبة) إلى الأرياف .

٢ _ هيمنة المركز :

لقد حاول واضع هذه النظرية الألماني "إرنيس فيده" الإجابة على أسباب بقاء الفقراء فقراء ، و إعتبر أن الريفية أو المجتمع الريفي بالتظافر مع التبعية للخارج يعملان معاً على تكريس و زيادة فقر الفقراء و تعزيز غنى الأغنياء .

و قامت معظم نظريات التبعية على فكرة المركز و الهامش ، و إعتبرت العلاقة بين المركز و الهامش لها نفس الخصائص و المواصفات سواء أكانت على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني بين المناطق الحضرية و الريفية في الدولة الواحدة ، كما أن العلاقة التجارية بين الأرياف و المدن أو الهوامش و المركز تكون دائماً لصالح المركز أو المدن و على حساب الأرياف التي تقدم كميات كبيرة من المواد الخام الأولية للمدن و بأسعار رخيصة ، في المقابل تحصل على كميات قليلة و محدودة من السلع المصنعة غالية الثمن من المراكز .

ترتبط هيمنة المراكز على الهوامش و الأطراف بولاء النخب الريفية الذي يكون موجهاً للمدن أو المراكز ، و كذلك يرتبط بعدد من الأسباب أهمها : التحالف المصلحي للنخب في المركز و تنظيمها و قدرتها و قوتها المادية و السياسية في التحكم في صناعة القرار ، و كذلك إرتفاع مستويات تعليم و دخول و معيشة هذه النخب إلى جانب و غيرها و إنفتاحها على كل ما هو جديد ، و على العكس من ذلك يكون سكان الريف .

و يلاحظ أن إمبريالية المركز و هيمنته تتمثل في عدد من الجوانب :

(١) الإمبريالية السياسية و الإدارية ، بمعنى أن المدينة هي التي تصنع القرارات

الإقتصادية و السياسية و الثقافية في الوقت الذي يقتصر فيه دور الهامش على

الإلتزام بالقرارات .

(٢) الإمبريالية الصناعية ، حيث تتركز جميع وسائل الإتصالات و مصادر المعلومات في المركز .

(٣) الإمبريالية الثقافية ، و تعني أن يكون المركز أو المدن و حدها هي مصدر التحديث و التحديد .

٣_ نظرية الدولة الريعية :

تعرف هذه النظرية أحياناً بنظرية الإقتصاد الريعي أو نظرية المجتمع الريعي ، تقوم فكرة الدولة الريعية على محورين أساسيين مترابطين هما:

١- طبيعة الدخل أو الثروة و مصادرها و طريقة توزيع و إستخدام الدخل أو الثروة .

٢- دور كل من الدول و السكان في إستخدام هذه الثروة و توظيفها .

إذ تستأثر القلة المتمثلة بالحكومة و النخب بنصيب الأسد من الربح ، حيث تقوم الحكومة بإستخدام و توزيع جزء كبير من هذا الربح على السكان على شكل خدمات بنية تحتية وخدمات عامة بنوعيات جيدة غالباً ، بحيث تستأثر النخب و المصالح الخاصة بقسم كبير من هذه المنافع و بالعطاءات الحكومية و وكالات الإستيراد و التصدير كنوع من التبادل المصلحي بين الحكومية و فئات النخب ، مما يؤدي إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع ربحي تقوم فيه العلاقات على مبدأ المنفعة ، البقاء فيه للأقوياء و وجود مثل هذه العلاقات يعمل على خلق عقلية ريعية عند الأفراد و الجماعات داخل المجتمع مما يؤدي إلى إستشراء الفساد بكل أشكاله .

و تؤثر الدولة الريعية في سلوكها الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي على جوانب التخطيط الإقليمي و التنمية الإقليمية بشكل فعال ، فتركز مصادر الثروة في يد الحكومة في المركز أو العاصمة ، مما يؤدي إلى تدفق المهاجرين من أنحاء الدولة إلى المركز حيث تتواجد الثروة بأشكالها المختلفة .

كما أن خضوع عملية إعادة توزيع الربح أو الثروة في الدولة الريفية لمبدأ المصلحة و التبادل المنفعي و ليس الحاجة أو المصلحة تحول دون وجود عدالة في هذا التوزيع سواءً كان ذلك على مستوى الشرائح السكانية أو مستوى الأقاليم ، كما تبقى غالبية السكان في الدولة الريفية محرومة من المشاركة في التعبير عن مشكلاتها و المساهمة في رسم خطط التنمية الإقليمية المناسبة لها و السبب في ذلك يرتبط بالحكومة في ظل الدولة الريعية التي تخلق الثروة و تقوم بإعادة توزيعها بما يخدم مصالحها و بدون تدخل بقية السكان و يبقى المركز أو العاصمة هو الذي يستأثر بإهتمام الحكومة دون غيره من المراكز أو الأقاليم الأخرى الأمر الذي أدى إلى مضاعفة الفوارق الإقليمية و يعمل على الإخلال بالتوازن الإقليمي .

كما أن تركيز الثروة و الموارد في المركز أو العاصمة حيث توجد الحكومة أو النخب ، و هذا الوضع يعمل على نشر مظاهر البؤس و الفقر في مناطق الهوامش و إلى تدفق الهجرة من هذه الهوامش إلى المركز .

٤٠٥٠٢ نظريات قياس التفاعل المكاني

(١) نظرية التفاعل المكاني (Interaction Theory):

و التي تقوم على أساس وجود علاقة عكسية للمسافة بين مدينتين ، و طردية للحجم بينهما ، فكلما بعدت المسافة قل التفاعل و كلما زاد سكان المدينة زاد التفاعل ، و يعبر عن العلاقة رياضياً :

$$\text{قوة جذب بين مدينتين (أ،ب) = } \frac{\text{حجم سكان مدينة (أ) } \times \text{حجم سكان مدينة (ب)}}{\text{مربع المسافة بينهما}}$$

(٢) نظرية القطع :

تهدف هذه النظرية إلى إيجاد النقطة التي تمثل الحد الفاصل بين منطقة النفوذ لمدينتين غير متساويتين في الحجم و تحديد النقطة التي تفصل بين السكان الذين يذهبون إلى مدينة ما للحصول على خدمة ما ، و أولئك الذين يقصدون مدينة أخرى لتلقي خدمات . و إذا توافرت مجموعة من نقاط القطع حول إحدى المدن أمكن تحديد إقليمها نظرياً ، و يعبر عن ذلك بالمعادلة الرياضية التالية :

$$\text{نقطة القطع عند المدينة (م) = } \frac{\text{عدد السكان في مدينة (ب)}}{\text{عدد السكان في مدينة (أ)}} + 1$$

الفصل الثالث

المراكز المحلية في شمال الضفة الغربية

٠١٠٣ مفهوم المراكز المحلية في الضفة الغربية

٠٢٠٣ تحديد المراكز المحلية في شمال الضفة الغربية

٠٣٠٣ العلاقات المتبادلة بين المراكز المحلية والتجمعات المحيطة

تمهيد

حاول الباحث خلال الفصل السابق الوقوف على طبيعة العلاقة بين الريف والحضر ، وخلص إلى العلاقة الإستنادية التبادلية التي تسير في إطار التكامل بين كل من الريف و الحضر إنطلاقاً من الدور و الوظيفة و الطبيعة السكانية و العمرانية للريف من جهة و الحضر من جهة ثانية و كما حاول تقسيم هذه العلاقة طبقاً لمراحل تطورها .

و خالص الباحث أيضاً لمجموعة من التصورات العامة لتحديد مفهوم المراكز المحلية بالارتكاز على مجموعة من العوامل (العامل السكاني، الموقع، الخدمات).

و أشار الباحث أيضاً إلى طبيعة العلاقة بين المراكز المحلية و التجمعات السكانية المحيطة باعتبار هذه المراكز تجمعات سكانية حضرية.

وفي تحليله النظري لقياس التفاعل بين التجمعات السكانية و المراكز المحلية فقد ذهب الباحث إلى العديد من النظريات التي سيتم توظيف بعضها في هذا القياس.

و كما حاول الباحث إظهار العديد من التصنيفات التي تناولت تصنيف التجمعات السكانية إلى ريف و حضر بحسب عوامل تتعلق بالبلد أو القطر المصنف نفسه.

و خلال الفصل القادم سيحاول الباحث الوصول إلى تعريف و تحديد لهذه المراكز في الضفة الغربية و تحديداً شمال الضفة الغربية ، و سيتم قياس التفاعل و العلاقات بين هذه المراكز و التجمعات المحيطة و المدن الكبرى في الإطار الإقليمي الخاص .

١٠٣ . مفهوم المراكز المحلية في الضفة الغربية

ينقسم سكان الضفة الغربية في (٤٥٣) تجمع سكاني، في حين تحتل المستوطنات الإسرائيلية (١٧٦) مستوطنة، و تمثل التجمعات السكانية ما نسبته (٥,١ %) من مجموع مساحة الضفة الغربية، بينما يعيش نحو (٣٠%) من السكان في ثلاث تجمعات سكنية هي نابلس، القدس الخليل، فإن (٣٦) % من السكان يعيشون في (٤٢) تجمع ما بين (٥) الآف - (١٥٥) ألف مواطن، كما أن (٤٢٠) مركز أو تجمع سكاني دون (٥) الآف مواطن و تبلغ نسبتهم نحو (٣٣) % من مجموع السكان.

و بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تصنف التجمعات السكانية في فلسطين إلى ثلاث أصناف هي: حضر - ريف - مخيمات، و قد أتمدت الأسس التالية في التصنيف:

١. جميع مراكز المحافظات بغض النظر عن حجمها حضراً.
٢. كل تجمع سكاني مستقر يبلغ عدد سكانه (١٠٠٠٠) نسمة فأكثر يصنف حضراً (باستثناء المخيمات).
٣. يصنف حضراً كل تجمع سكاني مستقر يبلغ عدد ما بين (٤٠٠٠ - ٩٩٩٩) نسمة، ويتوفر فيه على الأقل أربعة من الخدمات التالية: شبكة مياه عامة، شبكة كهرباء عامة، مركز صحي بطيب طيلة أيام الأسبوع، مدرسة ثانوية تمنح شهادة الثانوية العامة، مكتب بريد.
٤. كل تجمع سكاني مستقر لا تنطبق عليه البنود أعلاه يصنف ريف.
٥. جميع المخيمات غير مشمولة بالتصنيفات و المعايير السابقة تصنف في فئة مستقلة (١) و قد إرتكز أساس التصنيف في فلسطين على عاملين أساسيين هما: التجمع السكاني، والخدمات التي يقدمها التجمع السكاني، و هذا الأخير الذي لاحق عادة الحجم السكاني في معظم التصنيفات سنحاول الحديث عنه بشيء من التفصيل في الفصول اللاحقة. و من نافذة القول أصبح الأمر أكثر سهولة في تحديد المراكز المحلية في منطقة الدراسة حيث أن أساسيات قيام مثل تلك المراكز هي العامل السكاني و الخدمات التي توفرها تلك المراكز مع الأخذ بعين الاعتبار السمة الجديدة لهذه المراكز و التي تصنفها ضمن التجمعات السكانية الحضرية طبقاً للتصنيفات السالفة الذكر.

٢٠٣ . تحديد المراكز المحلية في شمال الضفة الغربية .

إن أي تغير في توزيع السكان و أنشطتهم يؤدي إلى تغير في الشكل القائم للعلاقات التركيبية وهذه التجمعات السكانية على جميع مستوياتها مدن، بلدات، قرى، عزب، تعتبر عناصر

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، ١٩٩٧. كراس نوع التجمع

وقد صنف التجمعات السكانية إلى مراكز إقليمية (Regional Center) ، و مراكز محافظات (District Center) ، ومراكز محلية (Local Center) ، و قرى مركزية (Neighbourhood Center) .

إن أي مركز مهما كان ترتيبه يخدم منطقة محدودة بتأثيرات معينة ، و التي يجذب منها المستهلكين إلى مؤسسات أو البضائع إلى مراكزه التجارية و المواد الخام إلى صناعاته . هذه المستويات الأربعة هي تصنيف مناطقي يحتوي بالأساس على مراكز ذات ترتيب أدنى ، و التي أخذت تأثيرها واعتمادها المترابط على وظائف مختلفة بمستويات متفاوتة ، و بهذا فإن المراكز التابعة إلى هذا الترتيب المناطقي في المستوى الأول هي نابلس ، رام الله ، القدس ، بيت لحم ، و الخليل ، و يخدم كل منها حوالي ثلث الضفة الغربية كاملة من الوظائف ذات التصنيف الأعلى مثل المستشفيات ، الجامعات ، المراكز الثقافية و الإدارية ، الفنادق ، مراكز التسوق الخ ، أنظر الجدول السابق جدول رقم (٢).

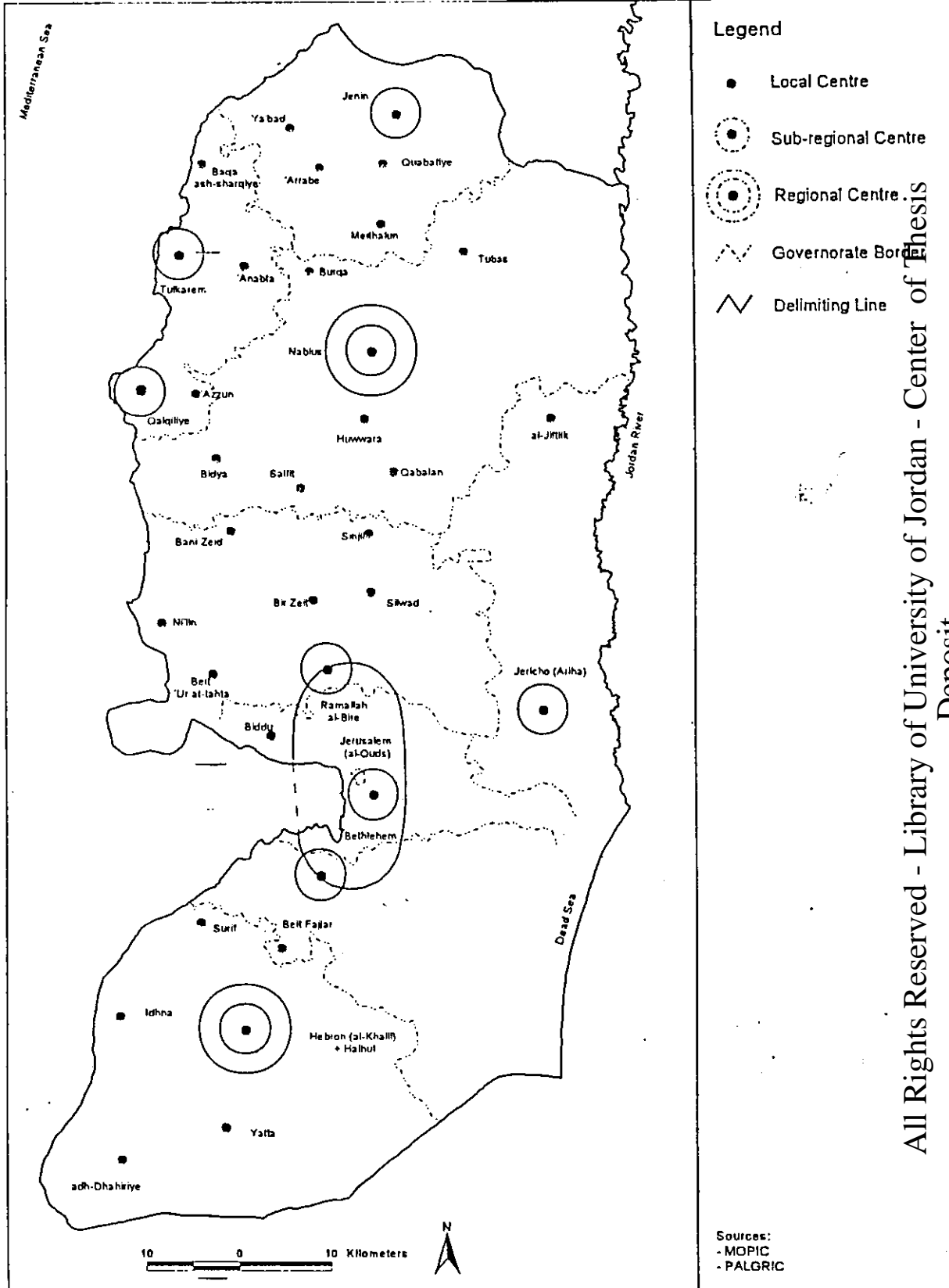
أما المستوى الثاني في الترتيب و يضم مدن جنين ، طولكرم ، أريحا ، و قلقيلية ، فإنه يخدم وظائف التعليم العالي ، عيادات طبية ، إدارات محلية ، خدمات بنكية ، مواصفات مراكز للمناطق شبه المركزية و للخدمات الأدنى .

في حين جاء في المستوى الثالث و الرابع المراكز على المحلي و القرى المركزية ، تلك المراكز التي تقوم و تخدم وظائف المجتمع المحلي المجاور و المحيط من مدارس متوسطة و ثانوية و عيادات طبية ، محلات بيع يومية ، مساجد و كنائس . و يوضح الشكل رقم (٣) توزيع المراكز المحلية في الضفة الغربية بالإضافة إلى المراكز الإقليمية الفرعية و المراكز الإقليمية .

و بحسب الدراسة تعتبر بلدات قباطية _عبد _عرابة و ميثلون مراكز محلية في محافظة جنين والتي شكلت مدينة جنين مركزها الإقليمي الفرعي . في حين أعتبرت بلدات طوباس ، برقة، حوارة ، قبلان ، سلفيت ، و بديا مراكز محلية لمحافظة نابلس التي مثلت مدينة نابلس المركز الإقليمي لإقليم الشمال .

أما بلدات باقة الشرقية و عنتابا اعتبرت مراكز محلية لمحافظة طولكرم و مثلت المدينة طولكرم مركزاً فرعياً للإقليم . و أما فيما يتعلق بمحافظة قلقيلية فقد أعتبرت بلدة عزون (موقع الدراسة) مركزاً محلياً ووحيداً لمحافظة قلقيلية و مثلت المدينة مركزاً فرعياً للإقليم .

شكل رقم (٣) : توزيع المراكز المحلية في الضفة الغربية طبقاً لدراسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Proposed Centre Hierarchy

Regional Plan for West Bank Governorates, Palestine



Project File: Map08.apr
 Layout Name: Layout center B/W-A4
 Date: 23.08.98
 © 1998 MOPIC/DURP

و من وجهة نظر الباحث ، إن التعامل مع الخدمات بأسلوب الهرمية (بمعنى التسلسل في هذه الخدمات من حيث النوعية و بصورة هرم يحمل رأسه أعلى رتبة في الخدمات ، في حين تتربع على قاعدته الخدمات ذات المستوى الأدنى) سيقودنا إلى إتجاهين أساسيين هما :

سهولة حصر الخدمات في المواقع المختلفة ، سهولة تحديد ماهية و نوع التجمع السكاني فيما إذا كان مركزاً رئيسياً أو مركزاً محلياً أو قرية أو عزبة الخ ، و يرى الباحث أن العلاقة واضحة بصورة طردية ما بين الحجم السكاني و نوع الخدمات حيث أن الإرتقاء في تعداد السكان من الممكن أن يتبعه إرتقاء في مستوى الخدمات المقدمة و بالتالي الإرتقاء في حجم يفني الإرتقاء في الهرم الخدماتي .

و قد أشارت الدراسات التي أجريت حديثاً في الضفة الغربية إلى أن النظام الهرمي للخدمات العامة يظهر النظام الهرمي للمواقع السكانية و التي تكون فيها الخدمات متوفرة بشكل كافي حسب عدد السكان الذين يجب خدمتهم ، مما يقودنا إلى الإختلاف في مستوى الخدمات العامة ما بين المناطق الحضرية نفسها و المناطق الحضرية و الريفية من حيث النوع و الكم ، بحيث أثبتت الدراسات تركيز الخدمات ذات المستوى العالي مثل الجامعات و الخدمات الحكومية في المواقع المركزية و المدن التي تقدم خدماتها للمواقع الأصغر .(١)

و فيما يتعلق بإستراتيجية تطوير الأرض فقد تم الإشارة كما ذكرنا إلى ثلاث مستويات لمراكز السكان و هي : مراكز إقليمية ، مراكز المحافظات ، و المراكز المحلية ، مع أن توزيع قطاع الخدمات في الضفة يعتمد أساساً على التقسيم الإداري للمحافظات بحيث تخدم المدن الرئيسة المناطق المجاورة ، أما التجمعات الأصغر فهي تعاني من غياب بعض الخدمات كما و نوعاً .

إن هذه الدراسة تمثل بعبارة هامة في تحديد هرمية الخدمات في الضفة الغربية من حيث تشخيصها للحالة القائمة رغم غفلاتها للأبعاد الإقليمية في الخطة الموضوعية و التي يجب أن تأخذ الجانب الأكبر في التخطيط على المستوى المحلي .

و في الدراسة تبين أن الجامعات هي رأس قمة الهرم ، أما العيادات الصحية و المدارس الأساسية فقد مثلت قاعدة الهرم ، و فيما يتعلق بالعيادات و المدارس الأساسية فإن عدد السكان بالنسبة

لكل وحدة يمثل (١٤٠٠) و (١٩٠٠) ، أما فيما يتعلق بالجامعات فإن

(٣٠,٠٢٠) ألفاً من السكان يمثل وجود الجامعات و الكليات و المتزهات و الأماكن العامة ، والتي لها قاعدة خاصة تتراوح ما بين (١٠٠,٠٠٠) ألف شخص للوحدة فيما يتعلق بالحدائق و الأماكن العامة و المستشفيات ، بينما (١١٤) ألف شخص لكل كلية جامعية . أما المدارس التدريسية تمثل مستوى اعلى من الكليات بحيث تصل الى (١٧٧) ألف شخص ، بينما يمثل التعليم

الثانوي (٥) الاف لكل مدرسة ثانوية اما المكتبات ومراكز الشباب تصل الى (٢٨) الف و(٢٠) الف شخص لكل وحدة .

ويوضح الجدول رقم(٣) ، مستوى الخدمات المتوفرة و توزيعها في المناطق السكانية التي تم تقسيمها حسب الخطة إلى مستويات أربع مع أن الحالة برأينا في النموذج الثالث و الرابع (Local Center) و (Neighbourhood Center) ، يصعب التمييز بينها ، و يمكن دمجها بمستوى واحد و خصوصاً إذا ما لاحظنا الإعتبارات التي إستندت عليها الدراسة في توزيع المستويات، وهكذا يتضح لنا مما سبق الأهمية الكبيرة للدور الذي يلعبه توفر الخدمات في التجمعات السكانية و في تحديد طبيعة و ماهية التجمع فيما إذا كان تجمعاً مركزياً يقدم الخدمات كماً و نوعاً للتجمعات السكانية المحيطة .

جدول رقم (٣): توزيع مستوى الخدمات العامة حسب توزيع المستويات الجغرافية

Public facilities		Geographical levels of public services distribution			
		Regional centre	District-centre	Local centre	Neighbourhood centre
Education	Kindergarten	X	X	X	X
	Essential school	X	X	X	X
	Secondary school	X	X	X	X
	University	X			
	Special school	<i>According to needs</i>	<i>According to needs</i>		
Health	Health clinic	X	X	X	X
	Health centre	X	X	X	
	Comprehensive H.C	X	X	X	
	General hospital	X	X		
	Specialised hospital	X			
Religious	Mosque	X	X	X	X
	Cultural centre	X	X		
	Juma mosque	X	X	X	
	Graveyard	X	X	X	X
Recreational	Playground	X	X	X	X
	Play area	X	X	X	X
	Sport centre	X	X		
	Youth centre	X	X		
	Youth club	X	X	X	
	Stadium	X			
Open space	Local park	X	X	X	X
	Public park	X	X	X	
Cultural	Social centre	X	X	X	
	Women's centre	X	X	X	
	Museum	X	X		
	Library	X	X	X	
Government	Local market	X	X	X	X
	Municip. Office	X	X	X	X
	Police station	X	X	X	
	Fire station	X	X	X	
	Court	X	X		
	Central market	X	X	X	
Transport	Minor bus terminal	X	X	X	X
	Major bus terminal	X			
Communication	Local post office	X	X		
	Main post office	X	X		
	Telephone	X	X	X	

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المصدر: نفس المصدر السابق

٣٠٣. العلاقات الإقليمية المتبادلة بين المراكز المحلية والتجمعات المحيطة

تحدد طبيعة إقليم أي مدينة طبقاً للخدمات التي تقدمها المدينة لهذا الإقليم ، و إقليم المدينة عبارة عن مركب من مجموعة من الخدمات التي تنتظم في مستويات ، هذه المستويات تختلف من خدمة لأخرى في إمتدادها و إتجاهاتها ، فمن حيث الإمتداد يشير الباحثين إلى أن أبعد ما مدى هي حركة إنتشار الصحف المحلية و خاصة اليومية ، ثم تجارة الجملة و ربما أتت الخدمات الإدارية والثقافية بعد ذلك ، أما نطاق سوق الحيوان فأقل بكثير و يمثل عادة أصغر إمتداد .

أما من حيث الاتجاه فليس ضرورياً أن تتفق محاور هذه المستويات و تتوافق ، و معنى ذلك أن مبنطقة نفوذ كل خدمة أو سلعة ينبغي أن تحقق و تحدد على حدة و المجموع العام لها هو إقليم المدينة و يتم الوصول إليه بأخذ المتوسط أو المعدل العام لهذه الآفاق المتفاوتة .

و قد يقع إقليم مدينة أو أكثر في منطقة نفوذ مدينة أكبر أي في إقليمها الثانوي و ربما تكون هذه الأخيرة بدورها في ظل الإقليم الثانوي لمدينة أعظم و أعظم و هكذا ، فإقليم المدينة لا يشمل بالضرورة ريفاً فقط و إنما قد يشمل أيضاً مجموعة من المدن الأصغر على مختلف المستويات .

ولتفسير ذلك يمكن النظر عملياً إلى مدينة نابلس و إقليمها الذي يشمل عدد من المدن الصغيرة و خصوصاً فيما يتعلق بنفوذ و سيطرة مجموعة من الخدمات و التي تم الإشارة إليها في ظل هرمية هذه الخدمات في فصل سابق .

فمثلاً تميزت مدينة نابلس كمركز لإقليم الشمال و تضم حولها عدد من المدن الصغيرة نسبياً و خاصة فيما يتعلق بمجموعة من الخدمات الجامعية و الصحية و سوق الحيوان ، و تتسع منطقة نفوذ المدينة لتشمل مدن جنين و طولكرم و قلقيلية و مواقع طوباس و سلفيت ، من خلال منطقة نفوذ الخدمات الجامعية و الصحية و سوق الحيوان ، و كلما إشتدت الأهمية و الحاجة أصبحت ضرورة مع الخدمة و كلما إفتقرت إليها المواقع كلما إتسعت منطقة نفوذها ، و هذا يعبر عن العلاقة المغناطيسية و علاقة الجذب التي تمثلها المدينة ، غير أن الإتصال و الجاذبية منوطة أساساً بطبيعة و أوجه النشاطات المختلفة التي تقدمها المدينة المركز للإقليم .

و أما حدود الإقليم فهي مرتبطة أساساً بأهمية المدينة و طبيعة المواصلات و درجة تطورها ، و من المعروف أنه كلما إتسع حجم المدينة و إرتفع قدرها في هرمية أقدار المدن فإن ذلك يقابله هرمية في أحجام أقاليمها الوظيفية .

و تلعب طبيعة المنطقة من تضاريس و كثافة سكانية دوراً كبيراً في إتساع حجم الإقليم مع أن رسم حدود لإقليم المدينة مسألة ليست سهلة إلا فيما يتعلق بوضع الحدود الإدارية لأن تحديد

مثل هذه الحدود مرتبط و يعتمد على تحديد نطاق توزيع سلسلة من أوجه النشاط المختلفة التي تربط المدينة بالقرية أو القرى المجاورة . (١)

و بالنظر إلى إقليم الشمال فإن مدينة نابلس تتسم بحالة من النفوذ و السيطرة المستمدة من الإرتقاء في مستوى الخدمات المقدمة ، بحيث تشمل هذه الخدمات مختلف التجمعات السكانية في الإقليم ، في حين يضيق نطاق نفوذ المركز على المستوى الثاني (مراكز المحافظات) ليقصر تقريباً نفوذ هذه المراكز لخط المحافظة و الحدود الإدارية للمحافظة مع بعض التداخل بين حدود المحافظات بسبب القرب الجغرافي ، و في الوقت ذاته تحافظ هذه المراكز بالتبعية لمركز الإقليم في المستوى الخدماتي الأول في الترتيب الهرمي للخدمات .

و يستمر حجم و نطاق نفوذ المراكز طبقاً للخدمات ليصل إلى أضيق الحلقات على المستوى المحلي و المراكز المحلية التي تقدم خدماتها ذات المستوى المتدني في الترتيب الهرمي للمحيط السكاني و الجغرافي .

(١) جغرافية المدن ، د. جمال حمدان ، ص ٣٦٣ - ٣٦٤ .

الفصل الرابع

الملامح الجغرافية ، الاجتماعية ، و الإقتصادية لبلدة عزون

- ٠١٠٤ الملامح الجغرافية
- ٠١٠٤٠١٠٤ الموقع العام للبلدة
- ٠٢٠١٠٤ التضاريس
- ٠٣٠١٠٤ إقليم المرك
- ٠٢٠٤ الملامح الاجتماعية و السكانية
- ١٠٢٠٤ حجم ونمو السكان
- ٢٠٢٠٤ خصائص السكان
- ٣٠٢٠٤ الخدمات الاجتماعية
- ٠٣٠٤ الملامح الإقتصادية
- ١٠٣٠٤ قطاع الزراعة
- ٢٠٣٠٤ قطاع الصناعة
- ٣٠٣٠٤ قطاع التجارة

تمهيد

من خلال الفصول السابقة جاول الباحث الإشارة إلى خصائص و طبيعة المراكز المحلية ، و قدم العديد من وجهات النظر حول آليات تعريف المدن و التجمعات الريفية و لقد كان هناك مجموعة من العوامل التي يجب أخذها بعين الإعتبار عند التصنيف بين الريف و الحضر مع ضرورة مراعاة خصوصية كل بلد .

و قدم الباحث أيضاً الإعتبارات التي تستند عليها الجهات الرسمية في فلسطين لتحديد التجمعات الحضرية و الريفية ، و من خلال الدراسات التي قدمت في هذا الشأن بدى واضحاً إكتساب سمة الحضرية للمراكز المحلية في الضفة الغربية حيث أن هذه المراكز تصنف كتجمعات حضرية، إلا أن ذلك لا ينطبق في كل الحالات ، فدائرة الإحصاء المركزية إعتمدت على حجم السكان و توافر الخدمات في التجمع في حين إعتمدت وزارة التخطيط على توزيع الخدمات كما و نوعاً ، و هنا يبقى العامل الجغرافي و الموقع أحد أهم العوامل التي تعزز تصنيف التجمع كمركز محلي ، و هذا يعني أن هناك بعض التجمعات التي تزيد في الحجم السكاني و الخدماتي إلا أن الموقع الجغرافي والمحيط يلعب دوراً بارزاً في مدى أهمية هذا التجمع .

كما بين الباحث ثلاث مستويات من المراكز و التجمعات السكانية ، مراكز الإقليم، مراكز المحافظات، و المراكز المحلية تبعاً لمستوى الخدمات التي تقدمها هذه التجمعات .

و سيحاول الباحث خلال الفصل القادم دراسة الثلاث مرتكزات في موقع الدراسة و التي يقوم عليها تصنيف التجمعات السكانية و هي الموقع الجغرافي ، و العامل السكاني و الإجتماعي ، و العامل الخدماتي و الإقتصادي .

١٠١٠٤ الموقع العام للبلدة

تقع البلدة على الطريق الموصل بين مدينتي نابلس وقلقيلية على بعد ثلاث و عشرون كم غربي مدينة نابلس ، و ٩ كم شرقي مدينة قلقيلية على خط إحداثي محلي شمالي (٩٧، ١٧٥م) ، وخط إحداثي محلي شرقي (٦٣، ١٥٥م)، و ترتفع عن سطح البحر ٢٨٠م و تبلغ مساحة الموقع الكلية (٢٣٤٩٦) دونم، و يقع التجمع السكاني (عزون) على نقطة تقاطع الطريق بين نابلس و قلقيلية و الطريق الرابط طولكرم و قلقيلية على بعد إثنان و عشرون كم جنوبي مدينة طولكرم من جهة و أيضاً نقطة إلتقاء الطريق الرابط محافظات الشمال و محافظات الوسط و الجنوب من جهة ثانية ، حيث يقطع البلدة ليمر بقرى كفر ثلث، سنيريا، مسحة، الزاوية... بيرزيت، ثم رام الله .

و تتوسط بلدة عزون الحدود الإدارية لمحافظة قلقيلية ، فإلى الشمال منها تقع قرى جيوس و صير و فلامية ، و جنوباً بلدة كفر ثلث و سنيريا و عزون العتمة و بيت أمين و منطقة العزب ، و إلى الغرب منها تقع قرى النبي إلياس و عسلة و عزبة الطيب و عرب الرماضين الشمالي و الجنوبي و عرب أبو فردة ، و إلى الشرق تقع قرى كفر لاقف، جينصافوت، الفندق، إمامتين، فرعتا، حجة، باقة الخطب، جيت، و كفر قدوم . (أنظر الشكل رقم (٤) خريطة محافظة قلقيلية).

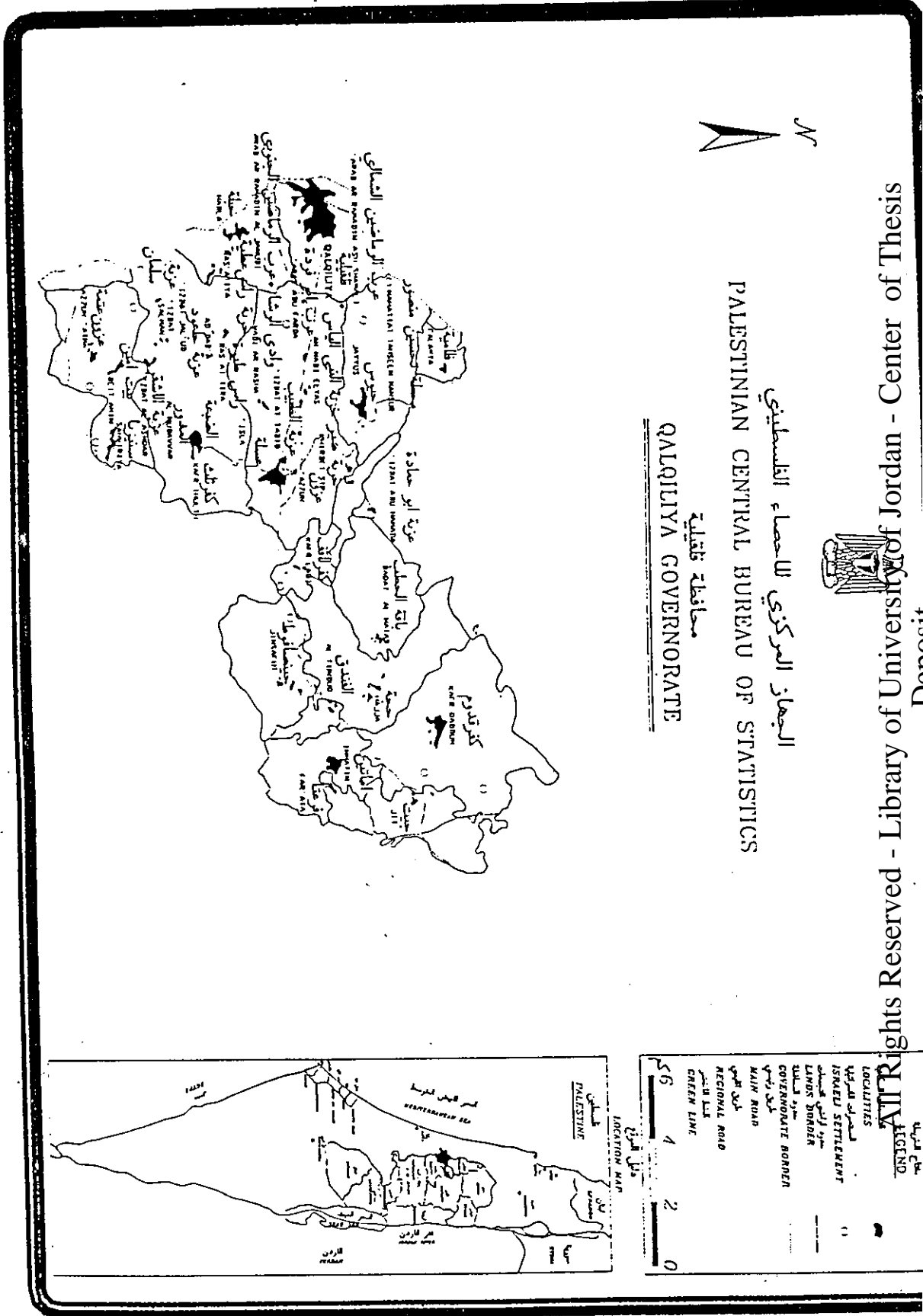
و لقد ثبت من الحفريات الموجودة في البلدة القديمة بمنطقة المسجد القديم ، أن البلدة كنعانية التأسيس و وجد آثار يونانية و رومانية ، و أما البلدة الحالية فقد تم تأسيسها بعد معركة حطين عام (١١٨٧) و قد تبعت البلدة تقسيمات إدارية متعاقبة ، حيث كانت تتبع قضاء طولكرم إبان فترة الإحتلال و في العهد التركي تبعت قضاء سلفيت ، و في العهد المملوكي كانت آخر قرية من قضاء القدس شمالاً (كما جاء في الأنس الجليل) .

و للموقع تاريخه الطويل حيث ذكرها صاحب الأنس الجليل إذ قال (يجد عمل القدس من الشمال عمل نابلس و يفصل بينهما سنجل و عزون)، و ذكرها البكري الصديقي في رحلته العلية بمسجد سيدنا علي عام (١٧٠١) فقد عاد إلى نابلس عن طريق كفر سابا و قال فيها :

أهل الحمى و الحيا و الكل عزوي
و قد تفيأت في زيتون عزون

لما تذلت في الأحزان عزوي
حالا إلى الحمى أضافوني و عزوي

شكل رقم (٤): خارطة محافظة قلقيلية



Library of University of Jordan - Center of Thesis
Deposit

و قد إقترن إسم البلدة بالمعركة الشهيرة (معركة واد عزون) و التي كانت من المعارك الفاصلة والتي ردت نابليون و حملته عن فلسطين، إذ يروى أن نابليون و بعد إحتلال يافا إتجه نحو عكا وأرسل سرية من جيشه بقيادة دوماس إلى واد عزون الواقع جنوب البلدة ليصل نابلس، فالتقى في الواد المذكور جمع بني صعب بقيادة الجيوسي، و قتل القائد دوماس على يد عابد المريجة الشيطي من أهالي عزون و إنهمز الجيش الفرنسي في الواد و تحيط بهم الأشجار الحرجية و هاجهم الأهالي و أشعلوا النار في الحراج .

و تعد معركة واد عزون من المعارك التي خلدها الشاعر الفلسطيني إبراهيم طوقان حين قال :

سائل بما عزون كيف تحضبت بدم الفرنجة عند بطن الوادي

٢٠١٠٤ التضاريس و المناخ

تقع بلدة عزون فلكيا على خط عرض ٣٢,٣ مما أعطاها صبغة مناخية مميزة بوقعها ضمن العروض المعتدلة حيث يسود فيها المناخ المعتدل الذي يتصف بالحرارة و الجفاف صيفاً، و الإعتدال في المناطق الجبلية و الشتاء الماطر الدافئ مع وجود تطرف في درجات الحرارة أثناء هبوب الرياح من وسط أوروبا أو من شمال آسيا، و تبلغ كمية الأمطار الساقطة رغم أنها تتصف بالتذبذب ما بين ٤٠٠ - ٩٠٠ ملم .

أما بالنسبة للرياح تهب على البلدة رياح غربية عكسية أثناء الشتاء باردة تسبب إنخفاض في درجات الحرارة و تؤدي إلى تساقط أمطار فجائية قصيرة على شكل عاصفة مطرية محدودة، و في أواخر الشتاء تهب رياح الخماسين الجافة المتربة حيث تؤثر تأثيراً سلباً على الإنتاج الحيواني و الزراعي، أما في فصل الصيف فتهب الرياح التجارية الشمالية فتعمل على تلطيف الجو و درجات الحرارة. أما المظهر الطبوغرافي فقد نتج عنه سجل جيولوجي تعرضت له البلدة ضمن أحقاب زمنية ففي الزمن الأولي كانت البلدة جزءاً من قاعدة جرانيتية صلبة اندثرت مع مرور الزمن، و في الزمن الجيولوجي الأول تصدعت طبيعة الأرض بفعل عوامل التعرية المختلفة .

و قد غمرت أرض البلدة بمياه البحر كباقي أرض فلسطين في الزمن الجيولوجي الثاني مما أوجد طبيعة أرض رسوبية في مناطق متعددة من البلدة . و في الزمن الجيولوجي الثالث حدث هناك تقلبات جيولوجية على أرض البلدة أوجدت بعض المناطق المتصدعة مثل وادي قانا و وادي أبو شعر و وادي الشامي و وادي ذيب و كلها محيطة بالبلدة، كما أوجد بعض المناطق المرتفعة الإلتوائية مثل جبل الراس و المنطار و مفر الحمام و جبل الأجرد و بعض التلال المنتشرة على أرض البلدة .

لقد حاول الباحث خلال الفصول السابقة من بحثه، إستعراض أهم المؤشرات حول المراكز المحلية و علاقتها بالمحيط و التجمعات السكانية المجاورة ، و سيتعرض خلال الفصول القادمة لهذه العلاقة في الإطار التطبيقي .

و قد إختار الباحث بلدة عزون في محافظة قلقيلية كنموذج لدراسة عن محافظات الشمال مع الأخذ بعين الإعتبار إمكانية تصميم دراسة في الإطار العام التي تتشابه فيه المراكز المحلية ، و يبقى الإختلاف قائم فيما يتعلق بالإطار التفصيلي الخاص بكل موقع على حدة و الذي يرتبط بعوامل يفترض الباحث أخذها بعين الإعتبار عند التخطيط لكل موقع ، و من هذه العوامل :

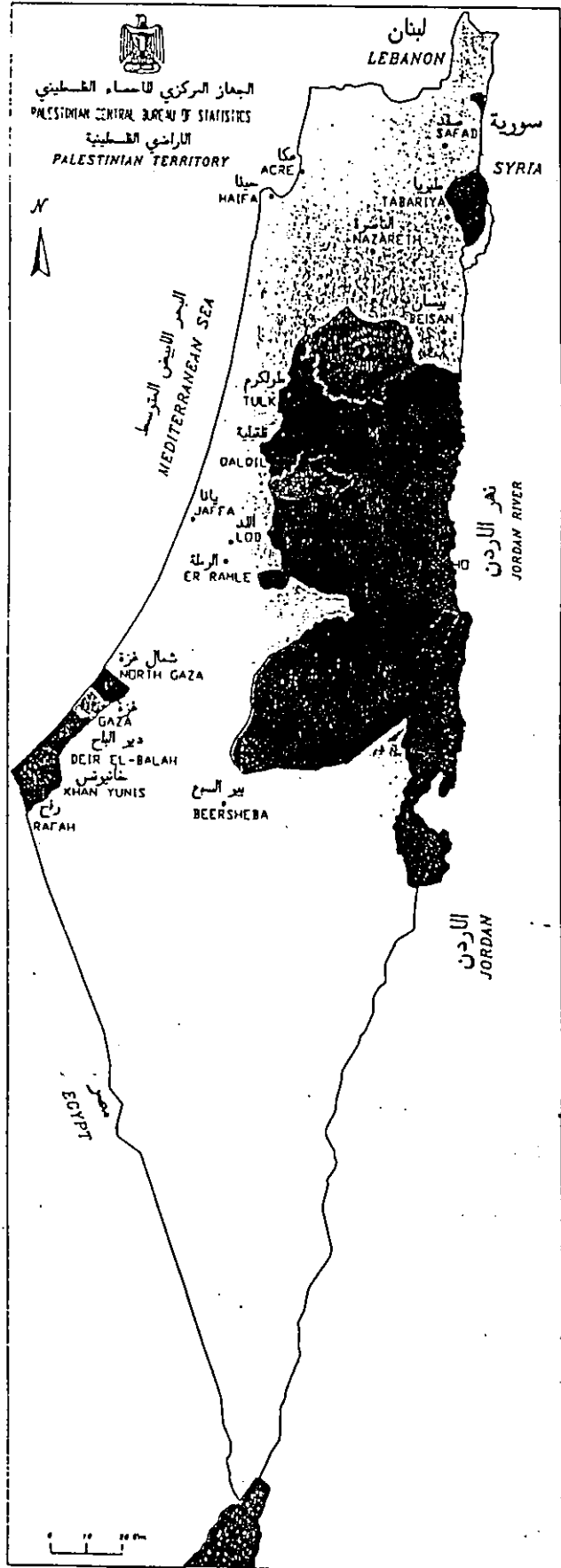
الحجم السكاني لإقليم المركز المحلي ، عدد التجمعات السكانية و توزيعها و نوعيتها في الإقليم ، عامل المسافة (المسافات من المركز إلى المحيط و العكس) .

و قبل دراسة واقع هذا المركز المحلي لا بد من دراسة الإقليم الذي يقع فيه هذا المركز ، و تعد محافظة قلقيلية واحدة من محافظات الوطن و أصغرها من حيث السكان ، في حين تحتل المساحة الأصغر من بين محافظات الضفة الغربية ، و يوضح الشكل (٥) خارطة أقاليم محافظات الضفة الغربية و بينها محافظة قلقيلية التي تمثل الجزء الغربي من حدود الوطن ، و تعتبر مدينة قلقيلية مركز المحافظة أقرب تجمع سكاني على الإطلاق مع الحدود العربية الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ بل و تعتبر مدينة قلقيلية أقرب مدن الضفة الغربية على إسرائيل حيث لا تعدو المسافة الفاصلة بين قلقيلية المدينة الفلسطينية و بين كفار سابا المدينة الإسرائيلية نحو كيلو و نصف الكيلو متر ، و هذا يعكس مدى أهمية هذه المدينة و الإقليم بشكل عام الذي يعد أيضاً جزء كبير من قراه ضمن الحدود المتداخلة بين الضفة الغربية و فلسطين المحتلة لعام ١٩٤٨ ، الأمر الذي يستدعي الأهمية و الإنتباه من الجهات المختصة على المستوى التخطيطي بكافة إتجاهاته العمرانية و الإقتصادية و الإجتماعية لهذا الإقليم .

و تشكل مدينة قلقيلية (٤٥,٩%) من مجموع سكان المحافظة و هذا يعكس كبر حجم المدينة في المحافظة من جهة و صغر حجم التجمعات السكانية الأخرى في المحافظة ، في حين شكلت مدينة نابلس نحو (٣٩,٨%) من مجموع سكان محافظة نابلس ، و طولكرم بلغت نحو (٢٦,٣%) من مجموع سكان محافظة طولكرم ، أما جنين فبلغت نحو (١٣,٦%) من مجموع سكان محافظة جنين ، و هذا يعكس كبر حجم التجمعات السكانية في هذه المحافظات (١).

(١) حسابات الباحث من خلال سجلات دائرة الإحصاء المركزية .

شكل رقم (٥) : خارطة أقاليم الضفة الغربية



جدول رقم (٤): التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية حسب نوع التجمع .

نوع التجمع	رمز التجمع	التجمع
2	200905	فلامية
2	200925	كفر قدوم
2	200945	جيت
2	200965	باقة الحطب
2	200970	حجة
2	200980	عزبة ابو حمادة
2	200985	جيوس
2	200995	خربة صر
2	201005	عربة الرماضين الشمالي
2	201015	فرعاه
2	201020	اماتين
2	201035	الفندق
1	201040	قلقيلية
2	201055	النبي الياس
2	201060	محطة تحسين منصور
2	201065	كفر لاقف
2	201070	عرب ابو فودة
2	201075	عزبة الطيب
2	201085	جينصافوط
1	201100	عزون
2	201105	عرب الرماضين الجنوبي
2	201115	عسلة
2	201120	وادي الرشا
1	201125	حيلة
2	201155	راس عطية
2	201130	رأس الطيرة
2	201170	الظبة
2	201175	كفر ثلث
2	201190	عزبة جلعود
2	201205	المدور
2	201210	عزبة سلمان
2	201225	عزبة الاشقر
2	201255	بيت امين
2	201260	سنيريا
2	201280	عزون عتمه

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، كراس وع التجمع ١٩٩٧.

٢٠٤ . الملامح الإجتماعية و السكانية ١٠٢٠٤ النمو و الحجم السكاني

ينتمي ثلاث من عائلات عزون (رضوان ، سليم ، عدوان) إلى قبيلة حجازية تسمى بني حميدة ، قدم جدهم محمد إلى هذه البلاد من الطفيلة إلى الظاهرية و منها إلى عزون . و هناك ثلاث عائلات مثل حسين و أبو هنية و ذيب تنتسب إلى أخوين لأم ، أحدهما من يطا و الآخر من السموع بمحافظة الخليل ، أما عائلات سويدان و الطبل و الرابي و قبلاوي فقد قدمت إلى عزون من رام الله ، و قدمت أسرة شطارة المنتمية إلى لعائلة مسيحية من رفيديا من نابلس في أواخر القرن التاسع عشر ، و في أعقاب نكبة ١٩٤٨ قدم للبلدة أسر من قرى كفر سابا و مسكة و بعض من آل الخولي .

و قد بلغ تعداد السكان للسنوات ما بين ١٩٢٢-١٩٦١ كما في الجدول رقم (٥) بما فيها سكان عسلة و النبي إلياس ، حيث تعتبر بلدة عزون من أمهات القرى و قد أنجبت قرى عسلة و النبي إلياس و عزبة الطيب:

جدول رقم (٥) يوضح تعداد السكان في بلدة عزون ما بين ١٩٦١-١٩٢٢

السنة	عدد السكان
١٩٢٢	٧٠٠ فرد
١٩٣٤	٩٩٤ فرد
١٩٤٥	١١٩٠ فرد
١٩٦١	٢٠٩٦ فرد

و بالنظر إلى الزيادة السكانية في الأعوام (٢٢_٣٤_٤٥) نجد أن معدل الزيادة السكانية كان ثابتاً باضطراد حيث بلغ حجم الزيادة نحو (٢٠٠) شخص لكل عشر سنوات تقريباً بسبب عوامل الهجرة التي أسلفناها في جذور العائلات المكونة للبلدة ، و قد لاحظنا أن البلدة مكونة من ثلاث عائلات كانوا أول من حط الموقع ثم بدأت تفد إليها الأسر و العائلات الأخرى ، و كانت في معظمها من الجنوب لإعتبارات إجتماعية و سياسية ، و هذا يعني أن الموقع قد تأثر بعوامل الزيادة الطبيعية و غير الطبيعية ، و لقصور البيانات الإحصائية التي يمكن معها الوقوف على الزيادة السكانية في السنوات السالفة الذكر سنكتفي بحساب هذا المعدل خلال العام ١٩٩٧ .

٢٠٢٠٤ خصائص السكان

بلغ تعداد السكان في عام ١٩٩٧ نحو (٥٨٧١) فرداً ، منهم (٣٠٤٢) ذكر و (٢٨٢٩) أنثى ، وبلغ عدد الأسر (٩٥٢) أسرة و كان متوسط حجم الأسرة (٦,٢) فرد ، و قد بلغت نسبة السكان في الفئة العمرية ١٥ سنة فأقل نحو (٥٠,٥%) أي نصف التجمع ، و هذه النسبة مقاربة للمعدل العام لهذه الفئة العمرية في الوطن ، أما الفئة العمرية ٦٠ سنة فأكثر فقد بلغت نحو (٥,٦) % من مجموع السكان و هي أيضاً نسبة متقاربة مع المعدل العام لهذه الفئة العمرية في الوطن .

أما معدل الزيادة الطبيعية في محافظة قلقيلية فقد بلغ في عام ٢٠٠٠ نحو (٢٧,٤%) مولود حي لكل ألف نسمة في حين بلغ معدل الزيادة الطبيعية في موقع الدراسة نحو ٢٨ مولود حي لكل ألف نسمة* (١).

و يوضح الجدول رقم (٦) توزيع السكان في محافظة قلقيلية لسنوات ١٩٦١_١٩٦٧_١٩٧٥_١٩٨٧_١٩٩٧ ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض التجمعات لم تكن تابعة لنفس المحافظة حتى أن المدينة نفسها كانت تتبع محافظات و مناطق أخرى .

و يتضح من الجدول النسب العالية و التي كان يمثلها موقع عزون من بين مواقع التجمعات السكانية الأخرى في المحافظة ، و قد بلغت أعلى نسبة لعام ١٩٧٥ حيث يفسر الترحيل لعرب الداخل جزء كبير من هذه النسبة العالية .

و يشير الجدول رقم (٧) إلى معدلات النمو في السنوات السالفة للتجمعات السكانية في المحافظة و قد بلغت معدلات النمو أعلى درجتها في مواقع الأشقر و رأس عطية و عزون و حبله و عزون عتمة، حيث إزدادت معدلات النمو في هذه التجمعات السكانية إلى الضعف تقريباً . و قد تأثرت قرى عزون و حبله و عزون العتمة بعوامل الزيادة الطبيعية و غير الطبيعية لما تمثله مواقع حبله و عزون العتمة القرب من الداخل، و بالتالي سهولة الوصول للعمل داخل إسرائيل و ما تمثله عزون من موقع و سداد مميز من ناحية الخدمات ، في حين إنحسرت قرى الأشقر و رأس عطية بالزيادة الطبيعية للسكان فقط في تجمعات صغيرة .

(١) حسابات الباحث من خلال بيانات غير منشورة ، وزارة الداخلية .

* معدل الزيادة الطبيعية = $\frac{\text{عدد المواليد الأحياء في منطقة ما في سنة ما} - \text{عدد الوفيات في نفس المنطقة و في نفس السنة} \times 1000}{\text{عدد سكان المنطقة في نصف تلك السنة}}$

عدد سكان المنطقة في نصف تلك السنة

جدول رقم (٦): توزيع السكان في محافظة قلقيلية ما بين عام (١٩٦١-١٩٩٧)

التجمع	السنوات		1967**		1975**		1987**		1997**
	1961	%		%		%		%	*
عزون	2.096	14.7	2.111	15.8	2.704	17.3	3.240	14.3	5871
كفر ثلث	1.213	8.5	1.268	9.5	1.442	9.2	2.227	9.9	3010
سنيريا	1.089	7.6	878	6.6	984	6.3	1.386	6.1	2123
حيلة	996	7.0	1.063	8.0	1.497	9.6	2.674	11.8	4371
راس عطية	224	1.6	112	0.8	266	1.7	574	2.5	1136
عزبة سلمان	-	0.0	-	0.0	-	0.0	-	0.0	457
عزبة جلعود	-	0.0	-	0.0	-	0.0	-	0.0	10
خربة المدور	-	0.0	-	0.0	-	0.0	-	0.0	15
خربة الاشقر	116	0.8	103	0.8	96	0.6	128	0.6	297
عزون عتمة	211	1.5	255	1.9	219	1.4	476	2.1	1.184
بيت امين	274	1.9	257	1.9	317	2.0	536	2.4	815
مغارة الضبعة	-	0.0	-	0.0	-	0.0	-	0.0	192
راس طيرة	-	0.0	-	0.0	-	0.0	-	0.0	282
عسلة	198	1.4	-	0.0	-	0.0	-	0.0	630
البي الياس	223	1.6	276	2.1	266	1.7	559	2.5	863
عزبة الطيب	-	0.0	-	0.0	-	0.0	-	0.0	150
فلامية	178	1.2	162	1.2	176	1.1	321	1.4	502
جيوس	1.184	8.3	1.219	9.1	1.1316	8.4	1.663	7.4	2.355
صو	235	1.6	237	1.8	259	1.7	349	1.5	382
واد الرشا	-	0.0	-	0.0	-	0.0	-	0.0	76
كفر لاقف	304	2.1	245	1.8	285	1.8	433	1.9	699
جينصالوط	729	5.1	673	5.0	739	4.7	1.079	4.8	1.629
الفتدق	137	1.0	136	1.0	192	1.2	303	1.3	468
حجة	1.033	7.2	865	6.5	952	6.1	1.260	5.6	1.779
ياقة الحطب	569	4.0	572	4.3	661	4.2	847	3.7	1.241
اماتين	782	5.5	717	5.4	636	4.1	1.126	5.0	1.741
فرعطا	117	0.8	133	1.0	271	1.7	305	1.3	467
جيت	660	4.6	638	4.8	754	4.8	1.173	5.2	1.669
كفر قدوم	1.701	11.9	1.407	10.6	1.581	10.1	1.934	8.6	2.488
عرب ابو مزدة	-	0.0	-	0.0	-	0.0	-	0.0	77
عرب الرماضين الشمالي	-	0.0	-	0.0	-	0.0	-	0.0	51
عرب الرماضين الجنوبي	-	0.0	-	0.0	-	0.0	-	0.0	128
المجموع	14.269	100	13.327	100	15.613	100	22.593	100	37.464

المصدر: * دائرة الاحصاء الاردنية، التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٦١ عمان .

Benvenisti, M, Khayat, S, West Bank and Gaza . Atlas, Herusalem, 1998**

*** الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان ١٩٩٧.

جدول رقم (٧): معدل النمو السكاني في محافظة قلقيلية حسب التجمع السكاني ولسنوات مختارة .

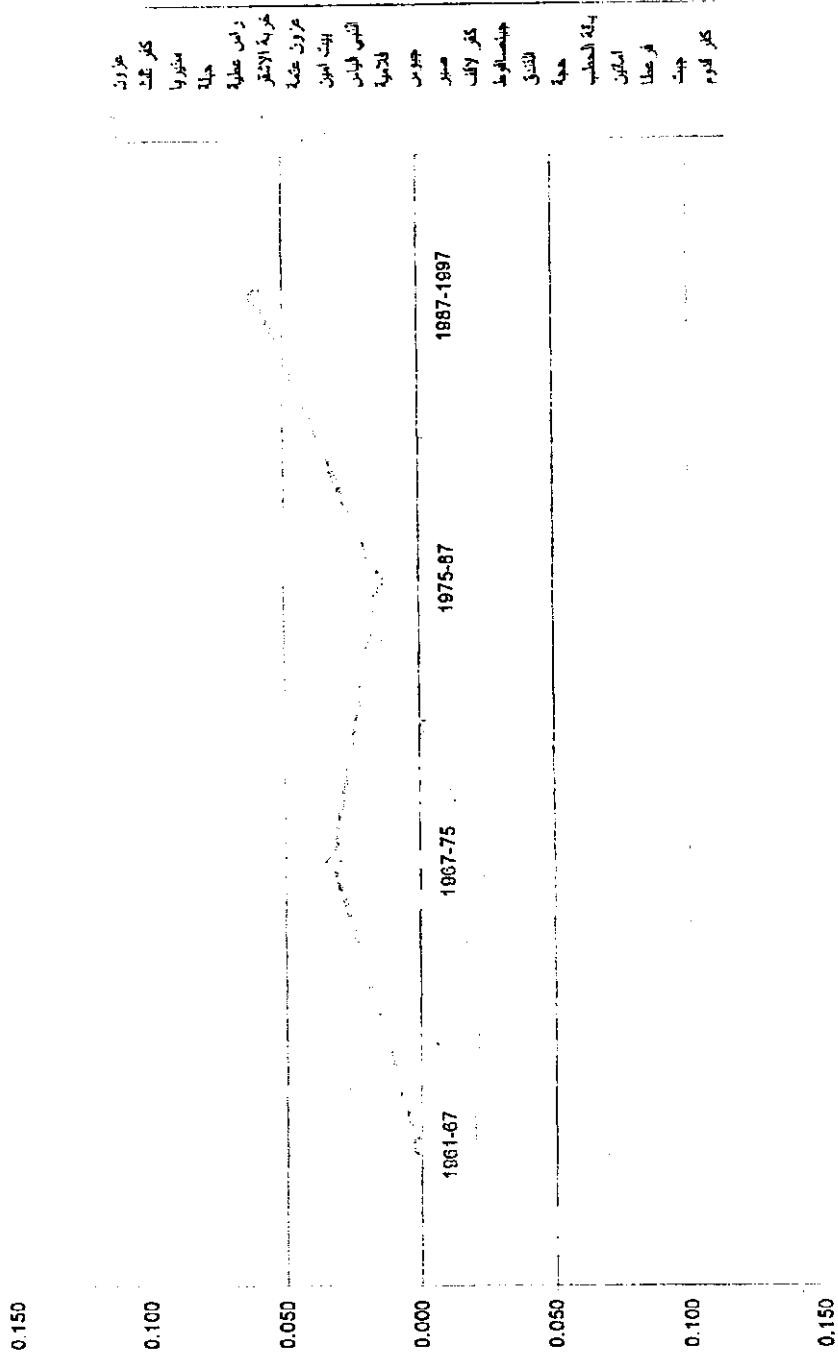
التجمع	المعدل والسنة			
	1967-1961	1975-1967	1987-1975	1997-1987
عزون	0.001	0.032	0.015	0.059
كفر ثلاث	0.007	0.022	0.036	0.033
منيريا	-0.036	-0.013	0.029	0.043
حبله	0.011	0.051	0.048	0.049
راس عطية	-0.116	0.021	0.064	0.068
خرية الاشقر	-0.020	-0.024	0.024	0.084
عزون عتمة	0.032	0.005	0.065	0.091
بيت امين	-0.011	0.018	0.044	0.042
النبي الياس	0.036	0.022	0.062	0.043
فلامية	-0.016	-0.001	0.050	0.045
جيوس	0.005	0.013	0.020	0.035
صير	0.001	0.012	0.025	0.009
كفر لاقف	-0.036	-0.008	0.035	0.048
جينصافوط	-0.013	0.002	0.032	0.041
الفندق	-0.001	0.042	0.038	0.043
حجة	-0.030	-0.010	0.023	0.036
باقة الحطب	0.001	0.019	0.021	0.038
اماتين	-0.014	-0.026	0.048	0.044
فرعطا	0.021	0.105	0.010	0.043
جيت	-0.006	0.017	0.037	0.034
كفر قدوم	-0.032	-0.009	0.017	0.025

المصدر: جدول (٦) حسابات الباحث

و يشير الشكل رقم (٦) الرسم البياني لمعدلات النمو للتجمعات السكانية في المحافظة في السنوات السالفة، و يتضح من الشكل أن معدل النمو كان بطيء في سنوات ٦١، ٦٧ و حتى أن بعض التجمعات سجلت إنخفاض في معدلات النمو في هذه السنوات و هذا يرجع للظروف السياسية و حرب ١٩٦٧ و ما تلاها من تهجير للفلسطينيين، و فيما يتعلق بموقع الدراسة فقد كانت معدلات النمو منخفضة بالقياس للسنوات اللاحقة، في حين إزدادت معدلات النمو بشكل ملحوظ في سنوات بعد الحرب ٦٧-٧٥ و أخذت معدلات النمو شكلها الطبيعي مع وجود بعض التجمعات التي كان واضح فيها الزيادة في معدلات النمو مثل عزون و حيلة و رأس عطية، أنظر الشكل رقم (٦) الرسم البياني الخاص بموقع الدراسة (عزون) لسنوات مختارة .

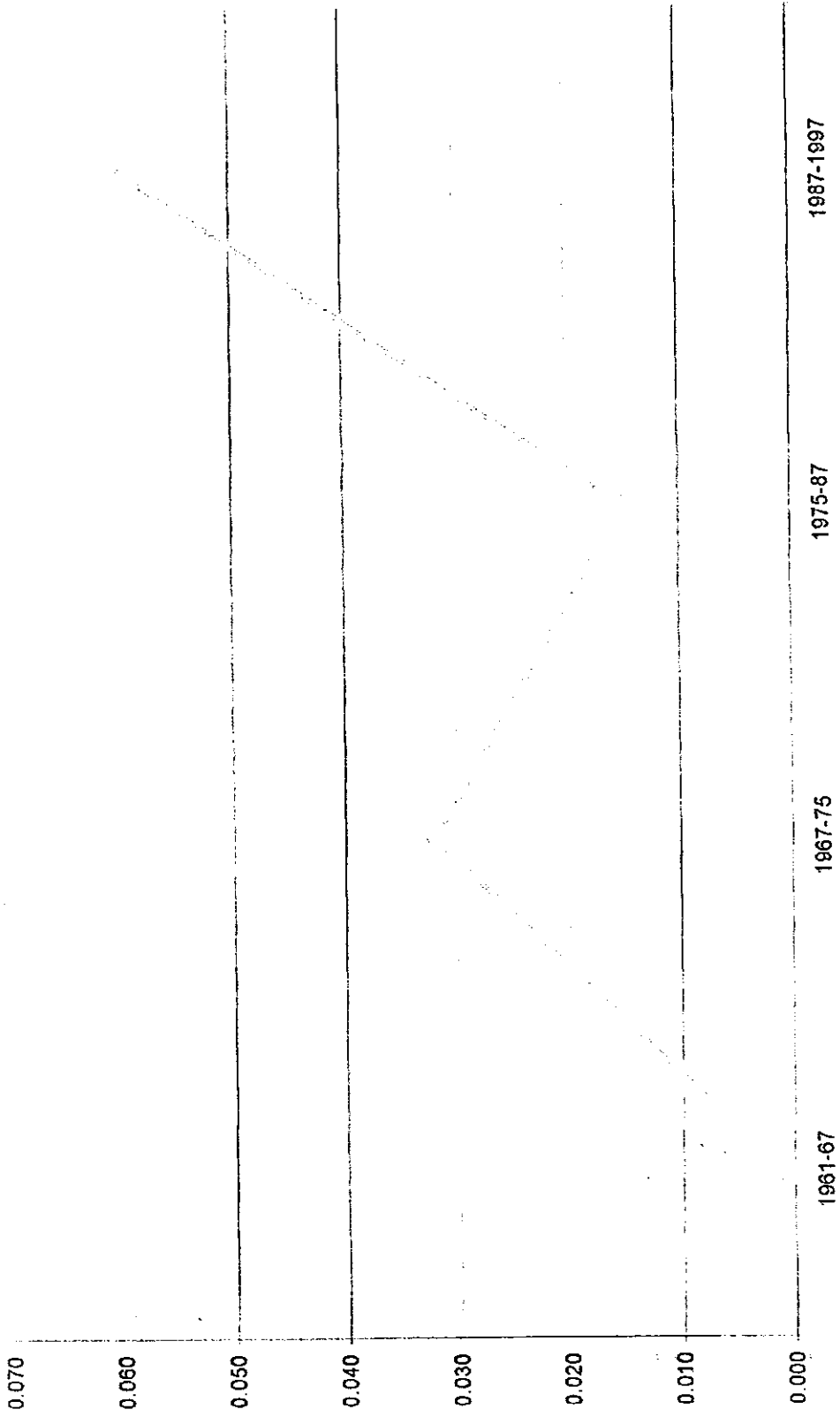
و يرجع ذلك إلى بداية الإستقرار التي شهدته البلاد في تلك الفترة، و في سنوات ٧٥-٨٧ فقد إستمرت معدلات النمو بالإرتفاع و قد سجلت الضعف في معظم التجمعات السكانية تقريباً . و أما في السنوات العشرة الأخيرة ٨٧-٩٧ فقد لوحظ الإرتفاع في معدلات النمو السكاني في مختلف التجمعات السكانية و قد كان لقرى عزون و حيلة و عزون العتمة النصيب الأكبر في هذا الإرتفاع حيث سجلت أعلى المعدلات في هذه التجمعات الثلاثة و ذلك لأسباب الزيادة الطبيعية و غير الطبيعية التي تمثلت في الهجرة الوافدة لهذه التجمعات لما تشكله هذه التجمعات الثلاثة من عناصر جذب على مستوى المحافظة و المحافظات الأخرى و خصوصاً فيما يتعلق بتوفير فرص العمل و القرب من الخط الأخضر و توافر الخدمات .

شكل رقم (٧): معدلات النمو للخدمات السكانية في محافظة الطفيلة



المصدر: الباحث حسب جدول (٧)

شكر رقم (٧) : معدلات النمو الخاصة ببلدة هزراد لسنوات ١٩٦٧-١٩٩٧.



٣٠٢٠٤ الخدمات الإجتماعية أولاً : الخدمات التعليمية في محافظة قلقيلية و موقع الدراسة

إضافة لوظيفة الدينية كان المسجد أول حلقة علمية يزورها رواد العلم ، و مع فترة الحكم العثماني سمحت الحكومة بفتح مدارس للمواقع السكانية التي يزيد تعدادها السكاني عن ٧٠٠ نسمة و كان ذلك عام ١٩١٢ ، و قد إستمر المسجد في موقع الدراسة بتقديم هذه الخدمة حتى عام ١٩٢٢ حيث فتحت أول مدرسة في العهد البريطاني و كانت مدرسة أميرية .

و تنحصر الخدمات التعليمية في محافظة قلقيلية على دور الحضانة و رياض الأطفال و المدارس بإستثناء المدينة التي تتوفر فيها خدمات التعليم العالي (معاهد و جامعات) .

و يوضح الجدول التالي رقم (٨) توزيع المدارس و رياض الأطفال و دور الحضانة في المحافظة لعام ٢٠٠١ و يتضح من خلال الجدول تفرد الموقع (موقع الدراسة) بدور الحضانة حيث لم يسجل وجود لهذه الخدمة في باقي مواقع المحافظة .

جدول رقم (٨) يوضح توزيع الخدمات التعليمية في محافظة قلقيلية لعام ٢٠٠١

التجمع	عدد المؤسسات	مجموع الذكور		إناث	مجموع الإناث	مختلط	المجموع
		ذكور					
عزون							
حضانة						٢	٣٠
رياض أطفال						٢	٢٦٠
مدارس أساسية	٣	١	٦٩٩	٢	٦٧٩		
مدارس ثانوية	٢	١	٥٠٦	١	٤٣٥		
حيلة							
حضانة							
رياض أطفال						١	١٣٠
مدارس أساسية	١	١	٥١٤				
مدارس ثانوية	٢	١	٢٨٦	١	٦٨٥		
كفر ثلث							
حضانة							
رياض أطفال						١	١٠٠
مدارس أساسية							
مدارس ثانوية	٢	١	٥٤٦	١	٤٧٤		
جيوس							
حضانة							
رياض أطفال						١	٧٠
مدارس أساسية		١	٢٠٥				
مدارس ثانوية		١		١	٣٢٣		
كفر قدوم							
حضانة						١	٧٠
رياض أطفال							

مدارس أساسية							
مدارس ثانوية		١	٣٧٣	١	٣٧٩		
كفر لاقف							
حضانة							
رياض أطفال						١	٤٥
مدارس أساسية						١	٢١٣
مدارس ثانوية							
سنيريا							
حضانة							
رياض أطفال						١	٧٠
مدارس أساسية				١	٢٩١		
مدارس ثانوية						١	٣٦٤
عزون عتمة							
حضانة							
رياض أطفال						١	٥٠
مدارس أساسية						١	٤٤٦
مدارس ثانوية						١	٢٢٦
حجة							
حضانة							
رياض أطفال						٢	٨٠
مدارس أساسية	١	١٣٦					
مدارس ثانوية						١	١٨٢
النبي إلياس							
حضانة							
رياض أطفال						١	٤٠
مدارس أساسية						١	٢٧١
مدارس ثانوية							
راس عطية							
حضانة							
رياض أطفال						١	٦٥
مدارس أساسية						١	٤٥٤
مدارس ثانوية							
راس طيرة							
حضانة							
رياض أطفال							
مدارس أساسية						١	١١٤
مدارس ثانوية							
فلامية							
حضانة							
رياض أطفال						١	٢٦
مدارس أساسية						١	١٢٢
مدارس ثانوية							
إماتين							
حضانة							
رياض أطفال							
مدارس أساسية						١	٢٩٥

مدارس ثانوية					١	٣١٩
فرعنا						
حضانة						
رياض أطفال						
مدارس أساسية					١	١١٤
مدارس ثانوية						
جيت						
حضانة						
رياض أطفال					١	٧٥
مدارس أساسية						
مدارس ثانوية					١	٥٤٩
عسلة						
حضانة						
رياض أطفال						
مدارس أساسية					١	١٣٤
مدارس ثانوية						
عزبة سلمان						
حضانة						
رياض أطفال					١	٣٠١
مدارس أساسية					١	١٦٨
مدارس ثانوية						
الأشقر/المدر						
حضانة						
رياض أطفال						
مدارس أساسية					١	١٢٠
مدارس ثانوية						
بأقة الحطب						
حضانة						
رياض أطفال					١	٣٢
مدارس أساسية		١	١٥٥			
مدارس ثانوية					١	٢٣٥
الفندق						
حضانة						
رياض أطفال					١	٢٣
مدارس أساسية					١	٧٤
مدارس ثانوية						
جينصافوط						
حضانة						
رياض أطفال						
مدارس أساسية		١	٢٣١			
مدارس ثانوية					١	٢٣٩
صير						
حضانة						
رياض أطفال						
مدارس أساسية					١	٥٢
مدارس ثانوية						

المصدر: المسح الميداني

يتضح من خلال الجدول إفتقار سبعة مواقع لخدمات التعليم بفروعها الثلاث حيث أن هذه التجمعات لا تمثل حجم سكاني يؤهلها لفتح مثل هذه المراكز و الخدمات ، أنظر الشكل رقم (٨) حيث يوضح توزيع الخدمات التعليمية في محافظة قلقيلية ، حيث يتضح من الرسم البياني إفتقار قرى المحافظة لدور الحضانة في حين ترتفع نسبة توزيع رياض الأطفال في المحافظة ، و يوضح أيضاً الرسم البياني إرتفاع نسبة المدارس الأساسية و الثانوية المختلطة في المحافظة و يعود ذلك لأسباب تتعلق بصغر حجم التجمعات السكانية .

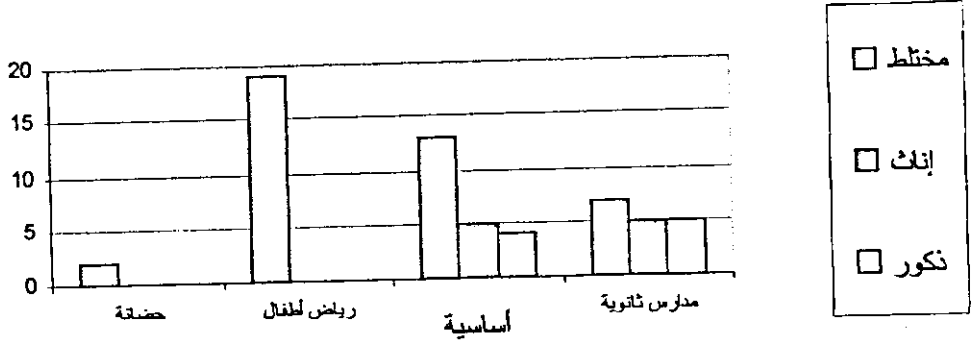
و من خلال دراسة الموقع تبين أن الموقع يقدم الخدمة التعليمية ليس فقط لذاته و إنما لمجموعة من المواقع المجاورة ، و قد لوحظ أن الخدمات التعليمية في الموقع سواء الحضانة أو رياض الأطفال والمدارس تسهل خدمات الجمهور في المواقع المجاورة ، و على سبيل المثال من (٣٠) طفل في الحضانة سجل (٧) حالات من خارج الموقع من المواقع المجاورة ، و كذلك الحال فيما يتعلق برياض الأطفال الذي سجل (٢٣) حالة من المواقع المجاورة ، و فيما يتعلق بالمدارس فقد سجل أكثر من (٤٥) طالب يتلقون خدمات التعليم في المراحل الأساسية من خارج عزون و شملت الخدمة طلاب عسلة ، النبي إلياس، عزبة الطيب، في حين سجلت المدارس الثانوية نسبة أكبر حيث كان من بين طلاب مدرسة فاطمة سرور للبنات نحو (١١٦) طالبة من خارج الموقع من مجموع (٤٣٥) طالبة، أي ما نسبته (٢٦,٦%) . و يوضح الجدول رقم (٩) توزيع الخدمات التعليمية في عزون لعام ٢٠٠١ .

جدول رقم (٩): جدول توزيع الخدمات التعليمية في عزون لعام ٢٠٠١

التجمع	ذكور	إناث	مختلط
عزون			
حضانة			٢
رياض أطفال			٢
مدارس اساسية	١	٢	
مدارس ثانوية	٢	١	

المصدر: المسح الميداني

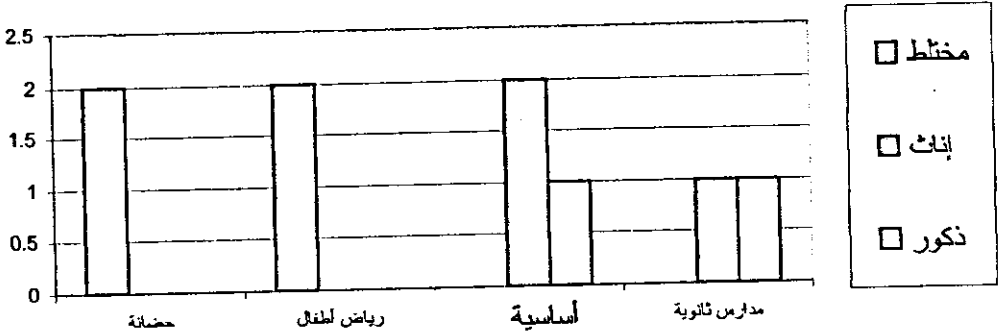
شكل رقم (٨) الخدمات التعليمية في محافظة قنيطرة لعام



المصدر: الباحث حسب جدول رقم (٨)

و في مدرسة الذكور الثانوية سجل نحو ١٢٦ طالب من خارج الموقع و قد انحصر هؤلاء الطلبة من مواقع كفر لاقف ، النبي إلياس جيوس ، بعض الحالات كفر ثلث ، صير، عسلة، و عزبة الطيب و هذا يعود لعدم توفر مدارس ثانوية في هذه المواقع أو توفرها في بعض المواقع مع عدم وجود تخصيص (علمي، أدبي، تجاري)، و يوضح الشكل رقم (٩) توزيع الخدمات التعليمية في عزون ، و يتضح من خلال الرسم البياني إرتفاع نسبة الإناث في المدارس الأساسية و يعود ذلك لقدم الطالبات من المواقع المجاورة بسبب رغبة تلك المواقع لعدم جدوى الدراسة المختلطة .

شكل (٩) يوضح توزيع الخدمات التطبيقية في عزون عام ٢٠٠١



أساسية

المصدر: الباحث حسب جدول (٩)

ثانياً : الخدمات الصحية في محافظة قلقيلية و موقع الدراسة بشكل عام تعاني محافظة قلقيلية من تدني في مستويات الخدمات الصحية و خصوصاً فيما يتعلق بوجود مستشفيات إذ أنه لا يوجد في المحافظة سوى مشفى متواضع يفتقر للتخصص و تابع

لوكالة الغوث الدولية (مستشفى قلقيلية) ، و هذا بالطبع لا يخدم إلا الجماهير الفلسطينية التي تحمل بطاقة وكالة الغوث لللاجئين الفلسطينيين و تعتبر مدينة نابلس مركز الخدمات الصحية في الشمال، و تشمل خدماتها محافظات الشمال جميعها، و فيما يتعلق بمحافظة قلقيلية تتوزع الخدمات الصحية في المحافظة كما هو مبين أدناه في الجدول رقم (١٠) .

جدول رقم (١٠) : جدول توزيع الخدمات الصحية في محافظة قلقيلية لعام ٢٠٠١

مختبرات	صيدليات	طب عيون	طب أسنان	عيادات طب بشري	عيادات حكومية	التجمع
						عزرون
	٣	١	٣	٣	١	عدد المؤسسات
		١	٣	٣	١	عدد الأطباء
					٢	عدد المرضى
	٣					عدد الصيادلة
						حبله
	٢		٣	٣	١	عدد المؤسسات
			٣	٣	١	عدد الأطباء
					١	عدد المرضى
	٢					عدد الصيادلة
						كفر ثلث
				١	١	عدد المؤسسات
				١	١	عدد الأطباء
					٢	عدد المرضى
						عدد الصيادلة
						جنيس
					١	عدد المؤسسات
					١	عدد الأطباء
					١	عدد المرضى
						عدد الصيادلة
						كفر قدوم
					١	عدد المؤسسات
					٠,٥	عدد الأطباء
						عدد المرضى

عدد الصيدلة						
حجة						
عدد المؤسسات	١					
عدد الأطباء	١					
عدد المرضى	٢					
عدد الصيدلة						
سنيريا						
عدد المؤسسات	١					
عدد الأطباء	٠,٥					
عدد المرضى	١					
عدد الصيدلة						
عزرون عتمة						
عدد المؤسسات	١					
عدد الأطباء	٠,٥					
عدد المرضى	١					
عدد الصيدلة						
الفندق						
عدد المؤسسات					١	
عدد الأطباء		١				
عدد المرضى						
عدد الصيدلة					١	

المصدر: المسح الميداني

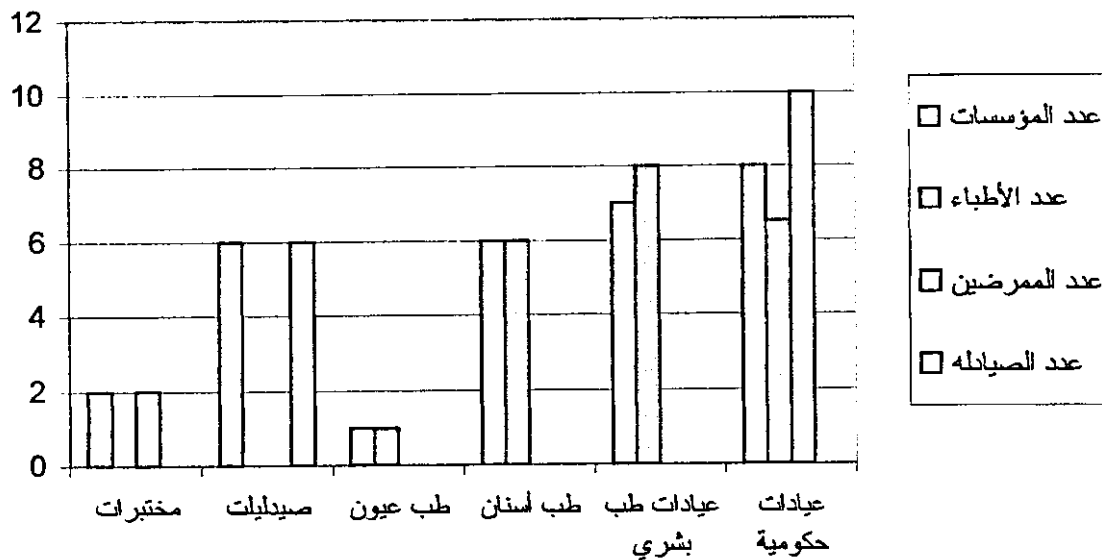
و يوضح الجدول أن من بين أربع وثلاثين تجمع سكاني هناك تجمعان حظيا بوجود عيادات حكومية بدوام منتظم يومي ، في حين حظيت سبع تجمعات سكانية على وجود عيادات صحية ولكن بدوام غير منتظم يومين أو ثلاث أيام في الأسبوع .

بالإضافة إلى ذلك تفتقر هذه الوحدات الصحية إلى الكادر الصحي المتخصص، حيث ينحصر الطبيب المناوب على الطب العام فقط مع إمكانية إستضافة أطباء متخصصين بين الحين و الآخر وفيما يتعلق بموقع الدراسة فإنه يتضح من الجدول السابق أن موقع الدراسة كان الأكثر نصيباً

بتوافر الخدمات الصحية ، حيث يوجد ثلاث عيادات طبية خاصة بدوام يومي و منتظم داخل الموقع ، بالإضافة إلى ثلاث عيادات طبية متخصصة (طب أسنان) أيضاً بدوام منتظم ، إضافة إلى ذلك وجود مختبران طبيان في الموقع و اللذان يقدمان الخدمات للجمهور من مختلف المواقع و التجمعات السكانية المحيطة ، و يتوافر أيضاً في الموقع ثلاث صيدليات يستفيد منها جمهور السكان في المحافظة حيث بدى واضحاً من الجدول وجود ثلاث صيدليات فقط موزعة على تجمعين سكانيين هما حيلة و الفندق، أنظر الشكل (١٠) يوضح توزيع الخدمات الصحية في قلايلية العام ٢٠٠١ م .

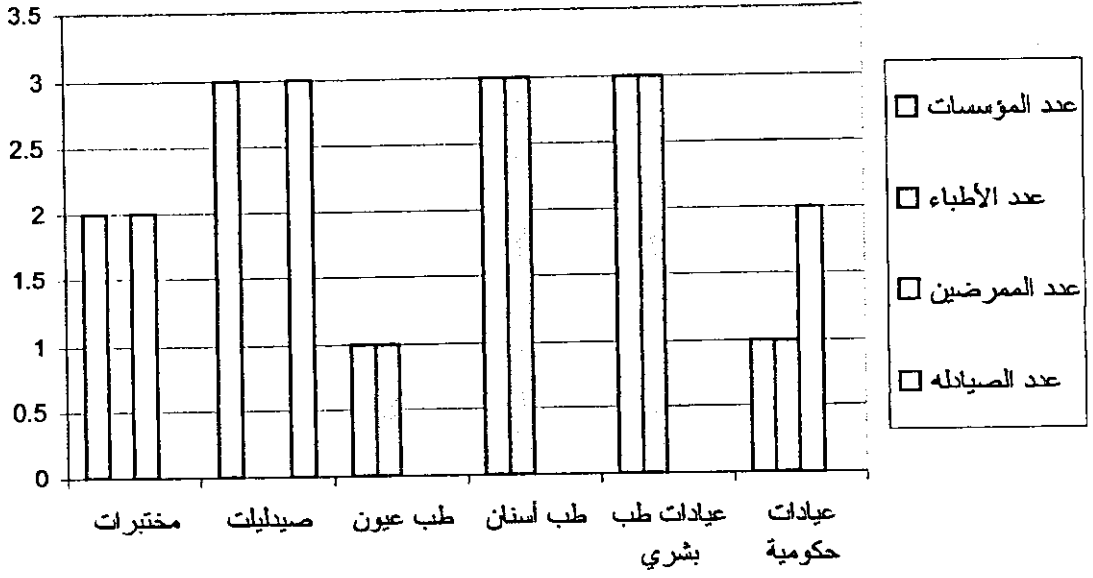
كذلك توافر عيادة خاصة بطب العيون في موقع الدراسة الأمر الذي يوزع الخدمة في مختلف أرجاء المحافظة و حتى المدينة مركز المحافظة تفتقر لمثل هذا المركز و التخصص الطبي و يقدم المركز الصحي (العيادة الحكومية) الخدمات لجمهور المنتفعين من خلال طبيب عام بدوام يومي ، و طبيب أطفال بدوام يوم في الأسبوع ، و طبيب رعاية أسرة بدوام يوم في الأسبوع و ممرضتين بدوام كامل ، و يستفيد من خدمات هذا المركز بالإضافة إلى الموقع تجمعات سكانية مثل كفر ثلث ، جيوس ، سنيريا ، كفر لاقف ، صير ، عسلة ، رأس عطية ، حيلة ، عزون عتمة ، جينصافوت ، حجة ، كفر قدوم ، و جيت ، أنظر الشكل رقم (١١) يوضح توزيع الخدمات الصحية في عزون ٢٠٠١ . يتوافر أيضاً في موقع الدراسة بالإضافة إلى ما سبق مركز طوارئ تابع لجمعية الهلال الأحمر (ممرضة + سيارة إسعاف) ، حيث يقدم الخدمات لمختلف التجمعات السكانية في المحافظة و قد فتح هذا المركز مجدداً حيث الظروف السياسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني و الإغلاقات التي حالت دون تواصل خدمات العلاج فكانت الحاجة إلى فتح مثل هذا المركز في موقع الدراسة .

شكل (١٠) توزيع الخدمات الصحية في محافظة قنيطرة عام ٢٠٠١



المصدر: الباحث حسب جدول رقم (١٠)

شكل (١١) توزيع الخدمات الصحية في عزون عام ٢٠٠١



المصدر: الباحث حسب جدول رقم (١٠)

ثالثاً: الخدمات الإجتماعية في محافظة قلقيلية

تتوزع الخدمات الإجتماعية في المحافظة على جزء بسيط من التجمعات السكانية في المحافظة ، ومن بين ٣٤ تجمع سكاني فقط هناك سبع تجمعات وجد فيها بعض الخدمات الإجتماعية ، و لعل السبب في ذلك راجع إلى صغر حجم التجمعات السكانية في المحافظة ، فقد إستأثرت المدينة المركز على معظم هذه الخدمات .

و يوضح الجدول التالي رقم (١١) توزيع الخدمات الإجتماعية في المحافظة:

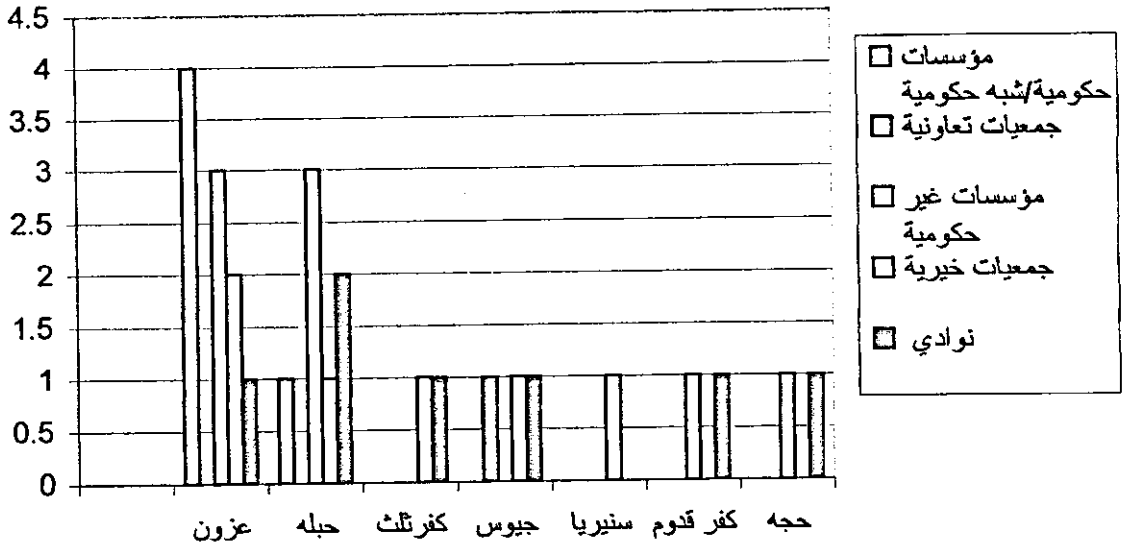
جدول رقم (١١) : جدول توزيع الخدمات الإجتماعية في محافظة قلقيلية لعام ٢٠٠١ .

التجمع	نوادي	جمعيات خيرية	مؤسسات غير حكومية	جمعيات تعاونية	مؤسسات حكومية/شبه حكومية
عزون	١	٢	٣	١	٤
حيلة	٢	١	٣	٠	١
كفر ثلث	١	١	٠	٠	٠
جيوس	١	١	٠	١	٠
سنيريا	٠	١	٠	٠	٠
كفر قدوم	١	٠	١	٠	٠
حجة	١	٠	١	٠	٠

المصدر: المسح الميداني

وكان لموقع الدراسة التواجد الأكبر في حجم و كم هذه التجمعات ، فمن بين السبع تجمعات هناك تجمعات حظيت بخدمات الجمعيات الخيرية و الأندية و بعض المؤسسات غير حكومية ، في حين إستأثرت موقع الدراسة على خدمات إجتماعية متنوعة حكومية و غير حكومية و شبه حكومية و سنحاول بإيجاز الحديث عن هذه الخدمات في موقع الدراسة ، أنظر الشكل رقم (١٢) يوضح توزيع الخدمات الإجتماعية في محافظة قلقيلية لعام ٢٠٠١ .

شكل (١٢) توزيع الخدمات الإجتماعية في محافظة قلقيلية علم ٢٠٠١



المصدر: الباحث حسب جدول رقم (١٢)

الجمعيات :

حيث تتوافر في موقع الدراسة جمعيتان خيريتان ، جمعية تعاونية زراعية واحدة ، و فيما يتعلق بالجمعية الخيرية (البروالإصلاح الخيرية) و التي تأسست عام ١٩٧٨ تقدم خدماتها في مجال الوعي الثقافي و الإجتماعي و الخدمات الصحية ، حيث تضم الجمعية مكتبة أطفال و مكتبة عامة، مختبر طبي ، عيادة أسنان ، حضانة ، و رياض أطفال ، و تقع الجمعية المكونة من ثلاث طبقات على أرض مساحتها (٢٠٠٠) م ، البناء المشغول منها ١٢٠٠ م و هي مقامة على أرض مستأجرة من الأوقاف . إضافة إلى ذلك تضم الجمعية قسم التدريب النسائي (دورات قص شعر و تجميل ، دورات خياطة) و في الغالب تضم هذه الخدمات الموقع و المواقع المجاورة أما مركز الطوارئ التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني فيقدم خدمات النقل و الإسعاف في قرى المحافظة في حين تقدم الجمعية النسائية خدمات الإرشاد و التوعية المجتمعية للنساء و تقدم أيضاً خدمات في مجال التثقيف الصحي ، و تعالج هذه الجمعية بشكل عام أمور تتعلق بتفاعل المرأة مع المجتمع المحلي و خدمته ، أنظر صورة رقم (١) جمعية عزون الخيرية . و من المؤسسات الموجودة في الموقع و تقدم الخدمات المتنوعة ، لجنة التخطيط الإقليمية التي تأسست عام ١٩٩٨ انظر صورة رقم (٢) و تضم نحو ستة موظفين إثنان إداريون و أربعة فنيون و صيانة و تتبع اللجنة فنياً و إدارياً الحكم المحلي و تقدم اللجنة خدمات الصيانة الكهربائية في محافظة قلقيلية لواحد وعشرون من التجمعات السكانية في المحافظة ، و قد قامت اللجنة بتأسيس بناء لها في الموقع مؤلف من ثلاث طبقات ، مساحة المبنى ٢٣٠ م من المساحة الكلية ٥٠٠ م . بالإضافة إلى ذلك حظي الموقع بخدمات البريد و الإتصالات حيث يشتمل الموقع على مكتب بريد و مقسم لشركة الإتصالات الفلسطينية ، و يقدم البريد خدمات الرسائل و الطرود و إستقبال فواتير الهاتف و الجوال و طوابع الهويات و جوازات السفر (طوابع تسجيل السكان) و الواردات المالية (طوابع مالية لمعاملات السكان) ، و يتسع نطاق الخدمة البريدية ليشمل المواقع المجاورة من مثل جيوس ، صير ، فلامية ، عسلة ، عزبة الطبيب ، النبي إلياس ، كفر ثلث ، سنيريا كفر لاقف ، في حين تحولت باقي المناطق لقلقيلية و حبله حيث لا يوجد في المحافظة سوى ثلاث مراكز بريدية ، قلقيلية ، حبله ، و عزون . كذلك يشتمل الموقع على مكاتب خدمات واحد للشؤون الإجتماعية و آخر للزراعة ، و يقدم مكتب الشؤون الإجتماعية الخدمات للقري و التجمعات السكانية في المحافظة عامة حيث يشكل مكتب عزون نصف خدمات وزارة الشؤون الإجتماعية في محافظة قلقيلية ، و يمثل مكتب عزون مركز الخدمات للمحافظة و يضم نحو ستة موظفين ، و تبلغ مساحته ١٢٠ م٢ . أما مكتب الزراعة فيقدم خدمات الإرشاد الزراعي و الخدمات الإستشارية و خدمات البيطرة و توزيع الأسمدة في قرى المحافظة ، و تبلغ مساحته نحو ٩٠ م٢ .

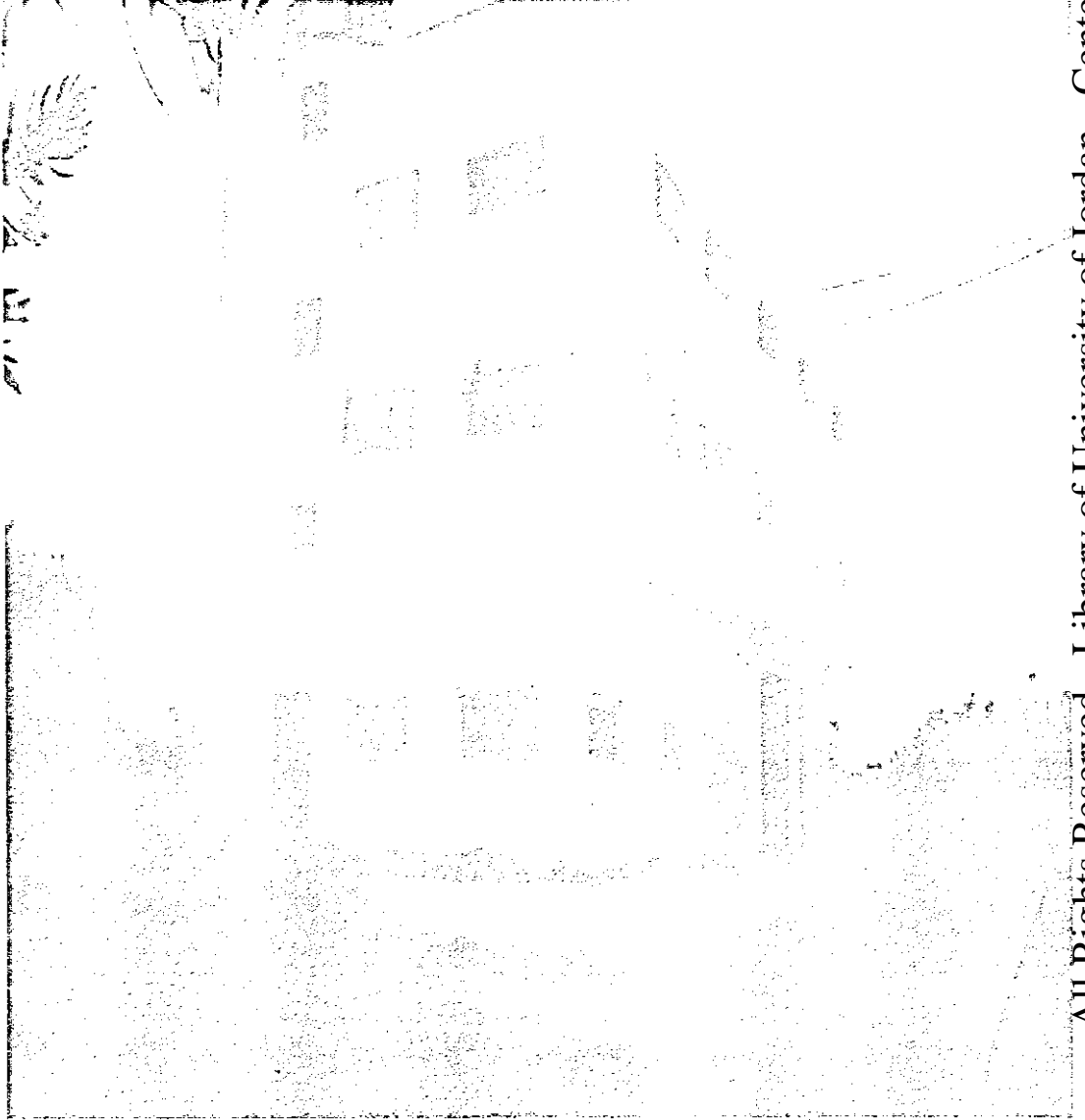
صورة رقم (١)

مبنى جمعية البر والاصلاح الخيرية



صورة رقم (٢)

مبنى لجنة التخطيط الاستراتيجية



رابعاً : الخدمات الدينية في موقع الدراسة

تعتبر المساجد من أقدم مباني الخدمات في المدينة و التجمعات الحضرية العربية ، فقد شكل المسجد قديماً نواة هذه المدن و يمكن القول بصفة عامة أن مورفولوجية المدينة الإسلامية قديماً تشكلت بفعل ثلاث عناصر رئيسية هي المسجد ، السوق ، و الساحة .

و فيما يتعلق بموقع الدراسة فقد إشتهل الموقع على أربعة مساجد تقدم الخدمات الدينية بما فيها الصلاة و حتى القراءة لإحتواء أحدهم بمكتبة إسلامية . و هذه المساجد هي :

١ . المسجد القديم :

و يقع في البلدة القديمة و يعود تاريخه إلى العهد العثماني حيث كان في الماضي مدرسة أو (كتاب) و ظل يستخدم كمدرسة حتى عام ١٩٢٠ و هو عبارة عن بناء قديم تبلغ مساحته نحو ٢٠٠ متر و يتسع لنحو ٢٥٠ مصل .

٢ . المسجد الكبير :

و يقع في وسط البلدة قرب الدوار و قد بني حديثاً في عام ١٩٧٨ و تبلغ مساحته نحو ٥٠٠ متر و فيه مكتبة إسلامية ، و يتسع لنحو ٦٠٠ مصل و هو عبارة عن بناء حديث من الحجر

٣ . مسجد حذيفة بن اليمان :

يقع هذا المسجد في الحي الغربي للبلدة (الصفحة) و هو حديث العهد بني في عام ١٩٨٧ و تبلغ مساحته نحو ٣٠٠ متر و يتسع لأكثر من ٤٠٠ مصل و هو عبارة عن بناء من الحجر

٤ . مسجد الصحابة :

و يقع في الحي الجنوبي للبلدة و بني عام ١٩٩١ و تبلغ مساحته نحو ٤٠٠ متر و يتسع لنحو ٥٠٠ مصل .

١٠٣٠٤ قطاع الزراعة

تعد محافظة قلقيلية محطة إنتاجية زراعية هامة في الوطن حيث بلغت مساهمة المحافظة في إجمالي الإنتاج الزراعي في الوطن نحو (٥٨,٢٨٩) ألف دولار ، منها (٤٢,٧٧٢) ألف دولار إنتاج نباتي و(١٥,٥٢٦) ألف دولار إنتاج حيواني ، أي ما نسبته (٦%) من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في الضفة و قطاع غزة ، و ما نسبته (٨,٣%) من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية .

انظر جدول رقم (١٢) جدول قيمة الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية لعام ٢٠٠١ .

و قد شكلت محافظات الشمال (نابلس ، طولكرم ، جنين ، قلقيلية ، طوباس ، سلفيت) ما نسبته (٥٨%) من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية ، و قد بلغت مساهمات محافظات شمال الوطن نحو (٤٠٩,٢٢٩) ألف دولار و سجلت محافظة جنين النصيب الأكبر حيث بلغت ما (١٤,٢%) ، في حين ساهمت منطقتي طوباس و سلفيت على الترتيب (١٠,٣%) ، (٣,٣%) ، و فيما يتعلق بالدجاج اللحم و البيض فقد بلغت مساهمة قلقيلية نحو (٥,٦%) من إجمالي قيمة إنتاج الدواجن في الضفة الغربية و قطاع غزة ، و قدرت مساهمة المحافظة من إجمالي الدواجن في الضفة الغربية نحو (٨,٥%) ما يقدر بنحو (٨٤٧٤) دولار و ذلك حسب إحصاءات عام ١٩٩٧-١٩٩٨ الزراعية .

في حين بلغت مساهمة شمال الضفة الغربية (نابلس ، قلقيلية ، جنين ، طولكرم ، طوباس ، سلفيت) نحو (٥١,٠٨٠) ألف دولار أي ما نسبته (٣٤,٣%) من إجمالي إنتاج الدواجن في الأراضي الفلسطينية ، و سجلت أيضاً محافظة جنين أعلى نسبة حيث وصلت (٣٣,٤%) من إجمالي قيمة الإنتاج في الشمال ، أما نابلس و طولكرم و قلقيلية و طوباس و سلفيت فقد سجلت على التوالي (١١,٤%) ، (٢٨,٣%) ، (١٦,٦%) ، (٦,٤%) ، (٣,٨%) .

في حين بلغت مساهمة محافظة قلقيلية من إجمالي قيمة إنتاج النحل و الثروة السمكية أو منتجات حيوانية أخرى في الأراضي الفلسطينية لعام ١٩٩٧-١٩٩٨ نحو ٥,٢% ، و سجلت نحو ٧,٥%

* حسابات الباحث ، بيانات منشورة ، دائرة الإحصاء المركزية .

من إجمالي إنتاج الضفة الغربية و نحو (١٥,٥%) من إجمالي محافظات الشمال في حين بلغت مساهمات محافظات الشمال من إجمالي قيمة الإنتاج للنحل و الثروة السمكية و منتجات حيوانية

أخرى في الشمال (جنين، نابلس، طولكرم، قلقيلية، طوباس، سلفيت) على الترتيب (٣، ٣٣%)، (١٤، ٥%)، (٢٤، ٦%)، (١٥، ٥%)، (٨، ٤%)، (٣، ٧%) .

وفيما يتعلق بموقع الدراسة و الذي يشتهر بزراعة الزيتون و الزراعات المروية، حيث بلغت مساحة الأراضي الزراعية للموقع نحو (١٥، ٤٠٠) ألف دونم من إجمالي نحو (٢٤٠٠٠) ألف دونم و بلغ عدد البيوت البلاستيكية (الدفيئات) نحو (٨٠) دفيئة تزرع فيها مختلف أنواع الخضروات من بندورة و خيار و فلفل و غيرها، في حين سجل الموقع نحو (٨٠٠٠) دونم مزروعة بأشجار الزيتون و نحو (١٠٠٠) دونم حمضيات، أما الغابات فقد سجلت نحو (٦٠٠) دونم .

و يحتوي موقع الدراسة على بترين ارتوازين أحدهما في شمال البلد و الثاني في الجنوب، الأول عام و الثاني خاص و قد بلغت إنتاجية الأول نحو (١٤٦، ٧٠٠)، و أما الثاني تعطل لأسباب فنية خاصة بالبر و الماكينات و هو قيد التصليح . يوضح الجدول، جدول رقم (١٣) توزيع مزارع الدجاج اللحم و البيض و خلايا النحل في محافظة قلقيلية لعام ٢٠٠١ .

حيث سجلت بلدة عزون (موقع الدراسة) أكبر كمية للدجاج اللحم و التي وصلت نحو (٢١٠، ٨٠٠) طير ما نسبته (١٥، ٥%) من إجمالي أعداد الدجاج اللحم في المحافظة، في حين بلغت نسبة المدينة قلقيلية نحو (٣، ٢%) من إجمالي أعداد الدجاج اللحم في المحافظة .

و سجل موقع الدراسة ما نسبته (٢٤%)، في حين سجلت المدينة قلقيلية (٧٣، ٦%) و كما سجلت بلدة كفر ثلث ما نسبته (١١%) من إجمالي أعداد الدجاج البيض في المحافظة .

و سجلت المدينة قلقيلية نحو (٧١، ٧%) من إجمالي أعداد الخلايا النحلية في المحافظة في حين بلغت نسبة موقع الدراسة نحو (٢٩%) . من إجمالي أعداد خلايا النحل في المحافظة و سجلت مواقع كفر ثلث و جيت على الترتيب ما نسبته (٣، ٨%) و (٥، ٨%) ، في حين لم تسجل ثمانية تجمعات سكانية من أصل ثلاث و ثلاثين تجمع أي نسبة أو مساهمة في الدجاج بشقيه و النحل . و فيما يتعلق بالأبقار و الأغنام و الماعز، يوضح الجدول رقم (١٤) توزيع الأبقار و الأغنام و الماعز في محافظة قلقيلية . و يتبين من الجدول أن موقع الدراسة يغطي نحو (٧، ٣%) من إجمالي أعداد الأبقار و الأغنام و الماعز في المحافظة في حين غطت قلقيلية نحو ٩، ٤% و كان لبلدة كفر ثلث أعلى نسبة حيث وصلت نحو ١٥، ٨% من إجمالي أعداد الأبقار و الأغنام و الماعز في المحافظة. (١)

(١) حسابات الباحث من خلال بيانات منشورة ، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية .

جدول رقم (١٧): قيمة الانتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية لعام ١٩٩٧-١٩٩٨ الف دولار

Governorate / Region	المجموع Total	الانتاج الحيواني Livestock Production	الانتاج النباتي Plant Production	المحافظة / المنطقة
Jenin	138036	37456	100580	جنين
Tubas	42356	13862	28494	طوباس
Tulkarm	67361	20211	47150	طالكوم
Nablus	89645	25858	63787	نابلس
Qalqilya	58298	15326	42772	قلقيلية
Salfit	13533	4190	9343	سلفيت
Ramallah and Al-Birch	59169	31621	27548	رام الله و الشبرا
Jericho	63579	17123	46456	الريحا
Jerusalem*	10067	6445	3622	القدس *
Bethlehem	30216	17564	12652	بيت لحم
Hebron	131527	71705	59822	الخليل
Remaining West Bank	703788	261562	442226	بقي الضفة الغربية
North Gaza	52704	11575	41129	شمال غزة
Gaza	58563	28410	30153	غزة
Deir Al Balah	38747	10695	28052	دير البلح
Khan Yunis	64222	21977	42245	خان يونس
Rafah	28117	8150	19967	رفح
Gaza Strip	242353	80807	161546	قطاع غزة
Grand Total**	953617	342369	611248	الإجمالي **

جدول رقم (١٢)

جدول توزيع الدجاج اللحم والبيض والنحل في محافظة قلقيلية لعام 2001					
التجمع	دجاج لاحم	الطاقة الإستيعابية	دجاج بياض	الطاقة الإستيعابية	المناحل
عزون	17	210800	2	8000	77
حبله	3	38000	1	1500	0
كفرثلث	9	110800	6	36500	103
جيوس	9	84000	0	0	0
كفر قدوم	7	78000	1	2000	8
جينصافوط	3	38000	2	8000	30
سنيريا	8	70400	1	1500	10
الفندق	0	0	0	0	34
اماتين	6	54800	0	0	4
حجة	8	78000	1	4000	23
فرعتا	7	7000	0	0	35
صير	0	0	0	0	19
فلاميه	9	92000	1	2500	16
النبي الياس	2	14000	0	0	0
عزون عتمه	5	64000	4	14000	37
بيت أمين	0	0	1	1000	32
الأشقر	0	0	0	0	0
المدور	3	30000	0	0	15
الضبعة	0	0	0	0	0
عزبة سلمان	0	0	0	0	0
عزبة جلعود	1	6000	0	0	50
رأس عطية	0	0	0	0	0
رأس طيرة	4	27000	0	0	0
كفر لاقف	11	96800	3	1600	47
ياقة الحطب	19	140000	0	0	7
عسلة	2	8000	0	0	0
جيت	4	58800	0	0	157
عزبة الطبيب	3	14000	1	5500	0
واد الرشا	0	0	0	0	0
عرب الرماضين الشمالي	0	0	0	0	0
عرب الرماضين الجنوبي	0	0	0	0	0
عرب ابو فردة	0	0	0	0	0
قلقيلية	3	44000	36	243300	1916
المجموع	143	1362400	60	329400	2620

المصدر: وزارة الزراعة، مديرية قلقيلية، بيانات غير منشورة

جدول رقم (١٤): توزيع الأبقار والأغنام والماعز في محافظة قلقيلية لعام ٢٠٠١ .

المجموع	الأغنام و الماعز	الأبقار	التجمع
2751	2559	192	عزون
1220	1200	20	حبله
5923	5700	223	كفر ثلث
2538	2500	38	جيوس
1310	1200	110	كفر قدوم
1388	1300	88	جينصافوط
512	500	12	سنيريا
110	110		الفتدق
431	400	31	اماتين
761	750	11	حجة
128	120	8	قرعنا
802	800	2	صير
84	70	14	قلاميه
610	600	10	النبي الياس
1350	1300	50	عزون عتمه
59	36	23	بيت أمين
115	100	15	الاشقر
60	56	4	المدور
236	230	6	الضبعة
220	220	0	عزبة سلمان
854	854	0	عزبة جلعود
506	500	6	رأس عطية
648	600	48	رأس طيرة
353	353	0	كفر لاقف
859	715	144	باقة الحطب
556	550	6	عسلة
202	175	27	جيت
388	350	38	عزبة الطيب
724	700	24	واد الرشا
3246	3000	246	عرب الرماضين الشمالي
3716	3500	216	عرب الرماضين الجنوبي
1436	1400	36	عرب أبو فردة
3537	3100	437	قلقيلية
37633	35548	2085	المجموع

مصدر سابق بوزارة الزراعة .

و يتضح من خلال الجدول بعض السمات الإجتماعية المكونة لبعض التجمعات بناءً على الوظيفة حيث شكلت تجمعات صغيرة جداً ما نسبته ٢٥ % من إجمالي أعداد الأبقار والأغنام والماعز مثل تجمعات عزبة الطيب ، و الرشا ، و الرماضين الشمالي و الجنوبي و عرب أبو فردة و هذا يوضح تماماً طبيعة نشوء و تكون مثل هذه التجمعات بناءً على الوظيفة التي تخدمها .

٢٠٣٠٤ قطاع الصناعة

تحاول الدول النامية (دول العالم الثالث) تحسين وتطوير الصناعات في بلداتها باعتبارها الركيزة الأساسية للحاق بركب الحضارية، و في حقيقة الأمر عانت الصناعة في فلسطين من عدة إشكالات نجمت عن الطبيعة السياسية التي تعيشها البلاد من إحتلال متعاقب عبر حقبات زمنية طويلة، و قد قامت حكومة الإنتداب البريطاني بدعم الصناعات الغذائية في فلسطين حيث أدخلت مصانع الزيتون (معاصر الزيت) إلى البلاد منذ مطلع الثلاثينات و قامت بدعم نشرها في المواقع الإنتاجية، في حين شهد عهد الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية تشديد و تضيق كبير على تقدم الصناعات الفلسطينية و ذلك من أجل الإحتفاظ على المنطقة المحتلة كسوق يعج بالصناعات الإسرائيلية حيث وضعت القيود الكبيرة على إستيراد الماكينات و حتى منعت ذلك إستعاضت بتصدير ماكينات من داخل إسرائيل إلى الأرض المحتلة تلك الماكينات التي تكون قد فقدت معناها من حيث الجودة و النوعية و أصبحت فلسطين سوق خردى للماكينات الإسرائيلية و يوضح الجدول التالي (١٥) جدول توزيع المنشآت الصناعية في محافظة قلقيلية لعام ٢٠٠١ .

جدول رقم (١٥) : جدول توزيع الخدمات الصناعية في محافظة قلقيلية لعام ٢٠٠١

التجمع	صناعات غذائية	صناعات إنشائية	صناعات كيمياوية	صناعات ورقية	صناعات معدنية	صناعات نسيجية	صناعات جلدية
عزون	٧	٨			٥	٥	
حجلة	٣	٦	١		٢	٥	
كفر ثلث	٣					١	
جبوس	١					٢	
حجة	٢						
سنيريا	١					٢	
كفر قدوم	٢					١	
جينصافوط	٢	٢				٤	١
جيت	٢					١	
عزون عتمة		٢					
القدوق		٣			٢	١	
النبي إلياس		٣			١	١	
إماتين	١						
راس عطية						٢	
قلقيلية	١٥	٢١	٧	٣	١٣	٣٧	
المجموع	٤٩	٤٣	٨	٣	٢٣	٦٢	

المصدر: وزارة الصناعة، مديرية قلقيلية، بيانات غير منشورة

خامساً : الصناعات المعدنية

و تعد من الصناعات التكميلية و التشكيلية و تتوزع في صناعة الألمنيوم و البروفيلات ومضخات المياه و التنك و كما يتضح من الجدول فقد إستأثرت بهذه الصناعات بعض المواقع في المحافظة كان لموقع الدراسة نحو ٥ منشآت من مجموع ٢٣ منشأة تتوزع على مواقع في المحافظة منها أيضاً ١٣ منشأة في مدينة قلقيلية

سادساً : الصناعات الجلدية

تفتقر المحافظة لمثل تلك الصناعات حيث فقدت هذه الصناعات من المحافظة باستثناء موقع

٥٦٣٧٩٢

جينصافوط و هو ليس بالمعنى الحرفي للصناعات الجلدية .

سابعاً : الصناعات النسيجية

و تقسم هذه الصناعات إلى مصانع النسيج و مشاغل الخياطة ، و تعد صناعة النسيج من أضخم الصناعات في المحافظة و تشكل الركيزة الأساسية لإستقطاب الأيدي العاملة من النساء في المحافظة و تعتمد هذه الصناعات و التي هي عبارة عن صناعات تكميلية على السوق الإسرائيلي و هي مرتبطة أساساً بأسواق النسيج داخل الخط الأخضر و في معظمها تعود هذه المصانع من حيث الملكية لمالكين من داخل الخط الأخضر الذين يقومون ب جلب المواد الخام و من ثم تحويلها إلى الملابس و الأقمشة المختلفة ، مع أن العمالة في هذه الصناعات تشهد أجور متدنية جداً إلا أنها تعد كما ذكرنا سابقاً من أكبر الصناعات إستقطاباً للعاملين خاصة من النساء .

و فيما يتعلق بموقع الدراسة يتضح من الجدول تركيز الصناعات الغذائية و الإنشائية فيه بشكل كبير كما تركزت أيضاً فيه الصناعات المعدنية و النسيجية ، و من خلال الدراسة تبين لنا أن جزء كبير من هذه الصناعات يعود في ملكيته إلى أشخاص لا يقطنون الموقع و إنما قدموا للإستثمار ، فعلى سبيل المثال لا الحصر من بين ثمانية مواقع إنشائية سجل نحو خمسة مصانع تعود ملكيتها لأناس يسكنون خارج الموقع و قدموا من مواقع أخرى للإستثمار نتيجة لموقع الدراسة الجاذب لمثل هذه الصناعات ، بقي أن نشير أن باقي التجمعات السكانية في المحافظة و التي لم يرد ذكرها في الجدول لم تسجل فيها أي صناعة حتى إعداد هذه الدراسة .

٣٠٣٠٤ قطاع التجارة و المواصلات

يعتمد هذا القطاع على القطاعين السابقين و بقدر إزدهارهما يزدهر ، و من خلال ما سبق يتضح أن القطاع الزراعي يشكل الرافد الأكبر لقطاع التجارة و بشكل عام تتحدد أوجه التجارة في محافظة قلقيلية و تقتصر إلى حد كبير على التجارة الداخلية ، إذا ما إستثنينا الفلسطينيين داخل الخط الأخضر و إعتبرنا تجارتهم حركة داخلية .

و بشكل خاص تمثل مدينة نابلس المركز الشمالي في الوطن و ترتبط بباقي محافظات الشمال بعلاقات تجارية مركزية ، فبالإضافة إلى السوق المحلي لمحافظة قلقيلية يتم تصدير منتجاتها الزراعية و ثروتها الحيوانية باتجاهين ، إتجاه إقليمي بمعنى علاقة المحافظة مع باقي محافظات الوطن و تحديداً الشمال، و الإتجاه الآخر المتمثل بالسوق داخل الخط الأخضر .

و يوضح الجدول رقم (١٦) توزيع الخدمات التجارية في محافظة قلقيلية (باستثناء المدينة) ، تركز الخدمات التجارية في موقع الدراسة بشكل مميز عن باقي التجمعات في المحافظة و خصوصاً فيما يتعلق بمحلات الجملة التي تشكل الخدمة التجارية الأولى فيما يتعلق بالمواقع السكانية المجاورة و يلاحظ أيضاً من الجدول غياب بعض التجمعات السكانية من أي من الخدمات التجارية ، و يعود ذلك لأسباب أساسها صغر حجم هذه التجمعات بالشكل الذي لا يستدعي معه الضرورة لفتح مثل هذه المراكز التجارية .

و جدير بالذكر هنا الظروف السياسية التي يعيشها شعبنا الفلسطيني و المثلة بالحصار و الإغلاقات التي أفرزت ضرورة وجود مراكز محلية و تجمعات مركزية بديلة لتقديم الخدمة في حالة حدوث طارئ ، و قد أثبتت الحاجة ضرورة تعزيز مثل هذه الفكرة ، و على سبيل المثال كان لموقع الدراسة الأثر الكبير في قضاء حاجات و خدمات جمهور المحافظة بالذات في هذا الظرف الذي حول المركز المحلي إلى مركز الإقليم أو المحافظة في حالة غياب المدينة ، مع أن هذه الحالة إستثنائية و طارئة إلا أنها دون شك تخدم ظروف طارئة و غير طارئة و أظهرت الحاجة إلى خلق و تفعيل مثل هذه المراكز .

و تعتبر عزون نقطة عبور و تواصل مع العديد من المدن ، و هناك العديد من التجمعات الريفية التي لا بد لها من العبور من عزون للوصول إلى التجمعات أو المدن الرئيسية، و يضم موقع الدراسة مجمع سفريات فيه نحو ٢٧ سيارة عمومية مرخصة و موزعة على الخطوط التالية عزون/نابلس و بالعكس، عزون/قلقيلية و بالعكس، و فيه أيضاً مكتب تكسي داخلي يضم نحو ٧ سيارات لخدمة و تسهيل تنقل السكان داخل البلدة .

جدول رقم (١٦): توزيع الخدمات التجارية في محافظة قلقيلية (عدد المحلات)

التجمع	مواد بناء	مواد تموينية	محلات الجملة	أدوات منزلية	نوفته	مطاعم	أدوات كهربائية	أدوات زراعية وصحية
عزون	5	54	2	2	9	4	10	6
حبله	5	30	1	5	2	4	1	2
كفرثلث	3	23	1	2	3	2	2	
جيوس		32			1	2		
حجه		6		3		4	1	
كفرقوم		6				1		
سنيريا	2	7		2	2	1	1	
عسله		6						
عزون عتمه	2	16	1	2	2	1	1	
بيت أمين		5						
الذبي الياس	3	8			1			
المدور		1						
الضبعة		2						
الأشقر		1						
راس عطية	1	7				3		
فلامييه		2						
سلمان		3						2
راس طيرة								

المصدر: المسح الميداني

الفصل الخامس

الملامح الفيزيائية والعمرانية لبلدة عزوز

- ٠١٠٥ التطور والإمتداد العمراني .
- ٠٢٠٥ إستعمالات الأراضي .
- ١٠٢٠٥ المناطق السكنية .
- ٢٠٢٠٥ مناطق الخدمات .
- ٣٠٢٠٥ الإستعمالات التجارية والحرفية .
- ٤٠٢٠٥ الإستعمالات الصناعية .
- ٥٠٢٠٥ الأراضي الزراعية .
- ٦٠٢٠٥ شبكة الطرق والمواصلات .
- ٧٠٢٠٥ شبكة المرافق العامة .
- ٠٣٠٥ التجربة التخطيطية للبلدة .

صورة رقم (٣)

البلد القديم



١٠٥ التطور والإمداد العمراني للبلدة

لكل تجمع سكاني كبير أم صغر قرية أو مدينة مركز أو نواة مثلت الحقبات الأولى و مركز تجمع السكان الأول، و عبر التطور التاريخي للموقع و إنطلاقاً من هذه النواة ، إتسعت حدود التجمع السكاني تبعاً للظروف الإقتصادية و الأمنية و الإجتماعية .

و يشير شكري عراف في كتابه " القرية العربية الفلسطينية " إلى أهمية العامل الأمني في نشوء وإختيار مواقع القرى الفلسطينية "إذا كان الأمن عاملاً حيوياً في موقع قرية ما، فإن قمم الجبال كانت هدفاً لبناء بعض القرى" (١) .

و بشكل عام و كما ورد في الفصول السابقة لا يمكن إدراج عامل واحد في إختيار كل المواقع والتجمعات السكانية أياً كان طابعها حضري أم ريفي ، فقد لعبت الحاجة إلى العيش و وفرة المياه و الأراضي السهلية دوراً بارزاً في نشوء تجمعات سكانية عديدة و لكن ما يميز العامل الأمني باعتقادنا هو رسم المعالم التنظيمية و العمرانية الأولى في التجمعات السكانية حيث تشهد المراحل الأولى (بداية توافد الراغبين في السكن) نوع من الخوف و الحاجة الماسة للأمن الذي يدعو إلى التضامن و التقارب و حتى التلاصق في المساكن، و بنظرة بسيطة إلى واقع القرى أو المدن نجد البلدة القديمة أو الحي القديم أو حتى مركز البلدة عادةً يزدحم بالبيوت المقتضة و المتلاصقة هذا التلاصق رسم معالم حياة إجتماعية خاصة لا يمكن أن تتوفر في ظل أجواء عمرانية مختلفة . و يعتبر موقع الدراسة من القرى الأمهات التي أنجبت بنات القرى كما أشار عراف في كتابه (القرية العربية الفلسطينية ص ١٥٦-١٥٧) .

حيث تفرعت عن عزون عدة قرى عزبة الطيب، النبي إلياس ، خربة عزون ، الدوم ، عسلة ، و قد تأسس موقع الدراسة بعد الحروب الصليبية حيث نشأت البلدة القديمة حول المسجد القديم بامتداد لا يتجاوز ٣٠٠ متر على تلة يحيط بها واد من ثلاث جهات شمالية و غربية و جنوبية غربية حيث سكنت العائلات ما كان يعرف بالسقيفة ، و هي عبارة عن بناء من الحجر و الطين مسقوف بالخشب و التراب ، و قد وجدت بعض البيوت (بناء من الحجر و الطين و سقفها يعقد بالريش و الطين) و لكنها قليلة .

(١) عراف شكري ، القرية العربية الفلسطينية، ص ١٣١ .

بدأ الإمتداد العمراني للبلدة بعد الإحتلال الإنجليزي و كانت جهة هذا الإمتداد شرقاً حيث ساعدت الطبيعة الجغرافية على ذلك مع وجود بعض حالات القطع للواد من جهة الشمال منطقة الصفحة حالياً ، ومع شق الشارع الواصل قلقيلية بنابلس و الذي شق في أراضي عزون ،أخذ الإمتداد جهة الشرق يزداد و الجهة الشمالية الغربية أيضاً و كان ذلك عام ١٩٣٣ حيث لم يكن الشارع قد تم تزفيتته إلا في الخمسينات من القرن الماضي .

و مع إمتداد العمران جهة الشرق و الشمال الغربي "الصفحة" بدأ التنوع في مظاهر العمران حيث دخل و عم نظام العقود إبان تلك الفترة و قد عرفت البلدة إستخدام الباطون في البناء عام ١٩٣٠ و لكن بشكل قليل ، و قد فقدت هذه المادة مع نشوب الحرب العالمية الثانية و بالتالي كان إستخدامها نادر ، و في عام ١٩٤٩ شق الخط الواصل طولكرم بقلقيلية و المار من أراضي عزون ، تبديل للخط السابق بين طولكرم و قلقيلية (الحدودي و المار من الطيبة) و مع شق هذا الطريق أيضاً شق الطريق الواصل إلى الجنوب من كفر ثلث و سنيريا و إلى الجنوب يربط برام الله مع حرب الستينات هاجر أهالي طبور (خربة عزون) و عادوا ليسكنوا البلدة ، و قد أعمروا الجهة الجنوبية التي كانت قد بدأ العمران فيها مع شق الطريق الجنوبي .

و قد إستمر التوسع بالجهات الشمالية و الشرقية و الجنوبية مع بعض الحالات جهة الغرب ، و قد تركز إمتداد العمران بمحاذاة الخط الواصل قلقيلية/نابلس و الذي أصبح يقطع البلدة من الوسط نتيجة لتضاحم المباني من حوله إلى أن تم إغلاق الشارع من قبل السلطات الإسرائيلية في الإنتفاضة الأولى ١٩٨٧ جراء الأحداث السياسية ، و تم تحويل الشارع إلى طريق إلتفافي شمالي البلدة يحد مدخل البلدة من الجهة الشمالية و يقطع أراضيها من جهة الشمال ليلتقي عبر جسر و يقطع الخط الواصل طولكرم/قلقيلية ، و مع شق هذا الشارع الإلتفافي أصبح التوجه إلى الجهة الشمالية بمحاذاة المفترق هو السمة التنظيمية الغالبة في الإمتداد العمراني بالموقع .

و بحسب إحصاءات ١٩٩٧ للسكان و المساكن و المنشآت وجد أن الموقع يشتمل على نحو ٩١٧ مبنى منها ٦ فيلا، ٧٧٥ دار ، ٢٠ عمارة ، ١ براكية ، ٨٠ منشأة ، ٣٥ تحت التشييد ، و قد بلغ الوحدات السكنية لعام ٢٠٠٠ نحو ١١٥٠ وحدة سكنية أي بمعدل زيادة ٧٧ وحدة سكنية سنوياً تقريباً و هذا يدل على التطور العمراني الكبير في البلدة و النهضة العمرانية المتواصلة (١) .

(١) حسب سجلات بلدية عزون . بيانات غير منشورة .

و تقع بلدة عزون تنظيمياً في منطقة B بمعنى يسري عليها قانون البناء المعمول فيه في السلطة الوطنية الفلسطينية (١)، و لتحديد هذه المناطق التنظيمية أ و ب و ج أنظر الملحق الخاص بمنظمة العفو الدولية ص ١٨-٢١ .

و تقسم البلدة إلى ثلاث مناطق :

منطقة A :

نسبة البناء فيها ٣٦ % .

النسبة الطابقية ١٤٤ % .

الإرتدادات : أمامي ٥٥ ، خلفي ٥٥ ، جانبي ٤ م .

منطقة B :

نسبة البناء فيها ٤٢ % .

النسبة الطابقية ١٦٨ % .

الإرتدادات : أمامي ٥٥ ، خلفي ٤٤ ، جانبي ٣ م .

منطقة البلدة القديمة :

يخضع فيها البناء لقرار اللجان المختصة و إتفاق الجوار .

٢٠٥ . إستعمالات الأراضي في موقع الدراسة

تمثل عملية إستخدام الأرض جزء من قدرة الإنسان في محاولات إستغلال أو إستثمار البيئة الطبيعية و يعتمد هذا الإستخدام على الطبيعة الجغرافية للأرض من جهة و على قدرة و إمكانات الإنسان من جهة ثانية، و تتجلى أعلى درجات الإستخدام في صورة الظاهرة العمرانية التي تمثل الحاجة الأساسية للإنسان من مسكن و التي لا تقل أهمية بالضرورة عن الحاجة إلى المأكل المثلثة بالإلتجاه الزراعي في إستخدام الأرض .

و تلعب الأنظمة الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية (طبيعة السكان) دوراً هاماً في تغير أنظمة إستخدام الأرض ، و يصنف هذا الإستخدام في التخطيط العمراني للمدينة بثلاث طرق غالباً ما تمثل أشكال الحيز الفراغي الوظيفي للمدينة مثل إستعمالات الأراضي الزراعية أو الصناعية والتجارية و الخدمات الثقافية(١) .

و فيما يتعلق بموقع الدراسة فقد أمكن تصنيف إستخدامات الأراضي على النحو الآتي :

١٠٢٠٥ المناطق السكنية :

و يمثل المناطق (الأرض) المستخدمة فقط للسكن و العيش (البيوت و الشقق المخصصة للسكن) و تبلغ مساحة المناطق السكنية في موقع الدراسة ٣٣٦ دونم ، و قد بلغت الكثافة السكانية الصافية في موقع الدراسة و التي تقيس تركيز السكان في المناطق المستغلة (بجمل السكان إلى مساحة الأراضي المأهولة) نحو ٥٠ م^٢ للشخص الواحد .

٢٠٢٠٥ مناطق الخدمات و تشمل :

أ_ الخدمات التعليمية، و المتمثلة في رياض الأطفال و المدارس الأساسية و الثانوية و تبلغ مساحتها نحو ١٧ دونم .

ب_ الخدمات الإدارية، و المتمثلة بالمجالس البلدية و المؤسسات الإدارية في الموقع من مكاتب خدمات شؤون زراعية، بريد و مقسم إتصالات ، لجان تخطيط محلية و قد سبق الإشارة إليها و تبلغ مساحتها ٢,٥ دونم .

ج_ الخدمات الإجتماعية و الثقافية، و تشمل الجمعيات الخيرية و الأندية و المكتبات العامة و تقدر مساحتها بنحو ٣ دونم .

(١) حيزنر، لاروق عباس ١٩٩٤، تخطيط المدن و القرى، الإسكندرية، منشأة المعارف، ص ١٤١-١٤٥ .

د_الخدمات الصحية، وتقدر مساحتها فقط ١٥٠ متر و هذا يعكس النقص الشديد في مستوى الخدمات على الصعيد الحكومي في البلدة و هذه المساحة فقط متعلقة بالمركز الصحي في البلدة وبالتالي إستثنى منها العيادات الخاصة التي تحدثنا عنها في فصول سابقة .

٣٠٢٠٥ الإستعمالات التجارية و الحرفية

و تشمل محلات البيع بالجملة و المفرق و المخازن الممتدة و الورش مع أطوال الشوارع بالبلدة وتبلغ مساحتها نحو ٤ دونم. و يبين الجدول التالي عدد و نوع المحلات التجارية في البلدة .

جدول رقم (١٧): "لعدد و نوع المحلات التجارية و الحرفية في بلدة عزون لعام ٢٠٠١"

عدد المحلات التجارية	نوع المحلات التجارية و الحرفية
١٤	بقالات
٣١	أطعمة و خضار
٥	مواد بناء
٤	مطاعم
٢	بناشر
٥	محلات بيع لحوم مجففة و طازجة
٢	ستوديوهات
٢	تأمين مركبات
١	محطات وقود
٢	غيار زيت مركبات
٤	أثاث مستعمل
٢	ميكانيكي سيارات
٢	كهربائي سيارات
١	قطع سيارات
٢	قرطاسية و مكاتب صغيرة
١	بلياردو
١	أدوات تنظيف
١	بيع و تصليح ساعات
٣	صيدليات
١	أدوات مرلية

٤	صالونات حلاقة
١١	ملابس و نوقيتيه
٣	أدوات صحية
٣	أدوات زراعية
١٠	أدوات كهربائية (بيع و تصليح)
٣	محددة

المصدر: المسح الميداني

ومن خلال الجدول السابق يتضح الاهتمام الشديد تجاه هذه الخدمات و إنتشارها نوعاً و كمياً في موقع الدراسة .

٤٠٢٠٥ الإستعمالات الصناعية

و تنحصر في موقع الدراسة في الصناعات الغذائية و الإنشائية و المعدنية و النسيجية، وتبلغ مساحتها نحو ٦ دونم، و يبين الجدول التالي نوع الصناعات و عددها في موقع الدراسة .

جدول رقم (١٨): توزيع الصناعات في بلدة عزون لعام ٢٠٠٠

نوع الصناعة	عدد أنواع الصناعة
الصناعات الغذائية	معاصر زيت ٢
	مصانع شبس ١
	مصانع شراب ١
	أفران الخبز ٣
الصناعات الإنشائية	منشار حجر ٣
	مصانع طوب ١
	شايش ٣
	جرانيت ١
	بلاط ١
الصناعات النسيجية	مشاغل خياطة ٥

المصدر: المسح الميداني

ويوضح الشكل رقم (١٣) خريطة استعمالات المباني القائمة في بلدة عزون

(١) من سجلات البلدية ، بيانات غير منشورة .



□

المناطق التجارية



الخدمات الصحية



الخدمات الادارية



المناطق الصناعية



المساجد



الخدمات التعليمية



شكل رقم [١٣] خريطة استعمالات المباني القائمة في بلدة عزون

و يتضح من خلال الجدول السابق تنوع الصناعات و تعددها في موقع الدراسة مما يشكل قاعدة لبنية إقتصادية و تجارية هامة تساعد في إثراء و تطور البلدة عمرانياً .

ح_المناطق الخضراء،و تشمل الحدائق و الساحات العامة الخضراء و التي يفتقر موقع الدراسة إفتقاراً كلياً لمثل هذه المناطق و فقط بلغت مساحة المنطقة الخضراء في الموقع نحو ٨٠ م^٢ و هي عبارة عن دوار مزروع بالأشجار في الجهة الشمالية للبلدة و على مفترق تتوزع خلاله الشوارع تتجاه أحياء البلدة الجنوبية و الغربية و الشمالية .

ط_الخدمات الدينية،و تصنف إلى خدمات المساجد و خدمات المقابر و قد بلغت مساحة المساجد في القرية نحو ٣,٥ دونم و هذا معدل يتساوى مع المعدل العام لمثل هذه التجمعات ،أما المقابر فقد بلغت مساحتها نحو ١٠ دونمات .

٥٠٢٠٥ الأراضى الزراعية :

و قد بلغت مساحة الأراضى الزراعية في الموقع نحو ١٥,٤٠٠ ألف دونم منها صالحة للزراعة ١٢,٧٠٠ ألف دونم ، و تتركز في موقع الدراسة الزراعات البعلية و المروية حيث تعتبر زراعة الزيتون من المحاصيل الزراعية الأساسية في الموقع و يعود للطبيعة الجغرافية للأرض و التربة حيث تعتبر أراضى البلدة في معظمها تلال و هضاب مما يسهل عملية زراعة مثل هذا النوع من الزيتون و الذي لا يحتاج إلى كلفة عالية سواء في المياه أو الأسمدة و الإستخدامات الزراعية المعقدة .

و تشكل الزراعات المروية جزء هام من المحاصيل الزراعية في البلدة حيث وجد نحو ١٠٠٠ دونم من الحمضيات مع أن هذه الشجرة باتت مهددة بالإقتلاع بسبب حلول زراعة الدفيئات التي أصبحت جزء هام جداً من إقتصاديات الزراعة في محافظة قلقيلية و قد سجل موقع الدراسة نحو ٨٠ دفيئة مزروعة بمختلف أنواع الخضروات و خصوصاً البندورة و الخيار ،وسجل نحو ٦٠٠ دونم أراضى غابات .

و قد بلغت مساحة الأراضى الزراعية الدائمة في عزون نحو ١٨% من مجمل الزراعات الدائمة في محافظة قلقيلية ،أما الزراعات المؤقتة فقد بلغت في المحافظة نحو ١٦,٤٩٢ ألف دونم و كان لموقع الدراسة منها ما نسبته ٩% من مجموع هذه الزراعات(٢).

(١) بيانات غير منشورة، مديرية الصناعة في محافظة قلقيلية .

(٢) الإحصاءات الجغرافية في الأراضى الفلسطينية ،ديسمبر ٩٨، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية .

تعتبر شبكة الطرق و المواصلات أحد و أهم القضايا التي يجب أخذها بعين الإعتبار عند التخطيط لأي تجمع سكاني سواء كان هذا التخطيط على المستوى القومي الإقليمي أو المحلي . و تكمن أهمية شبكة المواصلات لأسباب تتعلق باختصار المسافات و بالتالي الزمن كذلك الحال فإن الطرق الجيدة توفر إستهلاك الوقود من جهة و إستهلاك الماكينات من جهة ثانية إضافة إلى العامل النفسي الممثل في توفير الهدوء و الراحة للسكان أثناء التنقل .

و قد إمتاز موقع الدراسة بشبكة من الطرق جعلت عملية الإتصال و التواصل مع باقي التجمعات في المحافظة و خارج إطار المحافظة (الأقاليم الأخرى) يسرة و مريحة ،أنظر شكل رقم (١٣) الطرق بمنطقة الدراسة .

و يمكن تقسيم الطرق في موقع الدراسة إلى الطرق التالية :

أولاً : الطرق الرئيسية (الإقليمية)

و هي الطرق التي تربط الموقع بالتجمعات السكانية الكبيرة داخل المدينة و خارجها و تقسم إلى الآتي :

أ_ الطريق الواصل بمدينة قلقيلية و الذي كان يخترق بلدة عزون إلى مدينة نابلس ، و يبلغ إتساع هذا الشارع ٨-١٢ متر، و قد تم إغلاق هذا الشارع منذ عام ١٩٨٧ لأسباب أمنية من قبل سلطات الإحتلال حيث كان أيضاً يمر عبور للمستوطنين القادمين من داخل إسرائيل إلى المستعمرات في الضفة الغربية .

ب_ الشارع الواصل بين مدينتي طولكرم و قلقيلية و الذي يمر تحت جسر و يقع في الجهة الشمالية أو المدخل الشمالي للبلدة و يبلغ عرضه ٨-١٢ متر .

ج_ الشارع الواصل بين مدن قلقيلية و طولكرم ماراً بالبلدة عزون إلى الجنوب و منطقة رام الله و هذا الشارع قديم حيث شيد في عهد الأردن و كان إتساعه من ٦-٨ متر و هو الآن في عداد مشروع تنفيذي حول تطوير هذا الشارع و توسعته و يعتبر هذا الشارع من الطرق الرابطة و تجدر الإشارة هنا إلى أن الشوارع الرئيسة نفسها تكون أحياناً من الطرق الرابطة بين موقع الدراسة و تجمعات سكانية قروية أخرى حيث يربط الشارع الواصل نابلس عزون مع عدة قرى تقع على نفس الشارع .

ثانياً : الطرق الإلتفافية

وهي الطرق التي تم إنشاءها من قبل الإحتلال بعيد توقيع إتفاقية إعلان المبادئ بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام ١٩٩٣ و الهدف منها حماية المستوطنات و تسهيل الإستيلاء على أراضي الضفة الغربية و تقسيم الحكم الذاتي الفلسطيني إلى كتونات منفصلة و جزر بحرية يسهل السيطرة عليها من قبل الإحتلال و قد إبتلعت هذه الطرق جزء كبير من الأراضي الزراعية في الضفة و القطاع (١) .

وفيما يتعلق بموقع الدراسة فقد تم الإستعاضة عن شارع قلقيلية نابلس و المار من وسط عزون والذي أغلق كما أسلفنا بشارع إلتفافي تم بموجبه تحويل الشارع نفسه إلى خارج المناطق السكنية في البلدة و الذي أصبح الآن يتقاطع مع طريق طولكرم/قلقيلية في مدخل البلدة الشمالي ليستمر غرباً و يربط مع الشارع الإلتفافي لمستوطنة ألفي منشييه و يصل حرم هذه الشوارع إلى ٣٠٠ متر و يبلغ إتساعها نحو ٣٠ متر تقريباً .

ثالثاً : الشوارع الداخلية (الطرق المحلية)

وهي الشوارع الرابطة للتجمعات السكانية و الأحياء داخل البلدة و تبلغ مجموع أطوالها نحو ١٧ متر، و تضيق هذه الشوارع في البلدة القديمة لتصل نحو ٢,٥ متر في حين تتسع في الأحياء السكنية الحديثة لتصل نحو ٥ متر .

رابعاً : الطرق الترابية و البسكوريس

وهي طرق زراعية في نشأتها الهدف منها إتصال المزارع بأرضه و كانت في البداية معظمها ضيق بالكاد يتسع للدواب المستخدمة في عملية التنقل و مع تطور المواصلات و إقتناء المركبات أصبحت الحاجة ملحة لتوسيع هذه الطرق و فرشها بمادة البسكوريس حيث عملت جمعيات و مؤسسات زراعية ناشطة في هذا المجال في السنوات الأخيرة السالفة و خصوصاً في منطقة و موقع الدراسة ، و تبلغ طول هذه الشوارع في موقع الدراسة نحو ١٢ كم و يتراوح عرضها ما بين ٣-٤ متر .

ويوضح الشكل رقم (١٤) مخطط شبكة الشوارع القائمة في بلدة عزون

(١) عقل، سوزان ١٩٩٩، مخطط الطرق في الضفة و قطاع غزة في الإستراتيجية، سلسلة تقارير عدد ٧٧ ص ٧ و مابعداها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center
of Thesis Deposit

خامساً : الطرق الرابطة مع التجمعات السكانية الأخرى (القرى)

و تعتبر هذه الطرق صلة الوصل ما بين موقع الدراسة و التجمعات السكانية الريفية المحيطة، وبخصوص موقع الدراسة لا توجد إلا طريق واحدة تربط بين الموقع و قرية عسلة و التي تبعد إلى الغرب من عزون نحو ١,٥ كم تقريباً و فيما عدا ذلك ترتبط عزون بشبكة من الشوارع الرئيسية التي تربطها بمختلف التجمعات الريفية و الحضرية في محافظات الوطن .

٧٠٢٠ شبكات المرافق العامة للمياه :

كانت بلدة عزون تعتمد على آبار الجمع لعدم وجود ينابيع قريبة حولها، و تبعد عيون واد قانا وكفر قرع و بئر صير بضعة كيلو مترات من البلدة و في سنوات الجفاف كان يتم نقل المياه على الدواب من الينابيع المذكورة، و قد شرع بحفر أول بئر إرتوازي في البلدة بموقع (خلة خاطر) لكن لم يصل الحفر لمنسوب المياه الجوفية. و في عام ١٩٢٧ قامت البلدة بالتعاون مع قائم مقام طولكرم لإستكمال الحفر و الذي وصل لعمق ٣٩ متر و توقف حتى عام ١٩٦٣ حيث قامت سلطة المياه بحفر بئر شمالي البلدة بمحاذاة الشارع الموصل إلى طولكرم و قد وصل العمق نحو ١٣٣ متر و تم تمديد شبكة مياه للبلدة و من ثم إلى قرى جيوس و صير و عزبة الطيب و بعد ذلك تم حفر بئراً آخر جنوب البلدة على الطريق المؤدية إلى كفر ثلث من أجل ري المزروعات في عام ١٩٦٤ قامت شركة ميكوم الأمريكية بحفر بئر جنوب غرب البلدة على الطريق لوصوله لقرية عسلة و ذلك للتنقيب عن البترول، و قد ظهر الماء قوياً و على عمق بسيط و لكن استمروا بالحفر و أعلنوا عن عدم العثور على البترول. و قد سجلت كمية المياه التي يضخها البئر الشمالي بمعدل يومي ١٠٨,١٨٧ كوب و بمعدل شهري ٣,٢٤٥,٦١٠ كوب و كانت كمية استهلاك عزون منه بمعدل يومي نحو ٥٢٩,٢٤٦,٦ كوب .

بقسم الإستهلاك للمياه في بلدة عزون على النحو التالي :

جدول رقم (١٩) : جدول توزيع كمية استهلاك المياه في بلدة عزون لعام ٢٠٠١

الإستهلاك	الكمية	النسبة
منزلي	١٣٢,١٣٣	٦٨,٤ %
تجاري	١٩٨٠	١,٣ %
صناعي	٦٧٢٢	٣,٤٨ %
زراعي	٥٢٣,٤٠	٢٧,٩ %
الإجمالي	١٩٣,١٧٥	١٠٠ %

المصدر: بلدية عزون

و بين الجدول رقم (٢٠) إتصال شبكة المياه بالمساكن المأهولة لعام ١٩٩٧ في موقع الدراسة (١)

المساكن	شبكة عامة	تمديدات خاصة	لا يوجد	غير مبين	المجموع
	٩٤١	١	٣	٣	٩٤٨

٢. الكهرباء :

لقد تم شراء أول مولد كهربائي في السبعينات و مددت شبكة الحي الشمالي على نفقة أهل الحي في أواخر السبعينات تم ربط البلدة بشبكة واحدة لمولد كهربائي خاص بالبلدة و في عام ١٩٨٨ تم ربط البلدة بشبكة الكهرباء القطرية الإسرائيلية .

يتضح من الجدول رقم (٢١) جدول إتصال شبكة الكهرباء بالمساكن المأهولة لعام ١٩٩٧ (٢) ما نسبته ٩٩% من مجموع المساكن متصل بشبكة الكهرباء العامة.

المساكن	شبكة عامة	مولد خاص	لا يوجد	غير مبين	المجموع
	٩٣٩	٣	٣	٣	٩٤٨

قد قامت البلدية مؤخراً بإبجاز عدة مشاريع على صعيد الكهرباء، حيث عانت بعض الأحياء من ضعف شديد في الكهرباء و خاصة الحي الجنوبي إذ بلغت قوة التيار الكهربائي ١٥٠ فولت و تم كيب محولات حديثة لمضاعفة هذه القوة و التي وصلت إلى ٢١٠ فولت في أبعد نقطة .

٣. الصرف الصحي :

تتمدد البلدة في تصريف نفاياتها على الحفر الإمتصاصية حيث لا توجد شبكة مجاري عامة و إنما يتم التجميع في حفر إمتصاصية و تصرف النفايات في البلدة من خلال سيارة خاصة بالمجلس البلدي تقوم على جمع النفايات يومياً .

و تجدر الإشارة هنا إلى قرب مكب النفايات الإسرائيلية و الواقع على أراضي أهالي عزون جيوس و الذي يشكل أخطار بيئية قاتلة و قاسية من أمراض و أوبئة و قد إحتجت البلديات المذكورة على السلطات الإسرائيلية لإغلاق هذا المكب إلا أنها لم يتم الإستجابة لطلبها ، و يعد هذا المكب عن موقع الدراسة نحو ٢ كم فقط و يتوسط ثلاث تجمعات سكانية هي صير و جيوس عزون مما يشكل أخطار مستقبلية على السكان في هذه المنطقة و مما يزيد الخطورة أن هذا المكب يقع على بعد نحو ٢٠٠ متر من البئر الإرتوازي الذي يزود هذه التجمعات السكانية الثلاثة بالمياه .

(١)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . التعداد العام للسكان و المساكن و المنشآت لعام ١٩٩٧ ، محافظة قلقيلية ، الجزء الأول، ص ٤٦ ، جدول (٤) . (٢) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . مرجع سابق، ص ٥٢ ، جدول (٦) .

٤. الإتصالات :

تعتبر الإتصالات من عناصر التكنولوجيا الحديثة و هي جزء أساسي في عملية التقدم و التحضر شأنها في ذلك شأن المواصلات ، و يضم موقع الدراسة مقسم للإتصالات الفلسطينية و الذي يقدم خدمات الإتصال للمنطقة الشرقية و الوسطى من محافظة قلقيلية ، و قد تم إنشاء مبنى خاص بذلك بلغت مساحته نحو ١٠٠٠ م^٢ ، و بدون إستثناء ترتبط معظم تجمعات محافظة قلقيلية بشبكة إتصالات حديثة و أصبحت هذه الخدمة ميسرة و سهلة للجميع .

٠٣٠٥ . التجربة التخطيطية للبلدة

في السنوات العشرة الأولى من عهد الإحتلال أخذت البلدة بالتوسع جهة الشمال و الجنوب و قد أعد أول مخطط هيكلي عام ١٩٩١ و لكن لم يتم المصادقة عليه من قبل سلطات الإحتلال ففي أوائل التسعينات قام أحد المهندسين في دائرة التنظيم المركزية بإعداد المخططات بشكل مربع لنحو ٤٠٠ بلدة و قرية و أودعها و تمت الموافقة عليها باعتبارها مخططات جزئية بموجب قانون رقم ٧٩ بالرغم من أن ذلك القانون لا يشير إلى مخططات جزئية ، وتكون هذه المخططات من إشارات غير دقيقة على الصور الملتقطة من الجو إلى الحدود الخارجية للتنمية العمرانية المسموح بها ، ومن ثم يشار إليها بالمخططات الحدودية و توجد داخل حدود معظم القرى الموجودة لا جميع القرى القائمة بحيث لا تسمح بملء الفراغات (أي الفجوات الصغيرة بين المباني القائمة) و لا تتضمن أي مقترحات للنمو(١). و يوضح الشكل رقم (١٥) خريطة توسعات المخطط الهيكلي لبلدة عزون بعد إتفاقية أوسلو B و تشير الخريطة إلى توسع المخطط باتجاه الجنوب و الجهة الشرقية و الشمالية المحدودة ، حيث أن الإتساع جهة الجنوب لا يشكل أي خطورة على أمن الطرق الإلتفافية و بالتالي أمن المستوطنين ، كما أن التوسع جهة الشرق والشرق الجنوبي محصور إذ يعني القرب من مستوطنة معالي شمران الواقعة على أراضي كفر لاقف و عزون و كما أن هناك حذف من المخطط الأساسي باتجاه قرية عسلة إلى الغرب و الجنوب الغربي حيث إتساع المخطط في هذه النقطة يعني إلتقاء مرتقب للبلدين .

بشكل عام كان هذا المخطط أو التوسعة لم تراعي و تأخذ بعين الإعتبار التخطيط المستقبلي للموقع و الذي سيحاول حل إشكالات كبيرة على صعيد التطور و التنمية بالبلدة و إنما راعى فقط التوسع البسيط الذي يفرضه بحاجيات السكان التوسعية في المكان فيما يتعلق فقط برسم الكنتونات السكانية إلاّ خلال فترة وجيزة جداً . و قد بلغ مساحة هذا المخطط نحو ٢٧٦٠ دونم وهذه المساحة كما سنوضح لاحقاً لا تفي باحتياجات التطور و العمران المستقبلي بالبلدة . وفيما يتعلق بالكثافة السكانية العامة في المواقع و التي تعني مجمل عدد السكان إلى المساحة الإجمالية

والبالغ في الضفة نحو ٢,٧ شخص/للدونم الواحد(٢)، فقد بلغت الكثافة السكانية العامة في الموقع نحو ٣,٦ شخص للدونم الواحد و هي مساحة أكبر من المعدل العام في الضفة الغربية و يعود ذلك إلى إتساع مساحة الأراضي التي تضمها البلدة .

(١) إسرائيل و الأراضي المحتلة، هدم المساكن و نزع ملكيتها تدمير منازل الفلسطينيين، منظمة العفو الدولية، ص ٣٥ .
(٢) أبو طويلة جهاد محمد ١٩٨٨، إستخدام الأرض في قطاع غزة، دراسة في الجغرافيا، القاهرة معهد البحوث و الدراسات العربية ص ١٠٦ .

الفصل السادس

تحليل وتقييم الواقع الحالي لبلدة عزون

٠١ عناصر القوة والضعف .

١٠١٠٦ عناصر القوة .

٢٠١٠٦ عناصر الضعف .

٠٢٠١ الإمكانات والفرص المتاحة .

١٠٢٠٦ الإمكانات السكانية والبشرية .

٢٠٢٠٦ الإمكانات الاقتصادية .

٣٠٢٠٦ الإمكانات الخدمية .

٠٣٠١ المعوقات والصعوبات .

١٠٣٠٦ المعوقات التنظيمية .

٢٠٣٠٦ المعوقات الاقتصادية .

تمهيد

حاول الباحث خلال الفصول السابقة دراسة الواقع الجغرافي و الاجتماعي والسكاني والاقتصادي والخدماتي لموقع الدراسة في الإطار الإقليمي لما تمثله هذه الدراسات من الأهمية من أجل تصورات تخطيطية حيث أن عملية التخطيط لأي موقع أو منطقة تمر بمراحل و تبدأ بالتصور الفكري لمركزات و متطلبات التخطيط و المتمثلة في المتطلبات الاجتماعية و الاقتصادية والجمالية للموقع ، و من ثم وضع البرنامج التخطيطي الذي يركز بالأساس على مجموعة من الدراسات الفيزيائية و السكانية و الاجتماعية و الاقتصادية و الخدماتية ، و تحليل هذه الدراسات و البيانات الإحصائية .

و سيعتمد الباحث نظرية SWOT في تحليل الدراسات التي يركز عليها أساساً وضع الخطة التطويرية للموقع و هذه الأحرف إختصار للكلمات :

(Strength_Weakness_Opportunities_Threat)

أي عناصر القوة و الضعف ، الفرص و الإمكانيات ، و المعوقات. إن تحليل و تحديد هذه العناصر عبارة عن التشخيص الموضوعي الذي سيقود إلى وضع الخطط .

إن أي تجمع سكاني كبير أم صغر لا بد و أن يشتمل على مجموعة من العناصر التي تعود لأوجه وجوانب الحياة المادية و غير المادية ، فيه هذه الأوجه البعض يمثل نقاط قوة تسجل في الإطار الإيجابي للموقع و تعمل على تنمية و تطوير الموقع إذا ما تم استثمارها و توجيهها بشكل موضوعي و البعض الآخر يمثل نقاط ضعف تضيف للموقع العراقيل و العقبات أمام التطور .

أيًا كانت نقاط الضعف أو القوة إذا لم تكن هناك سياسة إدارية و توجيهية مرتكزة على الاستثمار الجيد أو الإضعاف المميز لأثر النقاط السلبية فتبقى هذه العناصر بشقيها عناصر سلبية تتوزع هذه بين القوة البشرية و استثمار العنصر البشري إلى الخصائص الطبيعية و الجغرافية للموقع و كذلك الخصائص و القوة الإقتصادية و الخدمائية .

و كل هذه العناصر مادية ملموسة في حين تمثل عناصر الإدارة و السياسة الإدارية و التنظيمية عناصر القوة و الضعف غير المادية .

١٠١٠٦ عناصر القوة

و يمكن تحديدها في اطار الخصائص التالية:-

خصائص الموقع وتشمل:-

الخصائص الطبيعية للموقع

توضح من خلال الفصول السابقة و الدراسة الميدانية للموقع إمتيازه بخصائص تزيد من فرص للتطور و التنمية بشتى أشكالها العمرانية و الإجتماعية و الإقتصادية إذا ما أعدت الخطة الموضوعية للموقع ، حيث إمتاز موقع عزون بتوسط محافظة قلقيلية ، هذا التوسط الذي إرتبط بشبكة طرق ميسرة مع مختلف التجمعات السكانية في المحافظة ، و بنفس الإتجاه يتميز الموقع بشبكة طرق داخلية و إن كانت بحاجة إلى تعبيد و صيانة إلا أنها تمثل بنية جيدة للتوسع العمراني الداخلي في الموقع .

و قوع البلدة على الطريقين الرئيسيين الرابطين بين مدن الشمال (نابلس/قلقيلية ، قلقيلية/طولكرم ، طولكرم / قلقيلية) أعطى ميزة كبيرة للموقع مع أن هذه الطرق قد تعرضت لحاولات الإغلاق من قبل سلطات الإحتلال كما حصل في طريق نابلس/قلقيلية و الذي كان يقطع البلدة إلى نصفين شمال و جنوب و الذي تم تعويضه بخط إتفافي جديد لحماية أمن المستوطنات الإسرائيلية ، إلا أن هذا الخط الإتفافي لم يبعد كثيراً عن الموقع بل بقي في شمال الموقع و إقتطع مساحات كبيرة من أراضي البلدة الواقعة إلى الشمال كما أنه إنتقى في مفترق مع الخط الواصل طولكرم بقلقيلية و عبر جسر أرضي ، و من ناحية ثانية يعد التوسع العمراني العمودي

أحد عوامل القوة التي يمتاز بها الموقع و إن كانت هذه الميزة حديثة العهد لأسباب ذاتية و قانونية متعلقة بالإحتلال إلا أن إنتشار مثل هذا النمط من البناء يعد أحد عوامل الجذب السكاني في البلدة و خصوصاً مع إرتفاع أسعار الأراضي الذي يمنع إلى حد كبير إمكانيات الشراء . كما أن ظاهرة إنتشار المحلات قيد البناء و الإيجار و الممتدة على طول الشوارع الرئيسة في البلدة وتحديدأ الجهة الشمالية و الغربية تعزز عملية الجذب والإستقرار داخل البلدة الأمر الذي سيشار إليه بشيء من التفصيل في الفصول القادمة .

١.١. الخصائص البشرية للموقع :

من خلال الدراسة يتبين أن موقع الدراسة هو ثاني أكبر التجمعات السكانية في المحافظة و بحسب تقديرات السكان فإن موقع الدراسة يتوقع تعداد سكان بعد عشر سنوات أي في العام ٢٠١٠ بنحو (١٠٥١٤) نسمة (١).

هذا يعني أن عدد السكان في موقع الدراسة سيتضاعف تقريباً كما أن الحالة تنطبق على المحافظة الإقليمي بشكل عام ، حيث بلغ تعداد السكان في عام ١٩٩٧ نحو (٦٨٣٦١) نسمة سيتضاعف ليصل في عام ٢٠١٠ حسب التقديرات نحو (١٢٤٠٤٧) نسمة .

مما تجدر الإشارة إليه أن موقع الدراسة سيتحمل أعباء خدمة نصف سكان المحافظة على الأقل ، يعود ذلك لأسباب المسافة و إحتكاك المسافة الذي سيشار إليه في الصفحات القادمة .

توضح المعادلات التالية تطور السكان في بلدة عزون حتى عام ٢٠٢٠ :

المعادلة الأولى : معدل النمو السكاني

$$\ln p_t - \ln p_o =$$

n

حيث أن p_t = عدد السكان في آخر سنة / p_o = عدد السكان في السنة السابقة / n = الفرق بين السنوات .

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، سكان التجمعات الفلسطينية (١٩٩٧-٢٠١٠)، كانون الأول - ديسمبر ١٩٩٩ .

و بالتعويض تصبح المعادلة :

$$0,039 = \frac{\ln 6614 - \ln 5871}{3}$$

و عليه فإن معدل النمو السكاني بين الأعوام ٩٧ - ٢٠٠٠ بلغ نحو ٠,٠٣٩

المعادلة الثانية = السكان المتوقع حتى عام ٢٠٢٠

= السكان الحالي (١ + معدل النمو) ٢٠

$$= 20 (1 + 0,039) 6614$$

$$= 14215 \text{ نسمة}$$

بالتالي فإن تعداد السكان المتوقع في موقع الدراسة عام ٢٠٢٠ سيكون ١٤٢١٥ نسمة .

٢٠١٠ عناصر الضعف

من الطبيعة الجغرافية للموقع قد تمثل نقطة ضعف إذا ما أخذنا بعين الإعتبار العمران و توسعه في الموقع على هضاب متواصلة و متقطعة أحياناً مما يجعل من الصعوبة بمكان إستمرار عملية التواصل العمراني المتسلسل .

كما أن وقوع بعض القرى المنافسة و الخيطة للموقع يشكل عامل ضعف يجعل عملية التنمية والتطوير داخل الموقع بطيئة مع أن هذا العامل قد يشكل عامل قوة إذا ما إشتد التنافس لصالح المركز المحلي كما يحصل حالياً بين الموقع و بلدية كفر ثلث المجاورة ، و هذا يعني أن توافر بعض الخدمات الإقتصادية و الإدارية و الإجتماعية في مواقع سكنية مجاورة و صغيرة يعني ضعف مركز هذه الخدمات في المركز المحلي .

٢٠٦ . الإمكانات و الفرص المتاحة .

وتشمل الامكانات البشرية والاقتصادية والخدماتية

١٠٢٠٦ . الإمكانات السكانية و البشرية :

تمثل مدينة قلقيلية نصف سكان المحافظة و هي نسبة عالية كما أسلفنا ، في حين يتوزع باقي السكان في ٣٤ تجمع سكاني منها ثلاث تجمعات سكانية أعتبرت بلديات هي عزون، كفر ثلث ، جبلة ، و لعل العامل و القرب المكاني يقودنا إلى الحديث عن موقع الدراسة و التجمعات المحيطة

جداً بالموقع و التي تمثل جموع سكانية كبيرة و هي كفر ثلث و جيوس و جينصافوط و كفر لاقف و عسلة و عزبة الطيب و النبي إلياس و صير و فلامية ، و هذه التجمعات تربطها علاقة قوية جداً في موقع الدراسة حيث يشكل موقع الدراسة ملتقى خدمات لمثل هذه التجمعات .

و عند التخطيط لموقع الدراسة يجب الأخذ بعين الاعتبار مجمل السكان في المحافظة بالإضافة إلى هذه التجمعات السكانية الواردة سابقاً و الحديث عن النمو و التطور السكاني الذي يجب أن يعد له تخطيطاً يقودنا إلى التقديرات السكانية لأعداد السكان في المحافظة بشكل عام خلال العشر سنوات المقبلة و التي سيتضاعف خلالها تعداد السكان في المحافظة ليصل نحو (١٢٤,٠٤٧) نسمة (١).

و بناء على ذلك فإن الخطة التطويرية للموقع السكاني يجب أن تأخذ نمو السكان في التجمعات المحيطة أيضاً و الذي بلغ (٢٨,٩٥٣) نسمة ، و فيما يتعلق بموقع الدراسة فكما أسلفنا فمن المتوقع أن يصبح حجم السكان للموقع نحو ١٤,٠٠٠ نسمة .

٢٠٢٠٦ الإمكانات الاقتصادية :

إن تنمية المجتمع المحلي في ظل الاندماج بين القرية و المدينة يفترض أن تزدهر في القرية منظومة من البؤر الاقتصادية تتناسب مع الإمكانات التكنولوجية المتاحة لخبرة العمل فيها و تسمح بخلق فائض اقتصادي يمكن إعادة استثماره داخل القرية أو بمبادلته بسوق المدينة ، و في ضوء هذا المفهوم التنموي فإن خريطة تقسيم العمل بين القرية و المدينة تقتضي ألا يتم ترحيل أي مشروعات يمكن إستيعابها ريفياً إلى المناطق الحضرية ، كما أن مفهوم التحديث الريفي في ظل الاندماج الطبيعي بين القرية و المدينة ينسحب بمدلوله الاقتصادي إلى إحلال الآلة بدلاً لقوة العمل اليدوي و ينسحب بمدلوله الإجتماعي إلى التحضر (Urbanisim) (٢)

(١) مرجع سابق، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سكان التجمعات الفلسطينية، ١٩٩٧-٢٠١٠، ص ٥٢، جدول ٥ ب

(٢) رفعت لقوشة. اقتصاديات الزراعة و التنمية الريفية ، ص ٢٠٠ .

أما من حيث الصرف الصحي فإن البلدة ما زالت تعتمد على الحفر الإمتصاصية و التصريف اليومي للنفايات من خلال تربة معدة لذلك ، و تعكف البلدية حالياً على إعداد مخطط للمجاري في البلدة ، و يعتبر مكب النفايات القريب من الموقع من أحد أهم المخاطر البيئية التي تواجهها المنطقة و البلدة .

و لعل فتح مكاتب خدمات بعض المؤسسات الرسمية في السلطة في موقع الدراسة مثل الشؤون الإجتماعية و الزراعة و لجان التخطيط التابعة إدارياً للحكم المحلي ، تعتبر أهم مؤشرات التعامل مع مركزية الموقع و خطوة متقدمة في إطار تحويل المركز إلى مركز خدمات يضم القرى الشرقية و الوسطى من المحافظة ، و فيما يختص بوزارة الشؤون الإجتماعية فإن مكتب عزون الفرعي يقدم الخدمات الإجتماعية لنصف سكان المحافظة تقريباً و من خلال عمل الباحث فإن ما يزيد على ٦٠٠ ملف من أصل ١١٥٠ ملف يتم التعامل معها من خلال مكتب عزون ، و رغم أن هذه الخطوة ووجهت بالصعوبات حيث فتح مثل هذه المكاتب يعني بالضرورة إستحواذ الموقع على خدمات أخرى مساندة و أساسية مثل فرع بنك و مكتب خدمات صحية (مديرية صحة) بالإضافة إلى أهمية وجود كماليات الخدمة الإنسانية . أما مكتب الخدمات الزراعية فينحصر عمله توزيع الخدمات الزراعية في بلدة عزون و القرى الشرقية المحيطة الممتلئة بالأسمدة و الأدوية خدمات الإرشاد الزراعي .

من خلال ما سبق يعتبر موقع الدراسة موقعاً خدماتياً وسطياً حيث إشتمل على بعض الخدمات الأساسية الممتلئة في سد الحاجة الداخلية للموقع خاصة و بعض الخدمات غير الأساسية و التي طال آثارها خدمة الجمهور السكاني المحيط .

٣٠ . المعوقات و الصعوبات

عند الحديث عن المعوقات تجدر الإشارة إلى تصنيفها إلى جزئين رئيسين أحدهما يتعلق بالمعوقات و الصعوبات التنظيمية و الآخر يتعلق بالصعوبات الإقتصادية .

١٠٣٠ . المعوقات التنظيمية: ويمكن تحديدها كما يلي:

ملكيات الأراضي :

حيث يتبين من خلال الدراسة إنتشار الملكية الخاصة بصورة عامة و ضعف في وجود الملكيات العامة إذ تفتقر البلدية لمثل هذا النوع من الملكيات مما يشكل عقبة أمام تنفيذ البلدية لمشاريع مستقبلية بسبب إمكانية الشراء و ضعف رأس المال، مع أن هذا العامل قد يتبدى أثره إذا ما توافر أهل الخير كما حصل مؤخراً حيث تم التبرع بقطعة من الأرض و أيضاً التبرع ببناء مدرسة ثانوية

على القطعة من قبل أحد المغتربين من أبناء البلدة حيث وصلت كلفتها نحو مليون و ربع المليون دولار .

٢. إرتفاع أسعار الأراضي في الموقع إذ يعد هذا العامل أحد معوقات التنمية العمرانية والإقتصادية حيث تتراوح أسعار الأراضي في موقع الدراسة ما بين ٣٠-٤٠ دينار/م و هذا يعكس ضعف القدرة الشرائية بالذات للمستثمرين الذين يستأثرون الإستئجار الذي يتقل عملية الإنتاج حيث يصل إستئجار الدوم أو النصف دوم نحو ٢٠٠ دينار شهرياً و خصوصاً في المواقع القريبة من الشوارع الرئيسة .

٣. غياب المخططات:

و تتمثل هذه المعضلة في غياب رسم السياسات التخطيطية و خصوصاً إبان فترة الإحتلال حيث كانت البلدية قد أعدت مخططاً هيكلياً منذ بداية التسعينات ولكنه حتى الآن لم يصادق عليه من قبل سلطات الإحتلال ، و يمكن تلخيص هذه المشكلة في النقاط التالية :

١- وجود موقع الدراسة في المنطقة B تنظيمياً يعني إستمرارية السيطرة الأمنية الإسرائيلية على البلدة مما يشكل عائق أمام التوسع من خلال وضع الحجج الواهية (الأمنية) ، فمن الممكن إقتطاع جزء من الأرض تحت الحجة الأمنية الإسرائيلية كما حصل من إستيلاء على أراض شاسعة من البلدة و أقيمت فيها المستوطنات .

٢- صغر حجم إقليم الدراسة من الناحية الجغرافية و الإمتدادات و من الناحية السكانية في الوضع الحالي ، مما يفسر إمكانية وجود مركزين لإقليم واحد عملية ليست باليسيرة و خصوصاً

إذا ما تداركنا عملية أن يكون المركز المحلي مركزاً بديلاً عن مركز الإقليم (قليلية) و هذه المسألة يجب أن يخطط لها بصورة واعية تفيد تعزيز العلاقة التكاملية في المكان .

٢٠٣٠ المعوقات لإقتصادية

شكل عام تعد السوق الإسرائيلية منافس حقيقي و خصوصاً إذا ما تحدثنا عن التداخل الإقتصادي و الجغرافي الواقع قرب الحدود مع الإسرائيليين ، و لعل السياسة الإسرائيلية باتت واضحة من حيث ضربها للإقتصاد الفلسطيني بكافة قطاعاته الصناعية و الزراعية و التجارية ، فعلى سبيل المثال تعاني بعض الصناعات مثل الصناعات الغذائية من منافسة شديدة جداً من قبل الإسرائيليين ، حيث من اليسر بمكان وصول البضاعة الإسرائيلية إلى المحافظة و المنطقة نتيجة

للقراب الجغرافي مما يضطر أصحاب الصناعات إلى التخفيض في الأسعار التي قد تصل في بعض الأحيان إلى قيمة الإنتاج و تكاليفه فقط .

يمثل شح الموارد الإقتصادية و ضعف رأس المال عقبة حقيقية أمام التطوير السريع في الموقع حيث يفتقر الموقع لبعض الموارد الإقتصادية كما أن إرتكاز السكان في الموقع و المحيط السكاني على العمالة داخل الخط الأخضر يضعف الإستثمار و يجعل رأس المال عاجز عن خلق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و الإجتماعية المنشودة إذا ما أخذنا بعين الإعتبار الظروف السياسية المتقلبة و المتمثلة بالإنقطاع و عدم الإنتظام في العمل .

الفصل السابع

إتجاهات التطور العمراني لبلدة عزون كمركز محلي .

- ١٠١٠٧ أهمية عزون كمركز محلي .
- ١٠١٠٧ الأهمية الإقليمية .
- ٢٠١٠٧ الأهمية في ضوء الإمكانيات والفرص المتاحة .
- ٠٢٠ إتجاهات ومقترحات التطور العمراني .
- ١٠٢٠٧ الإحتياجات السكانية المتوقعة .
- ٢٠٢٠٧ إتجاهات التطور العمراني المستقبلي .

تمهيد

فيما سبق تبين بالدراسة الميدانية الواقعية الظروف و الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية و الخدمائية التي يعيشها موقع الدراسة ، و حاول الباحث الوقوف على العناصر التي تمثل مرتكزات أساسية للتخطيط في منطقة الدراسة و التي ستشكل أساس التوجه و التطور العمراني المستقبلي للبلدة بما ينسجم و الأهمية الإقليمية للموقع .

تبين خلال فحص عناصر القوة في الموقع إرتباط هذه العناصر بالناحية الإقليمية و الأهمية الجغرافية للموقع ، و سيحاول الباحث خلال الفصل القادم تبيان العلاقة الإقليمية لموقع الدراسة التجمعات السكانية المحيطة و الفرص و الإمكانيات المتاحة في ضوء الإحتياجات الفعلية للسكان الموقع نفسه و التجمعات السكانية المحيطة خلال العشرين سنة القادمة (٢٠٢٠) .

١٠٧ . أهمية عزون كمركز محلي الأهمية الإقليمية ١٠١٠٧

تعتبر مدينة نابلس مركز إقليم الشمال في الضفة الغربية لما تمثله هذه المدينة من أهمية على الصعيد الخدماتي ، حيث تتوفر فيها جميع الخدمات في المستوى الأول و التي تفتقر إليها غالباً باقي مدن هذا الإقليم ، و لإعتبارات عاملي المسافة و توافر الخدمات تفقد مدن طولكرم و جنين و قلقيلية جزء من مركزيتها و نفوذها حتى في إقليمها و محافظاتها ، حيث يساهم عامل المسافة تحديداً في جزء كبير من هذا الضعف في النفوذ و حتى على المستوى الخدماتي في المستويين الثاني و الثالث الذي يمكن توافره في هذه المدن .

فيما يتعلق بمحافظة قلقيلية و إقليم الدراسة ، يبدو جلياً نفوذ المدينة في التجمعات السكانية المحيطة و التي تقترب فيها المسافات ، في حين تشكل نابلس مركز الجذب على المستوى الخدماتي العالي و البسيط و فقط فيما يتعلق بالخدمات الحكومية التي لا غنى عن إكتسابها إلا من مدينة قلقيلية و التي تمثل نوع من الضغط و توقع عنصر التكلفة في المواصلات لدى العديد من المواقع المحافظة و تحديداً المواقع الشرقية حيث تقصر المسافة ما بين هذه التجمعات كما سبق الإشارة إليه في هذا البحث بين هذه التجمعات و مدينة نابلس ، في حين تصبح المسافة و عامل الزمن أكبر تجاه قلقيلية . و من هذه التجمعات كفر قدوم ، جيت ، إماتين ، فرعنا ، حجة ، الفندق ، قلقيلية و باقي الخطب ، جينصافوط . و يوضح الجدول التالي المسافات ما بين بعض التجمعات في محافظة قلقيلية و المدينة قلقيلية و مدينة نابلس و بلدة عزون .

جدول رقم (٢٢) المسافة بين بعض التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية و مدينة نابلس .

التجمع	المسافة مع قلقيلية / كم	المسافة مع نابلس / كم	المسافة مع عزون / كم
جيت	٢٠	١٠	١١
كفر قدوم	٢٢	١٠	١٢
إماتين	١٩	١٤	١٠
فرعنا	٢٠	١٥	١١
الفندق	١٦,٥	١٦	٧,٥
حجة	١٨	١٧	٩
باقة الخطب	١٩	١٨	١٠
جينصافوط	١٦	١٦	٧

المصدر: الباحث

يتضح من خلال هذا الجدول المسافة القصيرة ما بين هذه التجمعات و موقع الدراسة مما يشكل أهمية قصوى في سبيل تخطيط هذا الموقع و إفادته بالعناية في خطط التنمية على الصعيد المحلي والإقليمي .

و قد عزز الواقع ما سبق الإشارة إليه في أن مدينة قلقيلية و أيضاً طولكرم و جنين يلعبن دوراً مركزياً في جذب السكان من داخل الخط الأخضر لأسباب و عوامل المسافة و الموقع و بالتالي فإن أي إستحداث لموقع مركزي في الإقليم لا يشكل بالضرورة خسارة على مركز آخر و إنما تعميم مدن الأطراف التي تشكل موقعاً وسطاً في الإقليم .

و لقياس درجة التفاعل المكاني في منطقة الدراسة بهدف تحديد طبيعة العلاقة ما بين التجمعات السكانية في المحافظة و منطقة الدراسة يستخدم الباحث نظريات قياس التفاعل المكاني ، القطع و التفاعل المكاني .

و فيما يتعلق بنظرية التفاعل المكاني و التي يعبر عنها رياضياً بالعلاقة التالية :

$$I_{AB} = \frac{P_A \times P_B}{M^2}$$

$$I_{AB} = \frac{\text{حجم سكان مدينة (أ)} \times \text{حجم سكان مدينة (ب)}}{\text{مربع المسافة بينهما}}$$

مربع المسافة بينهما

و قد قام الباحث بقياس التفاعل المكاني بين المركز المحلي و المدينة قلقيلية حيث :

$$I_{AB} = \frac{35791 \times 6614}{81} = 292,248,98$$

$$I_{AB} = \frac{35791 \times 6614}{81} = 292,248,98$$

$$I_{AB} = \frac{35791 \times 6614}{81} = 292,248,98$$

لتطبيق ذلك رياضياً :

$$292,248,98 = \frac{6614 \times 35791}{81}$$

جدول رقم (٢٣) ((جدول التفاعل المكاني بين التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية))

الموقع	عدد السكان	المسافة من عزون (كم)	المسافة من قلقيلية (كم)	قوة الجذب إلى عزون	قوة الجذب إلى قلقيلية	نقطة القطع إلى عزون	نقطة القطع إلى قلقيلية
كفرثلث	٣٤٩٣	٣	١٢	٢,٥٦٦,٩٦٧	٨٦٨,١٨٠,٣	٥,١٢٨١٣٧	٣٩,٤١٢١٧
بوزوس	٢٦٤٧	٥	١٤	٧٠٠,٢٩٠,٣	٤٨٣,٣٦١,١	٨,٩٠٣٦٠,٣	٥٢,٤٧٩٩٣
بسة	٧١٠	١	١٠	٤,٦٩٥,٩٤٠	٢٥٤,١١٦,١	٤,٠٥٢١٢٩	٧١,٩٩٩٩
البياس	٩٧٢	٦	٥	١٧٨,٥٧٨	١,٣٩١,٥٥٤	١٦,٦٥١٢٩	٣١,٣٤٠٥٧
مخمر لاقف	٧٨٧	٣	١٢	٥٧٨٣٥٧,٦	١٩٥٦٠٧,٨	٩,٦٩٦٩٣	٨١,٩٢٤٦٤
مخمر	٢٣٢٩	٧	١٦	٣٢٢٨٧١,٢	٣٣٤٤٢٢,٢	١٢,٦٣٩٩١	٦٢,٨٩٠٨٣
مخمر لاقف	١٨٢٥	٧	١٦	٢٤٦٣٣٧,٨	٢٥٥١٥٠,٧	١٤,٣٢٥٩٧	٧١,٨٥٥٨١
مخمر	٤٣٠	٤	١٣	١٧٧٧٥١,٣	٩١٠٦٥,٨٦	١٦,٦٨٧٦٥	١١٩,٦٠٣١
عربة الطيب	١٦٩	١٠,٥	٧,٥	٤٩٦٧٨٤,٩	١٠٧٥٣٢,١	١٠,٣٨٣٨٣	١١٠,١٤٥٢
مخمر	١٨٥٨	١١	٢٠	١٠١٥٦٠,٤	١٦٦٢٤٩,٢	٢١,٧٥٤٠١	٨٨,٧٧٩٦٩
مخمر لاقف	٢٧٩٦	١٢	٢٢	١٢٨٤٢١,٨	٢٠٦٧٥٩,٦	١٩,٤٥٦٣	٧٩,٧١٢٠١
مخمر	١٩٦١	١٠	١٩	١٢٩٧٠٠,٥	١٩٤٤٢١,٥	١٩,٣٦٥١	٨٢,١٧١١٥
مخمر	٥٢٦	١١	٢٠	٢٨٧٥١,٧٧	٤٧٠٦٥,١٧	٤٠,٠٠٦٠٤	١٦٥,٩٧٧٢
مخمر	٥٢٧	٧,٥	١٦,٥	٦١٩٦٥,٨٣	٦٩٢٨١,٣٨	٢٧,٥٦٩٧٩	١٣٦,٩٧٧
مخمر	٢٠٢٤	٩	١٨	١٦٥٢٦٨,٣	٢٢٣٥٨٣,٣	١٧,٢١٩٣٢	٧٦,٦٩٢٧٣
مخمر	١٣٩٩	١٠	١٩	٩٢٥٢٩,٨٦	١٣٨٧٠٢,٥	٢٢,٧٤٣١٩	٩٧,١٠١٨٣
مخمر	٥٦٥	١٣	٢٤	٢٢١١١,٨٩	٣٥١٠٧,٤٩	٤٥,٤٧٨٦١	١٩٢,٠١٧٨
مخمر	٤٩٢٤	١٣	٧	١٩٢٧٠٦,١	٣٥٩٦٦٣,٠	١٦,٠٦٦٦٤	١٩,٨٧٢٣٥
مخمر	٣١٨	١٦	١٠	٨٢١٥,٨٢٨	١١٣٨١٥,٤	٧٣,٩٦٩٠٢	١٠٧,٠٨٩٧
مخمر	١٢٨٠	١٤	٨	٤٣١٩٣,٤٧	٧١٥٨٢,٠	٣٢,٨٢٤٠٣	٤٣,٣٠٣٠٧
مخمر	٢١٦	١٦	١٠	٥٥٨٠,٥٦٣	٧٧٣٠٨,٥٦	٨٩,٥٣٧٠٨	١٢٩,٧٢٤٢
مخمر	١١٤	١٢	١٢	٥٢٣٦,٠٨٣	٢٨٣٣٤,٥٤	٩٢,٤٠٣١	٢١٣,٦٢٥٧
مخمر	١٧٧	٩	١٥	١٤٤٥٢,٨١	٢٨١٥٥,٥٩	٥٦,٠١٥٨٧	٢١٤,٣٠٠٣
مخمر	٥١٥	١٠	١٤	٣٤٠٦٢,١	٩٤٠٤٢,٦٨	٣٦,٨٣٦٧٤	١١٧,٧١٠٩
مخمر	٣٣٥	٨	١٦	٣٤٦٢٠,١٦	٤٦٨٣٥,٨٨	٣٦,٥٤٦٧٣	١٦٦,٣٨٠٦
مخمر	٩١٨	١٢	١٦	٤٢١٦٤,٢٥	١٢٨٣٤٤,٣	٣٣,٢١٠٠٩	١٠٠,٩٠٤٦
مخمر	١٣٣٧	١٢,٥	١٦,٥	٥٦٥٩٤,٦٨	١٧٥٧٦٧	٢٨,٨٠٢٠٢	٨٦,٣٦٩٩٨

المصدر: الباحث

و يوضح الجدول السابق طبيعة العلاقة و التفاعل بين التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية ومقارنة هذا التفاعل بالنسبة لمركز المحافظة (قلقيلية) من جهة و المركز المحلي (عزون) من جهة أخرى طبقاً لنظريتي التفاعل المكاني و القطع .

و يتضح من الجدول قوة العلاقة التي سجلتها النظريتان بين المركز المحلي من جهة و معظم التجمعات السكانية في المحافظة .

تبعاً للنظريتين فقد إتضح أن المركز المحلي (عزون) يرتبط بعلاقة تفاعلية في الجذب و القطع مع التجمعات السكانية في المحافظة بصورة تفوق إرتباط هذه التجمعات مع مركز المحافظة (قلقيلية) مع أن نتائج نظرية القطع تعبر عن هذه الصورة بشكل أدق نظراً لإعتبارات الحجم السكاني الذي يؤثر في نتائج نظرية التفاعل لصالح المدينة مركز المحافظة في علاقتها ببعض التجمعات السكانية.

٢٠١٠ الأهمية في ضوء الإمكانيات و الفرص المتاحة

بالإضافة إلى أهمية موقع الدراسة على المستوى الإقليمي و التي تركز أساساً على جملة من الإعتبارات و العوامل و التي سبق الإشارة إليها من موقع جغرافي متوسط و مسافات شبه مترابطة متساوية مع جميع التجمعات السكانية في المحافظة بالإضافة إلى شبكة المواصلات التي تربط المواقع بباقي التجمعات السكانية المحيطة ، هناك من المقومات و الإمكانيات التي من الممكن استثمارها بصورة أكثر تخطيطية حيث يعد العنصر البشري و التوزيع السكاني أحد أهم مكونات عملية التخطيط التي يجب أن تأخذ بعين الإعتبار العامل السكاني .

كما سبق الإشارة لعل موقع الدراسة يتميز الآن و بصورة أكثر دقة في المستقبل بإرتفاع رصيده السكاني إذا ما أخذنا بعين الإعتبار التجمعات السكانية المحيطة حيث سيصل تعداد السكان في الموقع و بعض المواقع المجاورة في العام ٢٠٢٠ نحو ٢٨٠٠٠ نسمة تقريباً مما يستدعي ضرورة اتخاذ مثل هذا الإجراء عند التخطيط للموقع .

لقد مثل تركيز الخدمات و تنوعها كما أظهرت الدراسة الميدانية في موقع الدراسة صورة أكثر تعددية حول أحد مميزات و إمكانيات الموقع التي يمكن استثمارها و تنظيمها بشكل يخدم التطور والنمو السكاني في الموقع و المحيط ، و كما أظهرت أيضاً الدراسة التنوع و التوزيع في الخدمات

التجارية في موقع الدراسة لدرجة تصل في بعض الأحيان إلى المنافسة مع المدينة المركز الأمر الذي
إفتقرت إليه معظم التجمعات السكانية الريفية المجاورة و الخيطة .

و كذلك الحال أظهرت الدراسة الميدانية أن النمو المتواتر و المتواصل في الإتجاه الإقتصادي الحرفي
و الصناعي في الموقع خلال فترة زمنية قصيرة و لعل الظروف السياسية الراهنة التي تعيشها
الأرض المحتلة أفرزت الحاجة إلى أن يكون هناك "بديل" و خصوصاً في ظل الإغلاقات المتواصلة
للمدن الفلسطينية و على سبيل المثال نقلت العديد من الخدمات الإدارية و الإجتماعية إلى موقع
الدراسة من أجل تسهيل تقديم الخدمة للمواطنين حيث كان من الصعب مثلاً الوصول للسيارات
التي يقتنيها المواطن إلى المدينة (قليلية) للترخيص في دائرة السير و كان من السهل نقل هذه
الخدمة لعزوة مع أن هذا الطرف طارئ و غير دائم إلا أن التخطيط الناجح يجب أن يأخذ بعين
الإعتبار المتغيرات و الظروف الطارئة و عملية التخطيط يجب أن تكون مرنة مواجهة للمتغيرات ،
الحال ينطبق على كثير من المؤسسات و الخدمات الحكومية و غير الحكومية التي باشرت تقديم
خدماتها من الموقع عوضاً عن المركز الرئيسي .

٢٠٧. اتجاهات ومقترحات التطور العمراني

٠١٠٢٠٧. الإحتياجات السكانية المتوقعة

إن تحديد البلدة كمركز محلي في الإقليم أو المحافظة يحدد صورة الخريطة التخطيطية و التنمية للموقع بما يتناسب و الواقع القائم من ناحية و الإمكانيات المتاحة من ناحية ثانية في ضوء التوقعات و التقديرات المستقبلية للسكان و شكل إستخدام السكان للأرض .

يوضح الجدول التالي رقم (٢٤) الإحتياجات المستقبلية و الإحتياجات الفعلية لموقع الدراسة في ضوء الخدمات القائمة .

إستعمالات الأراضي	متوسط المساحة اللازمة م ^٢ /للشخص الواحد *	المساحة القائمة م ^٢ /للشخص**	المساحة التخطيطية اللازمة في عزون لعام ٢٠٢٠، ٢ م/للشخص الواحد**	المساحة الفعلية اللازمة في
النطاق السكنية	١٢٠	٧٠٠,٠٠٠	١,٦٨٠,٠٠٠	٩٨,٠٠٠
الخدمات التعليمية				
رياض الأطفال	٠,٧	٣٩٦٨	٩٨٠٠	٥٨٣٢
مدارس أساسية	٣,٨	١٣٨٨٩	٥٣٢٠٠	٣٩٣١١
مدارس ثانوية	٢	٧٩٣٦	٢٨٠٠٠	٢٠٠٦٤
الخدمات الصحية	١	١٣٢,٢٨	١٤٠٠٠	١٣٨٦٧,٧٢
خدمات الثقافية و الإجتماعية	٠,٣	١٩٨,٤٢	٤٢٠٠	٤٠٠١,٥٨
الخدمات الإدارية	١	١٩٨٤	١٤٠٠٠	١٢٠١٦
الخدمات التجارية	١,١	٣٣٠٧	١٥٤٠٠	١٢٠٩٣
البنية التحتية (بدون شوارع مواقف سيارات)				
مقعد	١,٤	١١,٩٠٥	١٩,٦٠٠	٧,٦٩٥
مسجد	٠,٤	٣٣٠٧	٥٦٠٠	٢٢٩٣
المنطق الخضراء	٥	٧٩,٣٦٨	٧٠٠٠٠	٦٩٩٢٠
الجمع بدون شوارع	١٣٦,٧	٣٧٧,٤٠٨	١,٩١٥,٢٠٠	١,٥٣٧,٧٩٢

المصدر: *مركز التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ٢٠٠١.

**الباحث

يتضح من خلال الجدول حجم المساحات التي يحتاجها الموقع خلال العشرين سنة القادمة من حيث الإحتياجات السكانية، التعليمية، الصحية، الثقافية و الإجتماعية، الإدارية، التجارية، البنية التحتية بدون شوارع و مواقف سيارات، المساجد و المقابر و المناطق الخضراء، حيث أظهرت الحاجة

المستقبلية إلى ضرورة التركيز و صب الإهتمام حول الحاجة لزيارة حجم الأرض المستغلة للبناء "المناطق السكنية" إذ من المتوقع أن يصل حجم السكان إلى الضعف مما يستدعي زيادة المخطط الهيكلي و التنظيمي للبلدة ليغطي هذا التزايد . فمثلاً بلغ حجم إستغلال الأرض للتعليم القائم نحو ٢٥,٧٩٣ دونم في حين أظهرت الدراسة حجم المساحة التخطيطية للبلدة لعام ٢٠٢٠م نحو ٩١,٠٠٠ دونم ، أما المساحة الفعلية اللازمة في الموقع فقد بلغت ٦٥,٢٠٧ دونم .

فيما يتعلق بالتعليم فقد تبين من الجدول أن ما تغطيه الخدمات التعليمية في الواقع الحالي يشكل أكثر من ٢٥% من المساحة التخطيطية اللازمة للمستقبل و هذه نسبة مقبولة يجدر تطويرها . في حين لا تشكل حجم الخدمات الصحية المتوافرة حالياً في موقع الدراسة ما نسبته ١٠% من المساحة التخطيطية اللازمة للمستقبل و هذا يعني ضرورة التركيز بإتجاه تطوير الخدمات الصحية كمأ و نوعاً بما يتناسب و تطور الحاجة و إزديادها و كذلك الحال فيما يتعلق بالخدمات الإجتماعية و الثقافية .

٢٠٢٠٧ إتجاهات التطور العمراني المستقبلي

إن أي تخطيط لإتجاهات التطور العمراني لا بد و أن يراعي الإمكانيات المتاحة الجغرافية منها و المتصلة بالطبيعة الجغرافية للموقع و التنظيمية التي تتضمن المخطط الهيكلي للبلدة ، و هذا الأخير مرتبط بالسياسة الإسرائيلية على إعتبار أن موقع الدراسة مازال في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية و بناءً على التوسعة التي حظي بها موقع الدراسة بعد إتفاقات أوسلو و التي لا تفي بالحد المطلوب للتوسعة العمرانية يمكن وضع بعض التصورات لإتجاهات التطور العمراني المستقبلي للبلدة ، فمن حيث :

١. التوسع العمودي :

يرى الباحث ضرورة إيلاء التوسع العمودي الأهمية و خصوصاً فيما يتعلق بتشجيع إنشاء إسكانات حيث تفتقر البلدة لمثل هذا النوع من العمران و الذي يلبي حاجة المستأجرين الذين يعانون من نقص في مثل هذه الخدمة ، و إن وجدت فهي لا تمثل محط أنظارهم و جذبهم لأسباب متعلقة بطبيعة البناء من جهة و الأسعار من جهة ثانية ، مع أن الأسعار يمكن القفز عنها إذا ما توفرت الجودة في البناء المناسب .

٢. التوسع و الإمتداد الأفقي :

يرى الباحث و بناءً على المخطط الحالي المعمول فيه و الذي يمنح البلدة التوسع بإتجاه الجنوب والجنوب الغربي ، ضرورة تعزيز هذا التوسع لأسباب تتعلق بالدمج المواقع (توأمة الموقع) حيث

يشكل التوسع من الجهة الغربية الجنوبية الالتقاء القريب و الدمج لقرية عسلة التي باتت تبعد أمتار عن بلدة عزون ،(أنظر الصورة ،الطريق الواصل بين عسلة و عزون) في حين يشكل التوسع من جهة الجنوب الالتقاء و الدمج مع بلدية كفر ثلث التي لا تتجاوز المسافة بين محطتها الهيكلي و مخطط بلدية عزون ٢,٥ كيلو متر .(أنظر الصورة،مدخل عزون الجنوبي الواصل ببلدية كفر ثلث)

و فيما يتعلق بالتوسع من الجهة الشمالية فهو محدود بناء على المخطط و على الأرض يشكل الشارع الالتفافي الذي يحد البلدة من الجهة الشمالية عقبة أمام التوسع العمراني المستقبلي، (أنظر الصورة رقم(٧)،مدخل عزون الشمالي و الطريق الالتفافي) و كذا الحال فيما يتعلق بالجهة الشرقية والجنوبية.

و يرى الباحث ضرورة الحد من التوسع العمراني بهذا الإتجاه حيث مستوطنة معالي شمرون تشكل عقبة أمام التوسع العمراني ، و تخصيصه كمنطقة صناعية علماً أن هذه المنطقة تحتوي بعض الورش من مثل مصانع الحجر و الشايش و البلاط .

٣. التوسع بالإتجاه الغربي بمحاذاة الطريق الواصل بين عزون و عزبة الطيب(المدخل الغربي للبلدة طريق نابلس قلقيلية سابقاً).

٤. إن أي توسع خارج إطار المخطط الحالي سيكون على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بالبلدة المكتسبة في معظم الجهات بأشجار الزيتون .

٥. إن التوسع في الإتجاهات السابقة يسر بمحاذاة مداخل البلدة الرئيسية الثلاثة الشمالي و الغربي و الجنوبي ، في حين تشكل مستوطنة معالي شمرون عقبة أمام التوسع العمراني بإتجاه المدخل الرابع (الشرقي) للبلدة و المغلق حالياً .

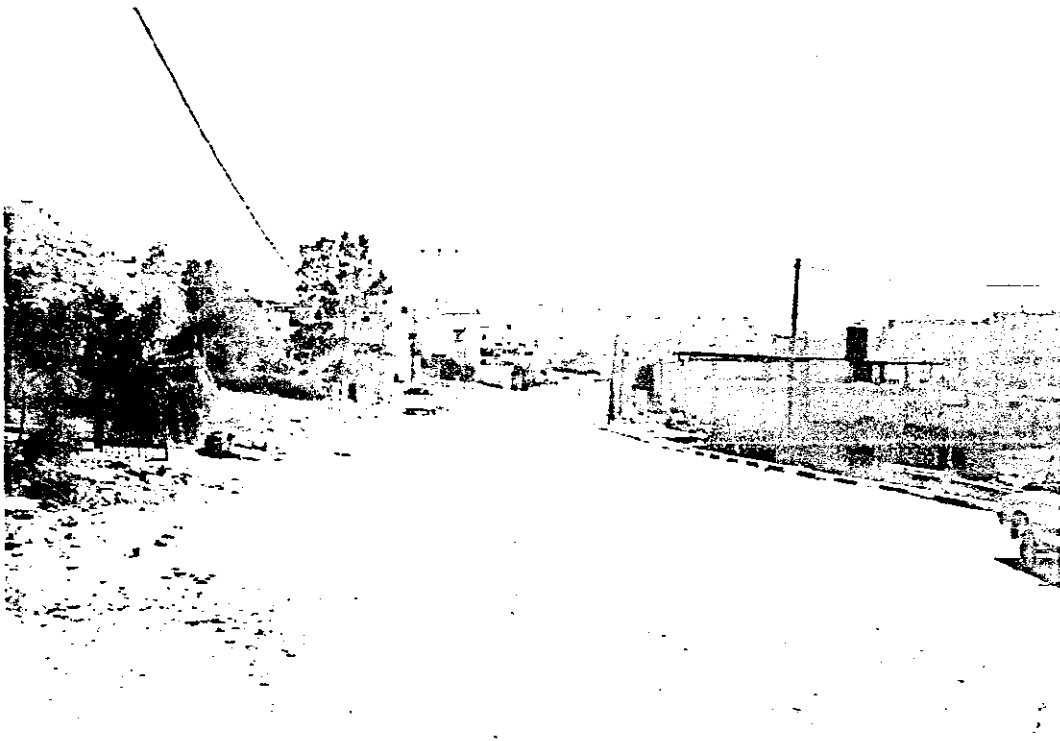
صورة رقم (٤)

الطريق الرابط بقرية صلة



منخل البلدة الخريبي

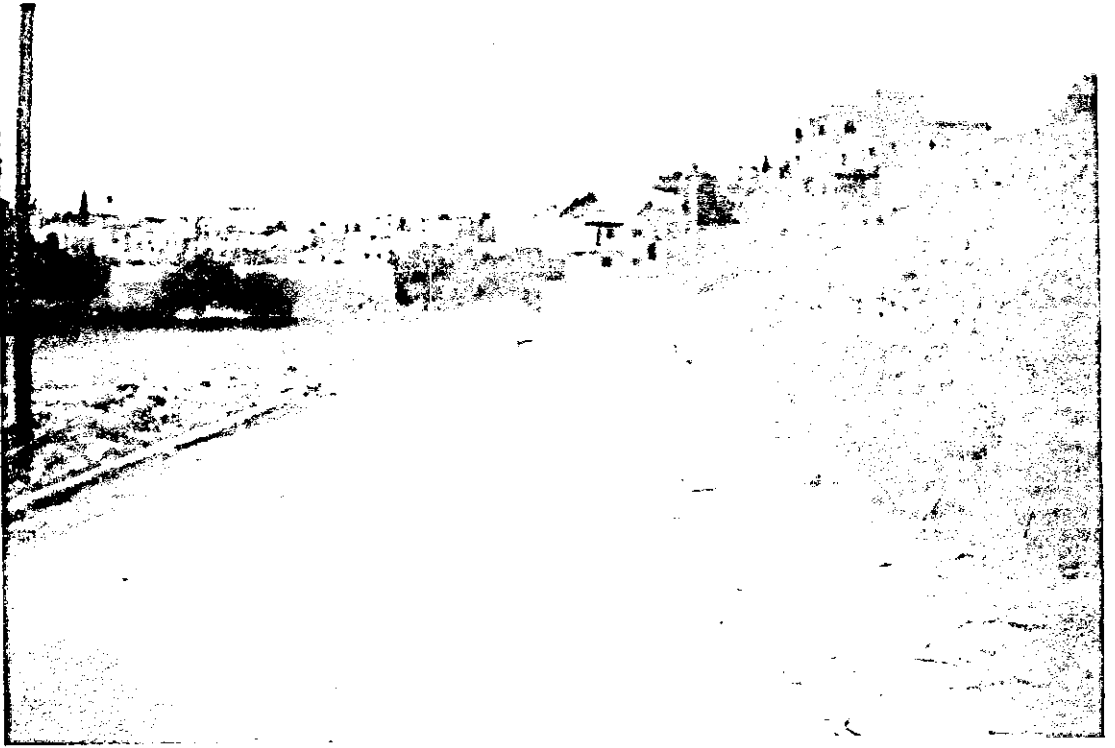
صورة رقم (٥)



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

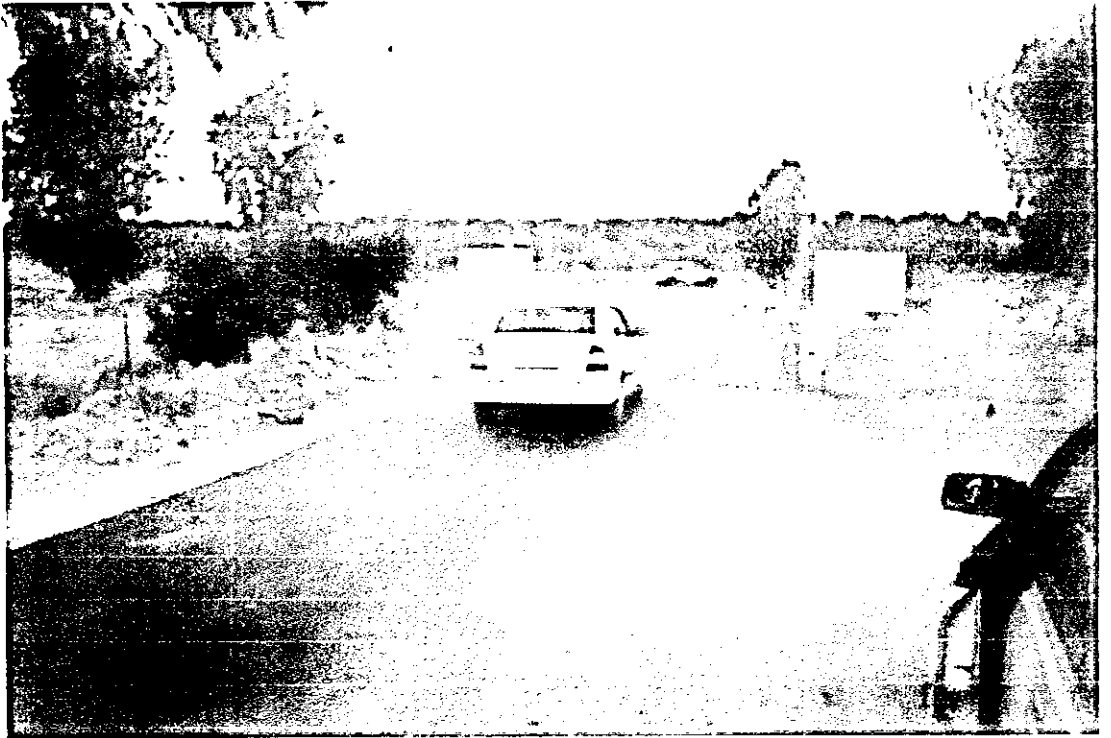
صورة رقم (٦)

المدخل الجنوبي للبلدة والرابط ببلدة كفر ناث



صورة رقم (٧)

المدخل الشمالي الرابط بالطريق الالتفافي



الفصل الثامن

النتائج والتوصيات

النتائج

في نهاية هذا البحث خلص الباحث إلى جملة من النتائج التي يمكن تصنيفها بالآتي :

- أ_ نتائج عامة تتعلق بالمراكز المحلية في شمال الضفة الغربية .
- ب_ نتائج إقليمية تتعلق بمحافظة قلقيلية و الإقليم .
- ج_ نتائج خاصة بمنطقة الدراسة (موقع الدراسة) .
- أ_ نتائج عامة تتعلق بالمراكز المحلية في شمال الضفة الغربية ، و يمكن إجمالها بالآتي :
 ١. تعتبر عوامل الموقع و الخدمات و السكان أبرز عوامل تحديد المراكز المحلية في الضفة الغربية وهذه العوامل الثلاثة مترابطة لا يمكن الفصل بينها مع ضرورة التركيز و التأكيد على أهمية عاملي الموقع و توافر الخدمات .
 ٢. تعاني المراكز المحلية من ضعف السياسة التخطيطية و لم تدرج في إطار الخطة الإقليمية الشاملة للضفة الغربية ، و لا توجد هناك سياسة لوضع خطة على المستوى المحلي لهذه المراكز أو على مستوى الأقاليم الجزئية .
 ٣. تربط المراكز المحلية و المدن علاقة تساندية وظيفية في خدمة جمهور السكان في التجمعات المحيطة .
 ٤. تزداد أهمية المركز المحلي كلما إتسعت دائرة التجمعات السكانية الريفية المحيطة به و كلما إتخذ موقعاً وسطاً في الإقليم أو الإقليم الجزئي .
 ٥. كلما إتسع حجم الإقليم و إزدادت مساحته و تناثرت تجمعاته ، كلما إزدادت الحاجة إلى تطوير و خلق مراكز محلية تخدم على المستوى المحلي للإقليم .
 ٦. فيما يتعلق بالحدود الإدارية لإقليم الشمال (محافظة نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية، مناطق سلفيت و طوباس) لوحظ تداخل بهذه الحدود يعمل على إخراج بعض التجمعات السكانية من الدائرة الفعلية التأثيرية لمحافظة ما و يدخلها في حدود إدارية لمحافظة أخرى دون مراعاة عامل المسافة و الإحتكاك .

٧. تشكل مدينة نابلس مركز إقليم الشمال لما تتمتع به هذه المدينة من إرتفاع في مستويات الخدمات مما يجعل العلاقة و الحركة لهذه المدينة في إتجاه الداخل من مختلف التجمعات السكانية في إقليم الشمال بما فيها مدن المحافظات .
٨. تعتبر مدن جنين و طولكرم و قلقيلية مدن أطراف مما يضعف تأثير هذه المدن بإتجاه التجمعات السكانية التابعة لها ، حيث تزداد قوة تفاعل هذه المدن مع التجمعات السكانية داخل الخط الأخضر و يمكن القول أن إقتصاد هذه المدن يعتمد بالدرجة الأولى على السوق الوافدة من الخط الأخضر بالإضافة إلى العمالة داخل إسرائيل .

ب_ نتائج إقليمية تتعلق بمحافظة قلقيلية و الإقليم الجزئي :

١. لوحظ من خلال الدراسة صغر حجم التجمعات السكانية الريفية في المحافظة حيث شكلت المدينة حوالي نصف حجم سكان المحافظة .
٢. وقوع مدينة قلقيلية في طرف الحدود الجغرافية لمحافظة قلقيلية يضعف مركزية المدينة وتواصلها مع التجمعات السكانية الريفية و يدعم علاقتها بإتجاه التجمعات داخل الخط الأخضر .
٣. من خلال الدراسة لاحظ الباحث سوء التوزيع في الخدمات كما و نوعاً ، وضعف البنية التحتية للعديد من التجمعات السكانية الريفية في محافظة قلقيلية و خصوصاً في الإتصال بشبكات الكهرباء و المياه و الخدمات الثقافية و الإجتماعية و الصحية ، فمن بين ٣٤ تجمع هناك حوالي ١١ تجمع فقط يرتبط بشبكات مياه و كهرباء قطرية .
٤. ضعف تواصل التجمعات السكانية الشرقية للمحافظة مع مركز المحافظة لأسباب تتعلق بعامل المسافة و إختصار الزمن و قوة الجذب التي تشكلها مدينة نابلس لهذه التجمعات .
٥. يعتمد سكان المحافظة في إقتصادهم على العمالة داخل الخط الأخضر و الإنتاج الحيواني والنباتي و خصوصاً الدفيئات بالإضافة إلى قطاع الموظفين.

ج_ نتائج خاصة بموقع الدراسة :

١. يعتبر موقع الدراسة جغرافياً مركز المحافظة أو الإقليم الجزئي حيث يتوسط هذا الموقع الحيز الجغرافي للمحافظة .
٢. يربط الموقع بباقي التجمعات السكانية داخل المحافظة و خارجها شبكة طرق ميسرة حيث يضم الموقع أربع مداخل رئيسية .

٣. تقع بلدة عزون على مفترق طرق يصل إلى شمال و شرق و غرب و جنوب الضفة الغربية ، إلى الشرق يصل نابلس، و إلى الشمال طولكرم، و إلى الغرب قلقيلية، و إلى الجنوب رام الله .
٤. يعانى موقع الدراسة من وجوده تحت السيطرة الإسرائيلية الأمنية (B) حيث يبقى هذا الواقع التوسع و التطور العمراني داخل الموقع إلى حد ما مرتبط بالسياسات و الخطط الإسرائيلية .
٥. يرتبط موقع الدراسة بشبكة من المياه و الكهرباء القطرية و شبكة من الطرق الداخلية والرابطة و الشوارع الرئيسية .
٦. يعتبر قطاع الخدمات التجاري من أهم القطاعات الاقتصادية في موقع الدراسة .
٧. يضم موقع الدراسة مساحات شاسعة من الأراضي في غالبها زراعية .
٨. يعتبر موقع الدراسة ثاني أكبر تجمع سكاني بعد مدينة قلقيلية .
٩. وجود بعض الخدمات الإدارية يعزز مركزية موقع الدراسة و ييسر الخدمات على جمهور السكان في المحافظة .
١٠. لعب موقع الدراسة دور البديل العملي فيما يتعلق بتقديم الخدمات لجمهور المنتفعين في أكثر من جانب ، صحي و إداري و مالي و قانوني أحياناً، و خصوصاً في الأحداث السياسية الحالية التي حولت المدن الفلسطينية إلى سجون .
١١. يعبر موقع الدراسة عن قوة العلاقة و الجاذبة مع التجمعات السكانية في المحافظة بصورة أكبر من قوة العلاقة التي يعبر عنها مركز المحافظة مدينة قلقيلية .
١٢. حاجة موقع الدراسة إلى وضع خطة تطويرية تستند بالأساس من مركزية الموقع على المستوى المحلي و الإقليمي ، حيث تبين من الدراسة صغر حجم المخطط الهيكلي للبلدة والذي لا يتناسب و التطور العمراني المستقبلي .

ثانياً: التوصيات

هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن وضعها في ضوء النتائج السابقة ، و هذه التوصيات يمكن تصنيفها إلى توصيات عامة تتعلق بوضع تصورات تخطيطية عامة للمراكز المحلية و موجهة إلى المؤسسات الحكومية و غير الحكومية ذات الصلة من مثل وزارة التخطيط و التعاون الدولي، وزارة الحكم المحلي و البلديات و المؤسسات و الدول المانحة و توصيات خاصة تتعلق بمنطقة و موقع الدراسة .

أما التوصيات العامة فيمكن إيجازها بالتالي :

1. ضرورة إيلاء المراكز على المستوى المحلي الأهمية في الخطط المستقبلية التي تقوم بها وزارة التخطيط و التعاون الدولي ، حيث أن مثل هذه المراكز لم تل الإهتمام من الخطة الإقليمية الشاملة للضفة الغربية و تعزيز وضع هذه الخطة في الإطار الإقليمي الجزئي .
2. ضرورة إعادة النظر في رسم الحدود الإدارية و الجغرافية لأقاليم و محافظات الوطن و خصوصاً شمال الضفة الغربية بما ينسجم و عوامل المسافة و الموقع و الحجم لخلق حالة من التوازن و إنعدام التشتت في عملية التفاعل المكاني .
3. التركيز على تأسيس أو إعادة تأهيل البنى التحتية للمراكز المحلية و خصوصاً فيما يتعلق بالطرق الداخلية و شبكات المياه و الكهرباء و الصرف الصحي و شق الطرق الزراعية في التجمعات الريفية .
4. وضع تصورات تخطيطية على المستوى المحلي للمراكز المحلية و التجمعات المحيطة في خطة واحدة مشتركة و شاملة تمهيداً لعمليات الدمج المستقبلي .
5. تعزيز و تطوير الجانب الخدماتي في المراكز المحلية من خلال تشجيع المنظمات غير الرسمية و المؤسسات الداعمة و الدول المانحة لتنفيذ مشاريع خدمتية في هذه المراكز تناسب و تقديم الخدمات للتجمعات السكانية الريفية المحيطة .

و فيما يتعلق بالتوصيات الخاصة بمنطقة و موقع الدراسة:

يرى الباحث ضرورة إعتبار بلدة عزون مركز الإقليم على المستوى المحلي لما تمثله هذه البلدة من أهمية في إطار سهولة وصول الخدمات لباقي التجمعات السكانية في المحافظة و هذا يعني إيفاد البلدة بواقع تخطيطي يتناسب و هذا الإعتبار من خلال :

1. فتح فروع لمختلف الخدمات الإدارية و الحكومية في بلدة عزون تخدم التجمعات السكانية المحيطة و خاصة المنطقة الوسطى و المنطقة الشرقية في المحافظة و خصوصاً أن الظرف السياسي

الراهن قد أظهر الحاجة الماسة لمثل هذا النوع من التطور بعدما باتت المدن الفلسطينية داخل الطوق و الحصار الأمني الإسرائيلي .

٢. العمل على تشكيل مجلس خدمات مشترك يضم موقع الدراسة و التجمعات المحيطة و تكون في أولويات عمله هيئة الظروف التخطيطية و التنظيمية الملائمة لمشروع دمج بعض التجمعات مثل عزون و عسلة و كفر ثلث في إطار بلدية واحدة .

٣. تطوير الجانب الصحي في البلدة و ذلك بإنشاء مركزاً صحياً يخدم السكان في الموقع و القرى المجاورة حيث تبين من خلال الدراسة الحاجة لمثل هذا النوع من الخدمات و خصوصاً مع تنامي حجم السكان .

٤. تطوير الجانب الثقافي و الإجتماعي و تأسيس مراكز خدمات إجتماعية و ثقافية في موقع الدراسة حيث أظهرت الإحتياجات السكانية الحاجة لمثل هذا النوع من الخدمات .

٥. تأسيس متنفس و حديقة عامة للأطفال في البلدة "عزون" .

٦. تجميع المنشآت الصناعية المتناثرة في مواقع عدة بالبلدة و التي تمثل هوامش الطرق في الجهة الشمالية "المدخل الشمالي" و المدخل الغربي و الشرقي للبلدة ، و يقترح الباحث نقل هذه الصناعات بإتجاه المدخل الشرقي للبلدة في المنطقة المحاذية لمستوطنة معالي شمرون .

٧. فتح سوق خضار مركزي حيث أظهرت الحاجة مؤخراً إلى أهمية مثل هذا النوع من الخدمات حيث تميزت منطقة الدراسة بكم حجم الإنتاج الزراعي و تنوعه ، و تشير الصورة رقم (٨) إلى الهيئة العشوائية و غير التنظيمية لمثل هذه الأسواق في موقع الدراسة حيث إكتست منطقة الدوار (وسط البلدة) بصورة عشوائية مع خلق حالة من الإزدحام و الفوضى و تعطيل حركة السير في منطقة الدوار الرئيسي .

٨. إنشاء مجمع سفريات خاص بالنقلات العامة حيث تكتسي وسط البلدة و منطقة الدوار بالسيارات العمومية التي تعطل حركة السير للخارج و الداخل من و إلى البلدة.

٩. تشجيع الحركة التجارية في البلدة من خلال فتح مراكز و مجمعات تجارية متخصصة .

١٠. تطوير الإتجاه العمراني و بناء الإسكانات لتلبية حاجات جمهور الوافدين و المستثمرين بالبلدة.

صورة رقم (٨)

سوق الخضار



منطقة الدور وسط البلدة

صورة رقم (٩)



All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المراجع العربية

- أحمد، البدوي محمد الشريعي ، دراسات في جغرافية العمران ، دراسة تطبيقية على منطقة عسير بالسعودية ، دار الفكر العربي .
- إسماعيل ، أحمد علي (١٩٨٢) ، دراسات في جغرافية المدن ، الطبعة الثانية .
- برهم ، نسيم و آخرون (١٩٩٦) ، مدخل إلى الجغرافيا البشرية ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار الصفاء .
- الحديثي ، طه الحمادي (١٩٨٨) ، جغرافية السكان ، الطبعة الأولى ، الموصل ، دار الطباعة و النشر .
- حمدان ، جمال جغرافية العمران ، عالم الكتاب .
- حيدر ، فاروق عباس (١٩٩٤) . تخطيط المدن و القرى ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .
- خمائسي، راسم (١٩٩٥) . نحو إختيار إستراتيجية للتنمية الحضرية المدنية في فلسطين ، مركز البحوث و الدراسات الفلسطينية ، نابلس .
- الدباغ ، مراد مصطفى (١٩٨٨) . بلادنا فلسطين ، الطبعة الرابعة ، المجلد الثاني ، بيروت ، دار الطليعة .
- دويك ، عزيز (١٩٩٩) . محاضرات في نظرية الموقع ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس .
- الصقار ، فؤاد (١٩٩٤) . التخطيط الإقليمي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .
- عبد الحميد ، علي (١٩٩٩) . محاضرات في التخطيط الريفي ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس .
- عتريسي، نايف (١٩٨٤) . قواعد تخطيط المدن ، دار الراتب الجامعية ، بيروت .
- عراف، شكري أيلول (١٩٩٦) ، القرية العربية بنى و إستعمالات أراضى ، الطبعة الثالثة ، دار نشر
- علام ، أحمد خالد و آخرون (١٩٩٥) ، التخطيط الإقليمي ، القاهرة ، الإجلو مصرية .
- علام، أحمد خالد (١٩٨٣) . تخطيط المدن ، مكتبة الأجلو المصرية . القاهرة .
- أبو عياش ، علي سليمان نيسان (١٩٨٩) ، فلسطين بين الماضى و الحاضر ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى
- أبو عيانة ، فتحي محمد (١٩٩٩) ، جغرافية العمران _ دراسة تحليلية للقرية و المدينة ، الطبعة الأولى، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية .
- غنيم ، عثمان محمد (١٩٩٨) ، مقدمة في التخطيط التنموي ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار الصفاء للنشر و التوزيع .
- كوني، أنطوني:كانون ثاني، يناير (١٩٩٥) ، التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية ، القانون و البلدوزر في خدمة الإستهيطان اليهودي ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الأولى ، بيروت .
- (١٩٩٠) التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
- أبو لبد ، حسن و آخرون (١٩٩٤) . المجتمع الفلسطيني في غزة و الضفة الغربية و القدس العربية ، بحث في الأوضاع الحياتية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الأولى ، بيروت .
- مصيلحي، فتحي أحمد (١٩٩٥) . تخطيط المدينة العربية بين الإطار النظرى و الواقع و المستقبل .

البحاث ودراسات :

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز الهندسة و التخطيط. (١٩٩٥) التخطيط الإقليمي للمناطق الريفية الفلسطينية ، رام الله .
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (١٩٩٧). تقرير السكان ، محافظة قلقيلية ، النتائج النهائية ،سلسلة التقارير الإحصائية ، رام الله .
- المركز الجغرافي الفلسطيني (١٩٩٥) . مسح التجمعات السكنية العربية في فلسطين (محافظة الضفة الغربية و غزة) ، مشروع قاعدة المعلومات الجغرافية ، رام الله
- وزارة التخطيط و التعاون الدولي. (١٩٩٦) المخطط الطارئء لحماية المصادر الطبيعية في فلسطين . محافظات الضفة الغربية ، رام الله .
- وزارة التخطيط و التعاون الدولي. (١٩٩٨) . المخطط الإقليمي للضفة الغربية . رام الله .

المراجع الأجنبية

- Bevesiti,M.and S.Khayat,The west bank and Gaza Atlas, The Jerusalem post ,1998.
- Distribution of words .City and folk ,geographic Review,1931.
- Kendall,gtenry, Village Development in Palestine During the British man date .
- Mahmoud K . Okasha , Population and Labour Force in the Gaza Strip , Arab Thought Forum, Jerusalem, 1990.
- Ministry of Planning Regional Plan for the west bank ,Governorates, December 1998 .
- United Nation ,Economic and social commission for western Asia. Survey of Economic and Social Development in the ESCWA Region ,1995,United Nations ,New York.



مركز التخطيط الحضري والإقليمي
إستمارة مسح المدن و القرى

		(1) الموقع والسكان	
_____ المحافظة / اللواء _____		البلدة / القرية	
		عدد السكان	
		(2) الحكم المحلي	
		نوع المجلس -	
()	لجنة مشاريع	()	قروي
		()	بلدي
		(أ) الهيكل الإداري المتوفر	
_____ محاسب		سكرتير	
_____ (عدد) تخصص		مهندس	
		مساح	
		رسام	
		مراقب أبنية	
		(3) التنظيم والمساحة	
()	تاريخ التصوير	()	يوجد
()	لا يوجد	()	لا يوجد
()	السنوات	()	يوجد
()	لا يوجد	()	لا يوجد
_____ مسطح البلدة		المساحة التنظيمية	
_____ المساحة الكلية		عدد الأحواض	
_____ نسبة المناطق السكنية		نسبة الأراضي الزراعية	
_____ طول الشوارع المعبدة		نسبة الأراضي الوعرة	
		طول الشوارع غير المعبدة	

(4) الخدمات التعليمية

خدمات مرافقة	عدد الغرف		حالة البناء	الملكية	عدد المدرسين	عدد الطلاب	العدد	نوع الخدمة
	مستأجر	ملك						
								دور حضانة
								رياض أطفال
								مدارس متوسطة / ذكور
								مدارس متوسطة / إناث
								مدارس ثانوية / ذكور
								مدارس ثانوية / إناث
								مدارس صناعية / زراعية
								معاهد عليا

(5) الخدمات الاجتماعية

ملاحظات	حالة البناء	عدد الأعضاء	الملكية	النشاط الاجتماعي	اسم المركز

(6) الخدمات والمرافق العامة

(أ) خدمات المياه والكهرباء والمجاري والنفائيات

ملاحظات	نفائيات	مجري	كهرباء	مياه	البيان
					نوع الشبكة (رئيسية/قطرية)
					سنة التأسيس
					الجهة الممولة لمشروع الشبكة
					الجهة المنفذة لمشروع الشبكة
					الجهة المسؤولة عن المشروع
					عدد شبكات (المشتركين)
					حالة الشبكة
					متوسط الاستهلاك لجميع المشتركين
					متوسط الاستهلاك للبيت الواحد
					سعر الواحد الأدنى
					المشروع يحقق أرباح / خسائر

(ب) خدمات الاتصالات والمواصلات العامة

- خدمة الهاتف - يوجد () لا يوجد () عدد الهواتف ()
 مكتب بريد - يوجد () لا يوجد () عدد المكاتب ()
 عدد الباصات العمومي - ()

(ج) الخدمات الصحية

ملاحظات	عدد المرضى	عدد الأطباء	عدد المؤسسات	نوع الخدمة
				مستشفى حكومي
				مستشفى خاص
				مستوصف
				عيادة طب بشري
				عيادة طب أسنان
				صيدليات
				المجموع

المشاريع التطويرية

(أ) المشاريع التطويرية قيد التنفيذ

اسم المشروع	إجمالي التكاليف	الجهة الممولة للمشروع	الجهة المسؤولة عن المشروع

المشاريع التطويرية المستقبلية

(ب)

اسم المشروع	إجمالي التكاليف	الجهة الممولة للمشروع	الجهة المسؤولة عن المشروع

المشاكل التي تعاني منها البلدة



1- اسم التجمع السكاني : ----- عدد السكان : -----
 محافظة / لواء : ----- مصدر المعلومات : -----
 2- صفة التجمع : -----
 مدينة () قرية () مخيم () خربة ()
 3- الحكم المحلي : -----
 مجلس بلدي () مجلس قروي () مختار () لا يوجد ()
 الكادر والمهام:
 الأعضاء -----
 مهندس ----- مساح ----- سكرتير -----
 جابي ----- محاسب ----- مفتش صحة ----- عمال -----

4- مساحة الخارطة الهيكلية ----- مساحة منطقة النفوذ

تمويل	الميزانية	مشاريع خلال الثلاث سنوات الأخيرة

الخدمات

أ الكهرباء

المصدر	قطرية	محلية (بلدية، مجلس قروي)	مولدات كهربائية خاصة بالتجمع	مواد كهربائية خاصة بالبيوت
نسبة التغطية %				

ب مياه الشرب

(1) شبكات توزيع المياه : يوجد شبكة ----- لا يوجد -----

(2) مصدر مياه الشرب

المصدر قطرية	قطرية	محلية	ينابيع	بئر ارتوازي
نسبة التغطية %				

ج المجاري

شبكة مجاري	حفر امتصاص
نسبة التغطية %	

د الهاتف

المصدر	يوجد	لا يوجد (أقرب هاتف)
عدد الهواتف	ألي	نصف ألي

هـ مدخل التجمع

حالة المدخل	معد		ترابي
	بحالة جيدة	بحالة سيئة	
عدد المدخل			

و شوارع داخلية

نوع الطريق	معد		ترابي
	بحالة جيدة	بحالة سيئة	
الطول (كم)			

ز خدمات النفايات

هل توجد خدمات تجميع نفايات -----
كل مرة أسبوعيا -----
طريقة التجميع -----

ح الموصلات العامة

النوع	باص	سيارة عمومي	سيارة خصوصي
العدد			
الانتظام			
التجاه (من - إلى)			

(1) أهم الأشجار المثمرة

النوع	المساحة بالدونم		النوع	المساحة بالدونم	
	مروي	بعلي		مروي	بعلي
حمضيات			اللوزيات		
تفاحيات			زيتون		
أنواع أخرى : انكر أهم صنفين لم يرد ذكرهما أعلاه					
المجموع					
مجموع المساحات الكلي					

(2) أهم المحاصيل والخضراوات

النوع	المساحة بالدونم		النوع	المساحة بالدونم	
	مروي	بعلي		مروي	بعلي
حبوب			خضار		
بقوليات			قناتيات		
أنواع أخرى : انكر أهم صنفين لم يرد ذكرهما أعلاه					
المجموع					
مجموع المساحات الكلي					

(3) المصادر الرئيسية للمياه المستخدمة في الزراعة

المصدر	مياه الأمطار	آبار ارتوازية		مياه عادمة
		الملكبة	الطاقة الإنتاجية	
النسبة %			عددها	

(4) الثروة الحيوانية

النوع	الأبقار		العجول		مزارع الدواجن		الأغنام والماعز	المناحل
	بلدي	هولندي	بلدي	هولندي	بياض	لاحم		
العدد								
الطاقة الاستيعابية								

(5) الخدمات البيطرية

المصدر	دائرة زراعية	عيادة بيطرية
نسبة التغطية %		

(6) خدمات الزراعة

النوع	إرشاد	تسويق	تعبئة وتنظيف	تصنيع	تخزين	تمويل
المصدر						

(7) مساحات الأراضي الزراعية حسب نظام المزارعة

- 1- ري

2- بعل

3- بيوت بلاستيكية

(8) نظام الزراعة (خصوصاً الزراعة الكثيفة)

- 1- مخصصة

2- ملك

3- أجرة

(9) مساحة الأراضي الزراعية غير المستغلة (تكلفة استصلاح الدونم حسب زراعة محاصيل مختلفة)

(10) نظام ملكية الأراضي وفقاً للمساحات (نماذج من أنظمة زراعية مختلفة)

(11) الآليات الزراعية المستخدمة

النوع	تراكتور	بذارات	حصاده	آلات رش وتسميد
العدد				
عام، خاص، تعاوني				

(12) الدورة الزراعية المتبعة :

(13) الأساليب الزراعية المستخدمة

12- الصناعة

النوع	محاجر	كسارة	معاصر	مطاحن	افران	مصانع البان	معامل بلاط وطوب	مشاغل خياطة	مشاغل حدادة ونجارة	منشار حجر	تعبئة تغليف تعليب	صناعات أخرى (بين)	العدد

13- التجارة والخدمات

النوع	خدمات عامة	مواد بناء	مواد تموينية	أدوات منزلية	نوفتيه	مطاعم	أدوات كهربائية	غير ذلك (بين)	العدد

14- المؤسسات التعليمية

النوع	ذكور	إناث	مختلط
1- دور حضارة			
2- رياض أطفال			
3- مدارس ابتدائية			
4- مدارس إعدادية			
5- مدارس ثانوية أكاديمية			
6- مدارس صناعية - زراعية			
7- معاهد عليا			

15- المؤسسات الصحية

النوع	عدد المؤسسات	عدد الأطباء	عدد الصيادلة	عدد المرضى	الانتظام	التجمعات المشتركة بالخدمة
1- عيادات طب بشري						
2- عيادات طب أسنان						
3- عيادات حكومية						
4- مستشفيات حكومية						
5- مستشفيات خاصة						
6- مستوصفات خيرية						
7- صيدليات						
8- أخرى (بين)						
(وكالة - مؤسسات جماهيرية)						
المجموع						

16- حدد أربعة أماكن تشتري منها خدماتك وحسب الأهمية

الخدمات الصحية	التعليم	الغذاء	الملابس	الكماليات

أ فيما يتعلق بقطاع الإنتاج

الزراعة

الصناعة

فيما يتعلق بقطاع الخدمات (البنية التحتية)

طرق

مياه

كهرباء

اتصالات

إسكان

أخرى

فيما يتعلق بالخدمات العامة

الأسواق

التخزين

التبريد

أخرى

فيما يتعلق بالمؤسسات

إقراض

إرشاد

تسويق

أخرى

هـ فيما يتعلق بالصحة

و فيما يتعلق بالتعليم

أخرى (حدد)

احتياجات الموقع (المشاريع الحيوية المطلوبة)

-18

أ- فيما يتعلق بقطاع الإنتاج

الزراعة

الصناعة

ب- فيما يتعلق بقطاع الخدمات (البنية التحتية)

طرق

مياه

كهرباء

اتصالات

إسكان

أخرى

ج فيما يتعلق بالخدمات العامة

الأسواق

التخزين

التبريد

أخرى

د فيما يتعلق بالمؤسسات

إقراض

إرشاد

تسويق

أخرى

هـ فيما يتعلق بالصحة

و فيما يتعلق بالتعليم

ز أخرى (حدد)

Abstract

This thesis is based on the attitudes of the structural development in the local centers in the north of the west bank through a model study in Qalqilia district , taking into account Azzoun as a local center.

The study also lays images for the nature and the aspects of local centers in the west bank concentrating on a variety of factors and causes .

The study also classified the stages of the development of relationship between rural and civilized areas . Thus this thesis aims at studying and analyzing the existing regional relationship among these long local centers and the inhabited rural quarters and that in the cities and centers of districts .

To achieve this goal , theories and models to estimate the residential interaction and the mutual relationship among these gathering quarters depending on statistics and figures gathered by the scholar through special researches in the site of the study and the inhabited areas around .

This study comes out with the result that there is a very high degree of interaction between Azzoun Town and the Various inhabited areas in Qalqilia District .

And while a degree of interaction is recorded among these areas and the City of Qalqilia especially if the size of the population is taken into consideration .

The study also comes out with the existence of a little degree of interaction between some of these rural areas and the centers of districts as this degree of interaction increases between these inhabited areas and Nablus (the Center of the Northern region) especially those areas where the distances between the center of the district and the center of the region.

Finally , the study comes out with results and recommendations at a local and regional level concerning the field of the study . These results and recommendations focus on the necessity to enhance and develop the architectural and economical situation as well as developing the network of public services and the infrastructure of these local centers to enable them to act perfectly in accordance to the local level to achieve the post completion and support of the many inhabited quarters .